

إمارة المؤمنين والخصوصية المغربية

عروض ندوة علمية (1444هـ/2022م)



منشورات المجلس العلمي الأعلى

إمارة المؤمنين والخصوصية المغربية
المجلس العلمي الأعلى

إمارة المؤمنين
والخصوصية المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم



ندوة المجلس العلمي الأعلى

إمارة المؤمنين
والخصوصية المغربية

الرباط، يوم الأحد 23 جمادى الأولى 1444هـ/الموافق لـ 18 دجنبر2022م.



منشورات المجلس العلمي الأعلى
الرباط- المملكة المغربية

الكتاب : إمارة المؤمنين والخصوصية المغربية
المؤلفون : عدد من الباحثين
رقم الإيداع القانوني : 2025MO1293
ردمك : 978-9920-642-10-1
الطبعة الأولى : 2025
الطباعة والإخراج : دار أبي رقراق للطباعة والنشر - الرباط



أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله

كلمة افتتاح الندوة

د. محمد يسف

الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى

■ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

معالي الوزير:

السادة العلماء الأجلاء:

الحضور الكريم:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعد المجلس العلمي الأعلى أن يتوج نشاطه العلمي بعقد هذه الندوة العلمية المباركة* حول: «**إمارة المومنين والخصوصية المغربية**». ولاشك أن لإمارة المومنين، في هذا المغرب، مسارا طويلاً، تاريخاً، وحراسةً للدين، وحفظاً لشخصية المسلمين ليس فقط داخل البلاد، ولكنها حرست الإسلام في الأندلس أيضا. فكان الإمام

* نظم المجلس العلمي الأعلى هذه الندوة يوم الأحد 23 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق لـ 18 دجنبر 2022م في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، في الرباط.

وأمير المومنين في المغرب يرعى هذا الإسلام ويرعى الإنسان الأندلسي، ويقف إلى جانبه داعما له ضد كل الإكراهات والتحديات. ولذلك فلإمارة المومنين في المغرب حديث طويل، ثم إن لهذه الإمارة هنا في مغربنا استمراراً وامتداداً وتواصلاً على امتداد الزمن. فمنذ عصر المولى إدريس الأول الذي دخل حاملا معه وثيقة البيعة من المشرق، تسلمها من أخيه الذي بايعه المسلمون وبايعه كبار العلماء في المشرق الإسلامي، ثم وقع ما وقع، مما هو معلوم عن الخلاف بين أبناء العم (العباسيين والعلويين)، فعزم المولى إدريس بعدما تسلم وثيقة البيعة من أخيه مولانا محمد النفس الزكية، على أن يشق طريقه إلى المغرب، هذا المغرب الإسلامي الذي انفتح على الإسلام وجعل نفسه حارسا له، كان مفتوحا في وجه كل من ضاقت به الأرض في المشرق.

فكل من لم يجد راحته هناك، كان يشق طريقه إلى المغرب، لذلك نجد عددا من الداخلين من المشرق، كانوا يجدون دائما الترحيب والحفاوة في المغرب. ومن هؤلاء إدريس الداخل أيضا وهو يحمل تلك الوثيقة، فرحب به أهل المغرب عندما نزل في هذا البلد، في وليلي، حين كانت هناك قبيلة تحمل اسم «أُوربة» أو «أَوربة»، وهي قبيلة برنوسية من قبائل «البرانس»، وهي ما تزال لحد الآن موجودة هناك، وهي للذين يعرفون «البرانس» قرب تازة القبيلة الكبيرة، وكان سيدها وزعيمها أنذاك هو «إسحاق بن عبدالحميد

الأَوربي»، احتفى بالمولى إدريس، ورحب به، ولما عرف أنه من آل بيت رسول الله ﷺ، زاد من الترحيب والحفاوة والإكبار، ثم آل الأمر إلى أن بادرت القبيلة بمبايعة المولى إدريس إماما. فكانت تلك أول خطوة في بناء إمارة المومنين في مغربنا، ثم ورثها من بعده ابنه «إدريس الثاني» دفين فاس، ومؤسس هذه المدينة، التي أصبحت عاصمة علمية، وبها أقدم جامعة علمية إسلامية، جامعة القرويين التي طبّقت شهرتها الآفاق.

ثم إن المولى إدريس الثاني وإن كان والده وافدا من المشرق فهو قد اندمج في المغرب، وهو عربي أمازيغي لأن والدته أمازيغية، وكان يتكلم الأمازيغية بطلاقة كما يتكلم العربية.

ورحلت إمارة المومنين عبر قبائل المغرب في رقي وحضارة، فالمغرب صنع حضارته بهذا العرش الذي اختار المغاربة أن يكون بقيادة إمارة المومنين؛ فمنذ البداية اختار المغاربة ثوابت تدينهم في العقيدة، والشريعة، والعبادة، والسلوك وفي تدبير شؤون الدين والدنيا.

وفي ظل إمارة المومنين، وفي ظل العرش المغربي، بنى المغرب حضارته، وصنع تاريخه في الإسلام. ولذلك فنحن عندما نقيم ندوة حول العقيدة أو الشريعة أو المذهب الفقهي أو حول التصوف السني أو حول إمارة المومنين، فإنما نذكِّر أمتنا وقومنا وأهلنا بثوابت هذا البلد، بثوابت الإسلام في هذا البلد، وببقاء الإسلام في هذا البلد

محروساً بإمارة المومنين، إذ كان أمير المومنين في هذا البلد ولايزال يبايعه أهلنا، وأول بند في بيعته هو حماية الملة والدين.

إن إمارة المومنين في هذا البلد بدأت مع المولى إدريس الأول واستمرت وواصلت رحلتها عبر الأزمنة والأجيال، ونحن الآن نعيش في ظل إمارة المومنين في هذا البلد، في ظل أمير المومنين مولانا محمد السادس الذي ورث أمجاد هذا البلد من آبائه وأجداده، وكما يقول أديب قديم:

ملوك وأبناء الملوك وسادة تفلق عنها بيضة طائر الصقر
فلا ترى منهم ناشئا في شبابه إلا وتراه على آثار آبائه يجري

أمراؤنا يرثون المجد ويرثون الجهاد والنضال عن الدين وعن الأمة من آبائهم وأجدادهم. وهكذا سار المغرب في هذا الإطار وفي ظل هذا النظام، صنع تاريخه وحضارته وأسهم بحظ كبير في حضارة الإسلام، حيث انضاف إسهامه إلى حضارة المسلمين التي ساهم فيها العرب والأعاجم، الذين جمعهم هذا الدين العظيم.

لذلك فنحن عندما نقيم ندوة حول «إمارة المومنين» فإننا نذكر أهلنا بأن إمارة المومنين هي ثابت من الثوابت، وهي التي تحمي الثوابت والعقيدة والشريعة والإنسان بحضارته. هكذا سار المغرب وكذلك سيبقى، ولاسيما أن أمراء المومنين في بلدنا، خصوصا في عصر دولة الأشراف العلويين، يجمعون بين النسب الشريف وبين العلم وبين النضال. وهم مناضلون من أجل أن يبقى هذا المغرب

الذي كانت سلطته تمتد في بعض الأزمنة من المحيط الأطلسي إلى حدود مصر، كل ذلك كان تحت ظل إمارة المومنين.

ونحن عندما نقيم هذه الندوة فإنما نذكر أنفسنا وأهلنا وقومنا بأن مجدنا وتاريخنا في هذا البلد صنعه الشعب والعرش. لذلك كان بعض الوطنيين الكبار يقولون إن العرش بالشعب والشعب بالعرش، وسيبقى هذا دائما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولذلك فعلى بركة الله، وباسم الله مجراها ومرساها في هذه الندوة المباركة، ونرحب بالسادة الفضلاء الأجلاء المساهمين في هذه الندوة المباركة، وشكرا لهم على تلبية الدعوة.

والحمد لله رب العالمين

مسؤولية العلماء
في شد أزر إمارة المؤمنين

ذ. أحمد التوفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

■ في هذه السنوات الأخيرة يظهر أن الناس في الخارج، من بين المهتمين بالوقائع السياسية والاجتماعية والدينية الجارية، يشعرون بأن شيئا مختلفا، في ما يتعلق بالشأن الديني، يجري في المملكة المغربية، فتجد عددا من الشخصيات التي تأتي في زيارة هذه المملكة تحرص على توجيه الطلب إلى وزارة الشؤون الخارجية بغرض ترتيب زيارة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهم زوار مرموقون من الغرب والشرق، معظمهم من غير المسلمين. وإذا حضروا إلى هذه الوزارة فسؤالهم الغالب هو: بماذا يتميز المغرب؟ وما الذي يؤهله ليحارب الإرهاب ويصون المساجد من سيطرة التيارات الجانحة؟

يقتضي الجواب عن هذا السؤال لفت الانتباه إلى أن المغرب يتميز بأمور منها خمسة على الخصوص وهي:

1) اختيار تاريخي لثوابت دينية في العقيدة لا تقول بالتكفير؛

2) قيام النظام السياسي، منذ بداية تاريخ المغرب الإسلامي، على إمارة المؤمنين؛

3) قيام إمارة المؤمنين على أساس عقد بيعة مكتوب؛

4) كون هذا العقد «بيعا» للمشروعية مقابل التزام المشتري، «أمير المؤمنين»، بالوفاء بأمور أساسية في حياة الأمة تعرف ب«الكليات الخمس»، بمعنى البنود الكبرى للعقد؛

5) كون مضمون هذه «الكليات» يشمل كل ما في الدساتير الحديثة، مع وضع حفظ الدين في المقام الأول.

وعادة ما يكون السؤال الذي يتلو هذا الجواب المدهش للغرباء هو: من يمثل الأمة في هذا التعاقد؟

يأتي الجواب بأن الموقعين على البيعة هم ممثلو الأمة بالاعتبار المعياري المحدد بالأعراف والقيم السائدة في تدبير حياة الناس وهم : الشرفاء (سلالة النبي ﷺ)، والعلماء (علماء الدين)، وشيوخ الزوايا (زوايا التصوف)، وشيوخ القبائل وأعيانها، ومقدمو الأضرحة (من حفدة الشيخ المبجل دفين الضريح أو من السدنة).

وأمناء الأسواق، وأعيان التجار، وأمناء الصناع، والمحتسبون، ورؤساء الجيش.

ويُشرح للسائلين أن البيعة تكون عامة في قاعدة الملك، ثم تتبعها بيعات القواعد الأخرى، وبيعات القبائل الكبرى، قبيلة قبيلة. كما يشرح لهم أن بعض الفآت الخاصة، كالعلماء والشرفاء، قد يحررون بيعات خاصة بهم، وأن على كل عقد بيعة شهود تذكر أسماؤهم كما توضع عليه أسماء العدول الذين حرروها والقضاة الذين أمروا بالإشهاد عليها، وأن البيعة تُتلى على منابر المساجد، وتقرأ في الأسواق، وتعلق نسخ منها في بعض الجوامع والأضرحة والزوايا.

وأذكر في هذه المناسبة، على سبيل المثال، توضيحا يتعلق بالمبايِعين، ونختار لذلك مثالا واحدا هو البيعة للسلطان مولاي الحسن (...)، فالذين حضروا بيعته أو شهدوا عليها من أهل مراكش والقبائل المجاورة هم ثمانية وعشرون من الشرفاء العلويين، وحفدة سيدي عبد العزيز التباع، أحد الرجال السبعة، وحفدة سيدي بوعمرو القسطلي، وأمين الطرازة، وأمين سوق السماطة، وأمين القواصر، وأمين فندق الرنجة (الفندق هو محل التقاء تجار الجملة) ومقدم الرماة ومعه أربعون من الأعيان، وقائد أولاد حريز ومعه سبعون من أعيانهم، وقائد الرحامنة ومعه عشرون من الشيوخ، وقواد ازعير وأهل سوس وورِيكة والمنابهة

وسكساوة وتكَانة، وعشرة من تجار أهل فاس القاطنين بمراكش، ثم بيعة أهل تطوان له، وبيعة قبيلة أيت إيمور، ورسالة من أهل سوس وشيوخ مجاط وأولاد مطاع يبايعونه ويسألون له الفتح وأن يسكّن الله به روع المسلمين، وبيعة علماء الحديث بفاس، وكتبها محمد المهدي الطالب بن سودة وفيها يقول: «إني أقر وأعترف وأشهد وأبايع على السمع والطاعة فيما أمر به الشرع بحسب القدرة والاستطاعة»... وبيعة قبيلة الحشم وقبيلة أولاد عبد الواحد وإيالة احماد أومالك، وبيعة أعيان الشرفاء المرابطين أهل الزاوايا الركراكية بالشياظمة، وعددها خمس عشرة زاوية، وبيعة قبيلة الشياظمة، وبيعة زوايا مغران وهسكورة، وبيعة أيت يمور، وورد فيها أنهم بايعوه ليسير فيهم بالعدل والرفق والصدق ويحكم بينهم بالحق. وبيعة أهل زمران وورد فيها أنهم بايعوه بيعة محبوكة على عادة أيمان البيعة وحدودها وشروطها المؤكدة وأقسامها المعدودة، وبيعة أهل الرباط، وجاء فيها أنهم بايعوه والتزموا بإعانته على شؤون الدين، وبيعة علماء قبيلة العونات، وورد فيها أنهم بايعوه بيعة طوعية لا ضغط فيها، وبيعة أهل مكناس، وورد فيها أنهم بايعوه لينظر في الرعية نظرا يساوي فيه الضعيف والقوي، ملتزمين بالقيام معه بالأنفس والأموال، وبيعة أزمور، وبيعة أعيان مزوضة، وبيعة أهل الغرب والقصر الكبير، على أن يقيم دينهم ودنياهم ويستضيء فيهم بنور كتاب الله عند حدوث المشكلات ويشاور أهل العصر من ذوي الحنكة والتجريب

ويجالس العلماء والأتقياء ويرد إليهم ما ينزل به من أحكام الفتيا، وبيعة بني مالك وسفيان والخلط والطليق، وبيعة قبائل كروان وبني مطير ومجاط، وبيعة هشتوكة، وبيعة العرائش، وبيعة أولاد البقال المستوطنين بنواحي وزان، وبيعة بني مسارة ورهونة ومزكلدة وسطة وبني أحمد، والقبائل الجبلية، والتزموا فيها الطاعة في ما يأمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيعة قبيلة صنهاجة، وبيعة أهل فاس، وبرروا البيعة بضرورة دفع المظالم وتأمين الطرقات، وبيعة أهل الجديدة ومن حولهم من القبائل العربية، وبيعة قبيلة أنجرة، وبيعة أهل تازة، وبيعة قبيلة أولاد حريز والمذاكرة وأولاد علي، وبيعة أهل الزاوية الشرقاوية. أما بيعة أهل تاجاكانت بالصحراء فقد أشهدوا فيها بطاعة السلطان وطلبوا منه أن «يأذن لهم بإقامة صلاة الجمعة»[1].

قصدت الإتيان بهذا التفصيل حتى يُعلم الطابع الجماعي للبيعة وأن البيعة في قاعدة الملك كانت تتبعها بيعات محلية.

نرجع إلى الأسئلة الأخرى للزوار فنجدها تصب في عدد من جوانب عقد البيعة، ومنها النص على «الكليات». والواقع أن بعض عقود البيعة في القرون الأخيرة قد لا تذكر الكليات بالنص والتفصيل، وإنما تكتفي بعبارات عامة مثل «البيعة على ما

---

(1) سيمو، بهيجة. البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب، مجموعة من صور ونصوص البيعات تم نشرها بإشراف السيدة المديرة، الرباط، مديرية الوثائق الملكية، 2011.

يرضي الله ورسوله»، وإذا كان من أسباب قلة الوعي بقيمة هذا التنصيص على العبارات المكرسة غفلة من العدول أو لاعتبارات تتعلق بميزان القوة بين أمير الوقت والرعية، فإن ذلك لا يعني أبدا أن الأمراء من حيث النية لا يقبلون الالتزام بالكليات، بل إن الأمر يتعلق بعجزهم في بعض الأحيان عن إيجاد الوسائل التي يعملونها على الوفاء بها من قبيل انعدام أسباب التعزيز التي لم تتأت نسبيا وبالتدريج حتى للبلدان التي تقدمت ماديا في الغرب إلا بعد توفر وسائل اتخاذ الجيش النظامي الدائم وتمويل صناع السلاح، وذلك لما توفر لهذه البلدان من ضرائب تجارات هائلة نافقة، أما المغرب فحتى عندما ازدهرت تجارته الخارجية في منتصف القرن التاسع عشر فإن عدوان إسبانيا في حرب تطوان ترتب عنه فرض تعويضات كان أداؤها بجلوس قباض الدولة المعتدية في مراسي المغرب يأخذون الواجبات على التجارة لمدة عشرين عاما وبذلك عوقوا تقدم المغرب في مرحلة حاسمة تلاها الضعف الذي أفضى إلى الاستعمار.

ولعل الصدام بين السلطان مولاي حفيظ (1907-1912) في بداية القرن العشرين وبين الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، أحد علماء فاس وصوفيتها، كان في خلفيته اتهام الشيخ المذكور بأنه كان وراء الحرص على التنصيص في بيعة فاس، وكانت قد سبقتها بيعة مراكش، على الكليات بألفاظها مع إضافة تفصيل

جاء في وقت كانت فيه فرنسا المتحفزة لاستعمار المغرب تتهم الشيخ المذكور بالميل إلى ألمانيا التي كانت في مواجهة أطماع الفرنسيين قبل صفقة 1911 بين البلدين على حساب المغرب، وجاء هذا الاتهام بسبب ما أقحم في بيعة فاس من مطالبة السلطان بتفضيل «التعاون مع إخواننا العثمانيين»، هذه الإشارة التي جعلت الفرنسيين ينشرون دعاية مضادة للكتاني واتهامه بالتحضير لانقلاب لصالحه، أوله ميشو بيلر في مقال بمجلة La Revue du Monde Musulman عام 1909 على أنه محاولة تدبير انقلاب من الأدارسة ضد العلويين[1]، وقد كان لهذه الدعاية الأثر المفجع الذي هو نكبة الكتاني.

والواقع أن نصوص بيعات أخرى في التاريخ تضمنت بعض الشروط المضافة إلى الكليات أو ما في معناها، ومن ذلك ما جاء في البيعة للسلطان مولاي عبد الرحمان (1822-1859) من أهل حوز مراكش والرحامنة ومسفيوة وزمران، ومن هذه الإضافة قولهم: «... فعليهم (المبايِعين) لأمير المؤمنين أن يلتزموا طاعته، وأن يقوموا بنصرته، ولهم عليه أن يسير بهم سيرة الخلفاء، وأن يعاملهم بالرفق، وأن يعظِّم كبيرهم ويرحم صغيرهم، وأن يختار للمناصب الدينية من يقوم بقواعدها، وأن يسدل أردية الإكرام

---

(1) انظر:
Bellaire, Michaux « L'organisme Marocain », *Revue du Monde Musulman*, La mission scientifique du Maroc, Paris, vol IX, septembre (1909): 1-44, p 26.

على الشرفاء، وأن يتفقد أحوال الفقراء، وأن يشرفهم باستقرار بدره في سماء أرضهم ليأمن القوي والضعيف، وألا يمكّن النصارى من الزرع والصوف والزيت (بالتصدير في وقت كانت فيه أوروبا بحاجة لهذه المواد)، وأن يردّ أهل الذمة إلى نهج الصواب (لأن بعض هؤلاء بتحريض من جمعيات يهودية بأوربا بدأوا يثيرون توترات غير معهودة مع السكان تتدخل بشأنها الأوساط الدبلوماسية الغربية في شؤون المغرب لدى السلطان)، وألا يأخذ الزكاة من أعيان الذوات، وألا ينقل مال الحوز إلى غيره من الجهات (هذا المطلب يدل على حس سياسي جهوي مبرّر)، وألا يمنع التجار من السفر في البحار (لممارسة التجارة مع الخارج)[1].

إن البيعة بشروطها المدغمة أو المفصلة كانت حاضرة بشكل طبيعي موروث لدى المغاربة، ومجرد وجودها يدل على استثناء لما شاع في حياة المسلمين السياسية مما عبر عنه منظروهم من أمثال أبي يعلى الفراء بالقول إن «الإمارة تكون لمن غلب»[2]، أو ابن خلدون الذي يقول «اعلم أن البيعة تكون على الطاعة، وكان الإكراه فيها أغلب»[3].

---

(1) سيمو، بهيجة، البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب. مجموعة من صور ونصوص البيعات تم نشرها بإشراف السيدة المديرة، الرباط، مديرية الوثائق الملكية، 2011.

(2) الفراء، محمد بن الحسين بن محمد. المعتمد في أصول الدين، تحقيق وتقديم وديع زيدان حداد، بيروت: دار المشرق، 1986 ص 238.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، ط. تونس. 1984، ص 263.

ويضاف للسائلين الزائرين القول بأن المغرب له ضمير جمعي فاعل يتمثل في عبقرية إمامته، ومن أمثلة ذلك أن البيعة لم تترك بعد الاستقلال من الاستعمار في الوقت الحاضر وما طرأ من الأخذ بالنظام السياسي النيابي، لم يقع التفريط في البيعة، وإنما تم اعتماد المنتخبين في التعبير عن الولاء، حيث يحضرون لأدائه في اليوم الموالي ليوم الاحتفال بعيد العرش. أما العلماء فهم يعبرون تصريحا عن تجديد البيعة بالدعاء للسلطان في خطبة الجمعة كل أسبوع.

وعن السؤال المتعلق بعلاقة هذا النظام المنحدر من الماضي بواقع التدبير الديني اليوم، فإن الجواب يكون بذكر أمور عديدة في مقدمتها المكانة المرموقة للعلماء في هذا النظام، والعمل المؤسساتي الجماعي للعلماء في تأطير الأمة، وأن العلماء في الوقت الحاضر ملزمون بشد أزر أمير المؤمنين لأنهم يشهدون باجتهاداته في حماية الدين وحماية الأنفس وحماية العقل، بحماية النظام العام بالقوانين والمؤسسات، وحماية المال بخطط التنمية الاقتصادية، وحماية العرض بالتضامن ومشاريع الرعاية الاجتماعية. إن هذه أمور قائمة، وهي الجوهر، وما عدا ذلك من الجزئيات المستجدة في الحياة السياسية فتدخل في نطاق الضرورات الشرعية بحسب مقاصدها ومآلاتها، وفي هذا تدخل التفاصيل المستدعية لاقتراحات الحكومة لمآت القوانين كل عام، في انسجام بين الممارسة السياسية وثوابت الدين من

أجل المقصد الأسنى الذي هو أمن الأمة من الجوع ومن الخوف، ولاسيما خوف غياب اليقين المعبر عنه في الشرع بالفتنة.

ويزيد استغراب السائلين عندما يُذكر لهم أن نظام التعاقد على أساس البيعة سبق «العقد الاجتماعي» الذي يُنسب لجان جاك روسو، فقد كتب هذا الأخير كتابه عام 1762 بعنوان Le Contrat Social يقول فيه: «إن الإنسان ينتقل من حال الطبيعة إلى حال المجتمع فيتعين عليه أن يتخلى عن حقوقه لكي يتأتى للمجتمع أن ينظم حياته بما يحفظ حياة الجميع»[1]، فالتماثل بين عقد البيعة والعقد الاجتماعي تماثل قائم في الغاية وإن كان المنطلق دينيا في خلفية البيعة ومدنيا عند مفكري الغرب في السياسة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بمعنى أن المقارنة جائزة بالنظر إلى المقاصد والنتائج، فالاختلاف بين اتفاق المجتمع على العقد وبين اجتماع الأمة على الإيمان المتضمن لعقد يضمنه الله ويضمنه الناس امتثالا لله اختلاف شكلي بحسب تماثل المقصد وهو عند علماء الإسلام حفظ العقل، أي المعروف الذي يقتضي الاتفاق، علما بأن الانطلاق من الإيمان الديني إذا روعي كان أنجع وأقل كلفة، وذلك بوجود الوازع المتعلق بالمسؤولية الفردية ثم الجماعية

---

(1) انظر:

Rousseau, Jean-Jacques. Du contrat social ou principes du droit politique, Amsterdam: Marc-Michel Rey, 1762.

وارتباط الوفاء بالوعد الإلهي في الدارين، والعبرة هي بمدى حفظ إنسانية الإنسان في حريته، وتمكن المقارنة أيضا بهذا الصدد إذا نظرنا إلى الأمور في العمق في ضوء تجربة الإنسانية خلال القرون الثلاثة الماضية. هذا إذا نظرنا إلى ما جاء به الإسلام. أما ما فهمه المسلمون وما حققوه فهو سلبي إلى حد كبير. والمؤسف أن المسلمين مع إنجازاتهم الباهرة في فقه السياسة لم تضطرهم التجربة التاريخية الكونية كالتي تضغط عليهم اليوم، لم تضطرهم إلى الوقوف بما يكفي عند أربعة مفاهيم أصيلة في الدين، هي مفهوم الحرية متأصلا في التوحيد، ومفهوم المساواة، ومفهوم العدل وما يقترن به من مفهوم الشورى، ومفهوم الجماعة، ولا يمكن القول بأن التقصير النظري هو الذي يجعل المسلمين اليوم يتلقون دروس العدل والحق من المدونات الدولية، بل إن التاريخ الذي جرى في ملك الله هو الذي قاد غيرهم إلى ما صار إليه واقعا وتعبيرا، وهنا يكون من المناسب الإشارة إلى فهم أبي الحسن الندوي لمسألة التفاوت المادي بين العالم الإسلامي والعالم الغربي إذ انتقد كون المسلمين ينظرون إلى حالهم من خلال المنظور الغربي للحياة، الأمر الذي يجعلهم في موقف الشعور بالنقص، وكان الأولى أن ينظروا إلى أنفسهم من خلال أنفسهم وما يمثلون من قيم خسرها العالم بالانحطاط المادي للمسلمين[1]. هذه هي فكرة أبي الحسن، ومع ما

(1) الندوي، أبو الحسن، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ المنصورة، طبعة مكتبة دار الإيمان، د.ت.

يجب من الإجلال للقمة التي يمثلها الرجل من جهة العلم والورع. فإن التصحيح المتعين هو النظر إلى صنع الله الذي أجرى التاريخين الإسلامي والغربي حسب سننه، ولا يظلم ربك أحدا. وكان يكفي في العبرة ما سقط فيه العرب دهرا من براثين الصراع والمؤامرات بسبب النزعة القومية وأبو الحسن بحسن نيته يرى العرب في قيادة المسلمين. وبهذه الواقعية في التحليل يظهر نهج شكيب أرسلان أوضح في تحليل أسباب «تأخر المسلمين وتقدم غيرهم»[1].

ومع نجاح الغرب في ما اتخذ له ما يناسب من الأسباب، وانحطاط المسلمين بسبب ما خلفوه ظِهْرِياً من القيم، فإن التاريخ لم يعلن بعد عن نهايته بقيام النظام المادي العالمي، بل العالم أصبح يبحث عن ملامح تاريخ آخر. وهذا ما من شأنه أن يجعل المسلمين لا ييأسون من رَوْح الله ومن تدارك حالهم وتدارك غيرهم إن شاء الله، وفي صميم هذا السياق يأتي العلماء في بؤرة المسؤولية، والأولى والأوكد هو أن يقوموا بتشخيص واقع الحال، وأن يعينوا الأمة على الاستئناس بهذا التشخيص، ولكن الخوف كل الخوف هو من التفاوت مع هذا التشخيص أو الفشل في اقتراح ما يترتب عنه من نمط اليقظة والعلاج، لأن استمرار السيرورة الغالبة اليوم سيؤدي إلى حال من تجاوز العلماء الحكماء وتغلب الجاهلين

(1) ارسلان، شكيب، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟، الطبعة الأولى، مصر، مطبعة المنار، 1930.

والغالين والمبطلين الذين سيزيدون إلحاق الضرر بالمسلمين وبالإسلام أمام الأمم.

تَرِد كل هذه الأسئلة والأجوبة لأن ما يعيشه المغاربة لا يعلم أسراره كثير من الناس في الخارج، كما لا يستحضر موجبات شكر النعمة فيه كثير من الناس في الداخل، ولا يمكن أن يخدمه إلا من يتبينون حدوده.

إن التقصير في إجراء تشخيص شامل وتنزيل ما يترتب عليه من نوعية التبليغ سيزيد من احتمالات نفوذ الإرهابيين إلى الميدان ومن تسلل المشاغبين إلى منابر الإعلام، فالمغرب بالرغم من كل حصونه المذهبية ليس بمنأى عن سهام المتربصين، وهو يعيش في أوساط إقليمية ودولية مشحونة بدواعي الفتنة مقرونة بحجج التضليل، ومعظمها من الجهل من جهة ومن التباس أحوال هذا العالم ومجرياته في الغرب والشرق من جهة أخرى.

أيها السادة، أيتها السيدات

لقد تناولت في مناسبات سابقة موضوع إمارة المؤمنين، أولها ندوة «المغرب في عهد السلطان مولاي عبد العزيز» حيث شاركت بمقال حول «البيعة الحفيظية»[1] وذلك سنة 1987، وآخر الإسهامات المقالة التي صدرت في مجلة كلية الآداب

(1) ألقي ضمن ندوة الجامعة الصيفية بالمحمدية بعنوان: المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، 1987، ص ص 335-347.

بالرباط وهي مجلة Hesperis-Tamuda، وهي من أقدم مجلات العلوم الإنسانية في العالم، إذ احتفلت في العام الماضي بمرور قرن كامل على صدورها، فقد أراد هنري لورانس Henry Laurence الأستاذ بالكوليج دو فرانس، وهو المختص في قضايا الإسلام المعاصر، أراد أن ينشر في المجلة المذكورة ملفا حول الموضوع الذي يشغل المسلمين والعالم من حولهم، وهو موضوع «الخلافة»، وطلب مني أن أكتب عن النموذج المغربي في نظام الحكم وإظهار الجوانب التي يمكن بها للمسلمين ولغيرهم أن يفهموا نظام الخلافة المتصور مثاليا عند كثير من الناس خارج المنظومة القرآنية الصارمة في واقعيتها، وقد نشر هذا الملف في العام الماضي، وكان إسهامي فيه تحت عنوان: «إمارة المؤمنين ومعالمها البليغة في فهم مسألة الخلافة»[1].

بعد هذا التمهيد أمضي إلى جوانب أخرى تتعلق بموضوعنا الذي هو «مسؤولية العلماء في شد أزر إمارة المؤمنين». أقصد بالعلماء كل من انتدبته الإمامة العظمى للقيام بالتبليغ أو من تصدى بنفسه لإرشاد الناس في الدين، وحيث إن الله تعالى قد قصر عليهم خشيته في المقام الأول، فإن المعيار الذي ينبغي أن

(1) انظر:
Toufiq, Ahmed. «The "Commandership of the Faithful" Institution in Morocco: Pertinent Points for the debate on the Caliphate (*the Khilāfah*), Hespéris-Tamuda LVII (1) (2022): 175-194.

يُعتمد في الحكم على تمييز العالم من غيره في السياق الإسلامي هو هذه الخشية باعتبارها شرطا عضويا في هويتهم، لاسيما باعتبار ما يرتبط بها من التأثير على الناس الذين لهم أحاسيس مرهفة في هذا المقام، لأن العلم من حيث الصناعة هو في متناول البر والفاجر من الناس. والمفهوم من هذا الكلام أن من يُنتظر منهم شد أزر إمارة المؤمنين هم العلماء الذين يتحملون مسؤولية إضافية هي تعظيم الناس لهم من جهة التقوى أولا، ثم من جهة علمهم والإعجاب بكلامهم في الدين ثانيا، وقد أحاط بهذا الفرق وهذا الشرط أعلام كالغزالي في كتبه المختلفة ومنها «إحياء علوم الدين» والشاطبي في «الموافقات».

وهنالك أمور كثير في السياق تدخل في الابتلاء الذي يواجه المسلمين عامة ويواجه علماءهم خاصة، منها مشكل تدبير الحرية بمختلف مظاهرها، ذلك لأن سلطة العوائد وسلطة الحكام كانت تكبح نوازع الجرأة في باب الأخلاق، وهذا الردع لم يعد قائما لاسيما في سياق الانفجار الديمغرافي الذي يشهده العالم واستفحال تكنولوجيا التواصل وعواقب الإمكانات الرقمية واكتشاف عوالم تتعلق بفهم حقوق ومعاناة الملاحقة الزجرية لأنواع الإشاعة والبهتان وقد صارت من ضمن موارد الأموال.

إن هنالك تيارات فكرية ليست كلها بريئة مشغولة بمسألة «نهاية العالم»، وهي نهاية مرتبطة في القرآن الكريم بظن الإنسان أنه قادر على شؤون الأرض التي يكون قد تغلب فيها على المسائل التي كانت تُلجئه إلى التضرع مثل المرض وأنواع مختلفة من الخوف والاحتياج، وكان هذا الوهم، وهم السيادة على الطبيعة، قد بدأ في الغرب الأوروبي منذ ثلاثة قرون، لاسيما بتحريض مفكري الثورة الفرنسية، التيار الذي مهد للفلسفة القائلة ب«موت الإله».

والمشاهَدُ اليوم أن الفلاسفة الغربيين المتحررين بالقدر الضروري من الإيديولوجية، يقرون بأن لا أساس برهانيا لا للإيمان ولا للكفر، وأن المسالة هي مسألة اختيار حر للإنسان، أما حصيلة كل هذا التقدم الذي جرّأ الإنسان على التبرم من الدين فهي في عالم اليوم معارف كثيرة نافعة حول الإنسان والطبيعة، ولكن الثمرة من حيث الوعي الإنساني الذي تختزله السياسة ليست سوى أزمات خانقة لم يتردد الأمين العام للأمم المتحدة في رسم لوحتها القاتمة في لقاء تحالف الحضارات بفاس في الشهر الماضي. وحتى والكفر ليس له برهان فلابد أن يسهم العلماء بحكمتهم بنصيب وافر في حماية عقول الناس من البهتان والتدجين الذي يصادف الهوى عند كثير من الناس.

في كل هذه السياقات التي لها علينا وقع مباشر أو غير مباشر تعمل إمارة المؤمنين في القيام بأمر الأمة في المغرب وتنتظر، واقعيا، من العلماء شد أزرها في هذا الأمر. لأن أنواع طغيان هذا العصر أعظم بكثير من طغيان فرعون الذي طلب موسى شد الأزر عليه بأخيه هارون. فوجب على كل عالم مخلص اليوم أن يعتبر نفسه بمثابة هارون عصره في ما ينبغي من شد أزر أمير المؤمنين دينيا وسياسيا، لأن الهم المشترك بين الطرفين هو القيام بالكليات الخمس التي تشمل الأمر كله. فهذه الكليات هي أعظم إنجاز تنظيري حققه علماء الإسلام في مجال كان الموحدون يسمونه ب«الأمر العزيز»، وهو شأن الأمة العام. إذ من خلال هذا التنظير بيّن العلماء، وبالأولويات الصارمة، المجال الذي يتوجب أن يكون موضوع التعاقد بين الحاكم والمحكومين. فالمحاسِبون في النظام الحالي كثر، ومنهم المنتخبون البرلمانيون وأطراف عديدة تنص عليها الدساتير. ولكن المؤمنين، وعلى رأسهم العلماء، يدركون أنهم في نفس الوقت موضوع محاسبة من الله ومن الناس. وبالنظر إلى العلماء وهم في محل نواب اعتباريين للأمة فإن أمر الكليات يهمهم بالدرجة الأولى لأن حياة الدين في الأمة تتوقف عليه. لذلك فشد أزر أمير المؤمنين يكون بتبليغ الدين على سنن وراثة النبوة بحيث يكون المبلِّغون لا محاسبين وحسب، بل معينين جميعهم على تحقيق الكليات.

والإعانة تكون بتأطير سلوك الناس حتى يكون أثر التأطير الديني حجة على مضاء التبليغ وتحققه، ولهذا التحقق برهان وحيد هو التخفيض من ثقل كلفة الحياة على الفرد والجماعة والدول، وذلك برد هذه الكلفة إلى القدر الأدنى من المصاريف، ولتكرار بيان هذا المعنى نقول إنه لا ينبغي أن يقتصر دور العلماء على مجرد محاسبة الأمير على الوفاء بالكليات، بل عليهم أن يقتنعوا، ولاسيما في عصر يتبنى في تحري الفعالية والآثار حساب المؤشرات، بأن دورهم لا يقاس إلا بمقياس جودة الحياة من منظور أخلاق الدين وهي الإيمان والعمل الصالح، وهذه الجودة تفضي موضوعيا إلى نقصان عنت الأفراد وتوترات المجتمع واستدانة الدول وثقل كاهلها في مجالات عديدة في مقدمتها الأمن والصحة والسكينة وما تقتضيه السكينة من سداد الأخلاق ومن ضمنها التآزر بين الأغنياء والفقراء. وحتى لا يكون في هذا الكلام ما يبرر التهمة بالسذاجة، فإن المقصود هو شد الأزر بما هو واجب وما هو مرغوب فيه، وهو سعي يقتضي على سبيل التفصيل ابتكارا في المقاربة في سياق نظام اقتصادي اجتماعي خانق لا يترك خيارات كثيرة للناس في عالم منبطح أمام الإغراءات واتباع اللذات الضاغطة بالدعايات الناجعة بسبب ما الناس فيه وُقُوعٌ ضحيَةً لأنواع الإدمان والتمثلات.

أيها السادة أيتها السيدات

1) إن أول الكليات حفظ الدين، وبإمكان العلماء أن يشخصوا مختلف وجوه التعزيز في مجال هذه الكلية الأولى، غير أن الأمر لا يتوقف عند نفي تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، لأن هذا الجانب يظل سلبيا وإن كان في غاية الخطورة، بل إن شد الأزر في حفظ الدين يتعلق أساسا بأمور عديدة في مقدمتها شرح الدين شرحا يعتمده العلماء بالإجماع على الأساسيات التي يحتاج إلى بيانها العموم، الأمر الذي لا يستبعد تفريع الاختلاف الجزئي في العبادات والمعاملات، بل إن شد الأزر مطلوب في أمور أخرى تهم حياة الناس العامة. وهذا يعني أن الذي ينبغي أن يقتنع به العلماء ويتفقهوا فيه ويشرحوه للناس هو أن إقامة الدين لا تتوقف عند ما يظن عادة من النطق بالشهادة وأداء الفرائض على صعيد حياة الأفراد، بل تهم شروط هذه الإقامة على صعيد الجماعة، وهو مضمون متضمن في جميع الكليات:

2) وأمن النفوس كشرط لليقين يقع في صميم الدين؛

3) وتأسيس المعروف على العقل في إقامة القواعد والقوانين هو في صميم الدين؛

4) والأمن من الجوع وحفظ الحقوق في الأموال وبناء حياة الكفاية التي يفسدها الشح ويدمرها التبذير والإسراف من صميم الدين؛

5) وحفظ العرض بنشر وعي بالقيم التي تحفظ من الرذيلة ومن الإدمان والتهتك من صميم الدين.

وحيث إن مرجع عدد من الفلسفات في أمر الإنسان وسلوكه هو اللذة فمن المناسب أن نشير إلى أن هذا الدين مؤسس على لذة أخرى تكمن في حياة الإيمان والمحبة والفرح بالله والشكر وأكل الطيبات. دين لا محل للإكراه في جميع جوانب منظومته، وعليه، ومع ذلك، فلا ينتظر العلماء من إمارة المؤمنين، بعد الاسترعاء وتيسير الخير، أن تجبر سائر الناس على ما ليس من مراد الله للخلق، لا من قبيل الإيمان ولا من قبيل المروءة، بل المطلوب هو أن يشد العلماء أزر أمير المؤمنين في إقامة نموذج قوي الإغراء، نموذج للحياة لا يُنسى ما يُتطلب فيها من لذة. نموذج يمكن أن يبنيه العلماء بالتربية على التزكية التي هي محاسبة النفس والوقاية من الشح، نموذج من شأنه نقل اللذة من مصدر فيه الحلاوة مقرونة بالضرر والغمة اللاحقة، إلى مصدر فيه الحلاوة مقرونة بالمتعة والمنفعة والسلامة من الإثم، نموذج يكون مغريا وقادرا على جلب الحياة الطيبة في مقابل ما ينال المعرضين عنه من الشقاء والعنت والاكتئاب والأمراض مقابل شيء واحد هو الحرية في أن يفعلوا بأنفسهم ما يشاؤون، وهم في واقع الأمر أسارى نظام يفعل بهم ما يشاء.

فكيف يمكن للعلماء يا ترى أن يسهموا في بناء هذا النموذج الذي سيجعلهم في مركز الأهمية سياسيا واجتماعيا؟ إنهم غير مضطرين من أجل ذلك لا إلى ابتداع ولا إلى ابتكار وإنما هم مطالبون باتباع منهج النبوة، وذلك بأن يحرصوا على الناس في سبيل تمثل التوحيد في الباطن وبذلك يخلِّصوا الناس من الهوى الذي يتخذونه إلها يعبدونه، سواء في ما يوبق الفرد أو ما يضر بالجماعة، وأشد ما يضر الجماعة هو الشح المطاع، فالمنتظر من هذه التربية أن تكون تربية على حب الخير للآخرين، وهو ما يسمى في مصطلح بعض الفلسفات العصرية ب«الغيرية»، وغيرية الإسلام لابد أن تكون مبنية على الاستحضار الدائم لحقيقة الإنسان ومراد الله منه، تربية تقوم في أسلوبها على التأثير على ضمير الفرد ومن ثمة التأثير على نمط الاقتصاد ثم المجتمع ثم السياسة.

إن هذه التربية المرجوة من العلماء هي تربية ميدانية تستلهم مهمات الرسالة الأربع وهي: تلاوة الآيات والتزكية وتعليم الكتاب والحكمة[1]، ولاسيما باستيعاب الحكمة الكامنة في هذا الترتيب الذي يخالف المنطق الذي درج عليه الناس، فالناس يتصورون أن التغيير يكون ثمرة للتعليم، وحيث إن المقصود من تعليم الدين هو العمل، لا مجرد العلم، فقد اقتضى الأمر تهيئ

(1) انظر سورة الجمعة، الآية 2.

النفوس للاتباع، وهذا التهيئ أو التغيير في النفوس هو التزكية التي تأتي قبل تعليم الكتاب، إذ لا فائدة في تعليم من أجل عمل لا تكون النفوس مهيأة لتلقيه وفهمه والتصرف بمقتضاه.

إن التقصير في الوقوف عند هذه المعادلة جعل فهم الدين وتفهيمه يدور في الغالب على أساليب الإقناع اللغوي والحجاج الذي أبدعت فيه بدون كبير طائل المطارحات الفلسفية حتى قبل الإسلام، فالدين الذي نزل على الأمين وفهموه هو من البيان بحيث لا يحتاج العمل بجوهره إلى علم بقدر ما يحتاج إلى تهينة الباطن بالإيمان والاقتناع والذكر والشكر والرضا، فكل ويلات الإنسان في الماضي والحاضر لا تخرج عن سببين هما شح الأغنياء وقلة شكر الفقراء، والعهدة الكبرى على الأغنياء، ولعلماء الدين مقام في هذه المعادلة، فهم يشهدون ويشاهدون أن الدولة تعمل على إدخال البرامج الاجتماعية للتخفيف من عواقب التفاوت وما يترتب عنه من التباغض.

إن الدولة في العصر الحاضر واعية بأن برامجها تدور كلها على الإنسان، ولذلك تخطب وده من جهة الإغراء الانتخابي الذي قد يصير غاية في ذاته، وتوجه إليه برامج «وعظ مدني» تسمى برامج «تحسيس» و«توعية»، تخاطبه من جهة مصلحته على أساس مصلحتها، إذا كانت الجهة ناجمة عن تيار سياسي، ولكن العلماء في شد أزر إمارة المؤمنين يفترض فيهم أن يعملوا

في التوجيه على صعيد الأمة كما يعمل أمير المؤمنين، أي بخطاب يحتاج إليه الجميع، ومن ثمة وجب عليهم التأمل في مكمن الفرق بين وعظهم أو توجيههم وبين أساليب هذه البرامج التوجيهية، لاسيما وأن آلة التواصل متوفرة للحمولتين الدينية والأخرى التي تسمى بالمدنية، وهو وصف يؤخذ في العصر الحديث على أنه مشتق من المدينة Civitas، وقد استعمله صاحب الموافقات، ثم إن هدي العلماء مستأنس باعتبار بعد المقاصد والمآلات التي يمكّنهم الركون إليها من أن يتحرروا من الصدام مع السياسة المدنية في جوانب من ممارستها القائمة.

إن المقصود هو إفهام الناس بأن التربية على الدين تبدأ من التربية على محاسبة النفس، ثم تأتي أوامر الشرع ونواهيه لتبين على أي شيء تكون المحاسبة، ولا مخاطر هنا من جهة احتمال تناقض العقل مع النقل، لأن المصلحة في شؤون الحياة العادية يدركها الأميون كما يدركها المتعلمون، ولأن ما ينفع الناس لا يخفى ما لم يدخل فيه الهوى، ويتجلى هنا في ما يسمى بالإيديولوجية أو التصورات في مفهوم الفلسفة السياسية، وهذا هو بيت القصيد، فالمحاسبة ينبغي أن تقدم على أنها نفعية قبل أن تكون تعبدية أو مبعث حرج، لأن الله تعالى خاطب الناس حتى بعبارات القرض والبيع والشراء[1]، يريد النفع والفلاح لمختلف

(1) انظر سورة الحديد الآية 11 وسورة التوبة الآية 112.

فأتهم بمداركها واستعداداتها المختلفة، وبهذه المحاسبة تقل تكاليف حياة الفرد في نفسه ومعيشته وتقل مصاريف الدولة بقدر عدد الأخذين بهذا النهج، وتقل الضرائب، ويقل المرض، وتقل الشحناء الاجتماعية، ويقل الاكتئاب، وهذا كله يتعلق بتدبير الضعف الذي خُلق عليه الإنسان، فدولة إمارة المؤمنين تدبر أمور السياسة والمجتمع، والناس على ضعفهم هم المنخرطون في العالمين، عالم السياسة وعالم المجتمع، ومن هنا أهمية دور العلماء في تقوية الإنسان بغرس الإيمان بالتوحيد في نفسه وتقوية الوازع في باطنه حتى يأمره وينهاه في باب الأعمال.

إن المؤسسات الدولية المشتغلة بأحوال النظام العالمي ومستقبله، وعلى رأسها البنك الدولي، قد أخذت، ولاسيما منذ أعوام الثمانين من القرن الماضي، تنبه إلى ضرورة وضع الإنسان في مركز النمو، والمقصود قبل كل شيء في منظور هذه المؤسسات هو تعليم الرجل والمرأة الصنائع للحصول على الشغل وإنتاج الحاجات، أما القيم فالمرجع فيها من منظور هذه المؤسسات هو الديموقراطية وجوهرها الحرية، أما التعليم المنتظر من جانب العلماء فهو التأهيل الحق للحرية من الهوى بالتوحيد، أما الحرية إزاء إرادة الأخر فينظمها القانون أما حرية الشخص مع نفسه في النظر الحداثي المنتقَد فلا تعدو أن تكون ترك الإنسان يفعل بنفسه ما يشاء، ويتعامل مع غيره في دائرة قانون الجماعة ومنظومات الحقوق الدولية.

إن هذا النظام الديمقراطي قد أتى للإنسانية بحلول ناجعة تكون ممارستها كاملة على قدر تشبع ممارسيها بروح النزاهة، منها اللجوء إلى الانتخاب الذي يجعل الأصوات متساوية لتعذر إيجاد مقياس محسوس للتفاضل، وعلى أطراف هذا النظام وضعت في العالم ترسانة من حقوق الإنسان تلتقي مقاصد كثير منها مع مقاصد الشرع في الإسلام بالرغم من اختلاف المنطلقات، وقد كنت في درس حسني[1] تطرقت فيه إلى بعض الدراسات حول أليكسيس دو طوكفيل الذي قام في أوربا بالدعاية للديمقراطية بعد مقامه بأمريكا، ولكنه أظهر ما يشبه التحسر على غياب شيء أساسي عن هذه الديمقراطية، ألا وهو الدين، وفي هذا الباب أيضا فالعلماء مدعوون للتبصر والتبصير، وذلك بالاقتناع والإقناع بأن تخليق الديمقراطية بتأسيس مجتمع يحاسب فيه الناس أنفسهم أمام الله وأمام أنفسهم ويحذرون من الهوى الذي يؤدي بهم إلى ظلم النفس وظلم الغير هو أمر يمكن أن يأتوا فيه للعالم بأعز شيء ينتظره، وبتبنيه تكون الأمة خير أمة أخرجت للناس، أمة العدل في كل مستويات حياة الإنسان، أمة عادلة مخلقة بأخلاق ربانية، ولا فرق بينها وبين كثير من قيم الأخلاق المدنية السديدة إلا أن التي لا يراقب فيها الإنسان ربه تظل بحاجة إلى كلفة المراقبة والمحاسبة البشرية.

---

(1) التوفيق، أحمد. الأبعاد التعاقدية للبيعة في تاريخ المغرب،الدروس الحسنية لعام 1432هـ. الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2012.

كان الرئيس الفرنسي ساركوزي قد أراد أن يعرف حال مجتمعه من حيث القوة والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، فطلب الخبرة والتشخيص من أكبر خبيرين في العالم هما الأمريكيان الحاصلان على جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيكليتز وأمارتيا سين، فقاما بالإشراف على عشرات من الخبراء، وأسفر عملهم عن وضع تقرير يزيد حجمه عن ثلاثمائة صفحة كثيفة[1]، والذي جعلني أذكر هذا التقرير هو أن «الدين» لم يذكر في هذا التقرير إلا عرضا، ذكر مرات معدودة عند الإقرار بأن معايير «حسن العيش» Le bien être يدخل فيها الدين للعلاقة التي له مع تصورات الناس، ولا يستغرب هذا التغييب الإيديولوجي للدين من قِبَل دولة نظامها قائم على العلمانية، تغييب بالرغم من أن الأمر يتعلق بإقصاء جزء من الواقع المراد فهمه وإيجاد الحلول لتدبيره.

إن المقترح على العلماء في المغرب بشأن شد أزر إمارة المؤمنين هو البحث في ما يمكن أن يسهموا به بإدخال التخليق الروحي والحيوية الإيمانية في الحياة العامة للأمة، وهي مقاربة لم تغب كلية بعد وفاة الرسول ﷺ، بل ظلت حاضرة في تاريخ

(1) انظر:
Stiglitz Joseph, Sen Amartya, Fitoussi Jean-Paul, Richesse des nations et bien-être des individus: Performances économiques et progrès social, Préface de Nicolas Sarkozy, Paris: Odile Jacob, 2009.

المسلمين، لأن التزكية بمعنى محاذرة هوى النفس هي سمة التيار المعروف ب «التصوف»، وقد ظهر أمر هذه التزكية في ما ظهر على حياة المسلمين من أخلاقية ربانية في مختلف العصور والعلماء شهود أو منخرطون، وقد ظهر في بعض المواقف النظرية والعلمية التحفظ من التصوف وكأن مدار أمره وهو محاسبة النفس والتزكية لا يهم غير الصوفية، ولا يخفى سبب التحفظ وهو أن محاسبة الذات ليست بالأمر الهين على النفوس، لأن أول ما يترتب عن التخلص من الهوى هو البذل والعطاء، والنفس قليلة الإذعان له.

ولا أحد يمكن أن يجبر الناس على اتخاذ المتصوفة مثالا، ولكن الذي لا يمكن إنكاره هو أن الأمة تحتاج إلى تربية حافظ عليها الصوفية ووصفوها ووضعوا مصطلحها، تربية قائمة على اتقاء الهوى ومحاسبة النفس والتطلع إلى نماذج حية من الحكمة، ولا أحد يمكن أن ينكر ما بناه هؤلاء الصوفية من تراث ورحمة ومنهج وبرهان عملي في هذه التربية؛ وهكذا فالمأمول العملي هو أن يقتنع العلماء بجوهرية هذا الموضوع وأن يشخصوا تفاصيله والمقاربات المطلوبة والمتاحة لمباشرته، فعدد علماء المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية أقل من ألف عالم، ولكن الاقتناع بهذه الفكرة الاجتهادية أو الجهادية سيجعل كل واحد منهم كألف، سيما وأن لديهم المشروعية والاعتبار

وتتوفر لهم، في هذا الوقت، وسائل التواصل وغير ذلك من أسباب التبليغ.

إن كاتبا مفكرا في القرن العشرين يعد من المصلحين وهو شكيب أرسلان قد حاول تشخيص أسباب تأخر المسلمين وذكر منها غياب الأشخاص المؤثرين[1]، ويقصد الوجوه التي يكون للناس إعجاب بأفكارهم، واليوم تطل على الناس من وراء شبكات التواصل جيوش ممن يسمون ب«المؤثرين» كل في بابه، ولهؤلاء المؤثرين أتباع بالآلاف وربما بالملايين يتتبعونهم على مواقعهم وحساباتهم الإلكترونية، وكلام هؤلاء شتى ويذهب في كل واد ولا رقابة عليه مهما كان الموضوع الذي تتم الدعوة له، لا شك أن أرسلان كان يفكر بما شاع في عصره من القول بالإصلاح والمصلح، ويظل المراد من خلال فكر الإصلاح هو تصور نمط الرجوع إلى نمط الإسلام الأول متخيلا بكثير من التعميم، وذلك بالإتيان بأفكار في التشخيص يستهلكها القارئون وهم قلة قليلة، ولم يرد عن أحدهم أنه زاوج بين الإصلاح من الأسفل بالتزكية والإصلاح في الأعلى أي على مستوى جهاز الدولة، وقد تبين من نتائج المسار التاريخي منذ حركة الإصلاح أن المطلوب لم يكن هو إطلاق شعارات أو تصنيف كتب كما فعل أرسلان وبعض معاصريه من المحسوبين على الحركة المذكورة، بل المقصود

(1) أرسلان، لماذا تأخر المسلمون و لماذا تقدم غيرهم؟ ص 75.

هو عمل تغييري في الميدان، من أجل خلق نماذج حية متميزة يسمع بها الناس ويتحفزون للاقتداء بها.

أيها السادة، أيتها السيدات

يستطيع كل عالم في محله أن يبادر إلى هذا التغيير بتحرير الناس من أنفسهم ومن غيرهم بمرجعية التوحيد، ويتيقن أنه بذلك يقوم بواجبه في التبليغ وفي نفع الناس وفي شد أزر إمارة المؤمنين في الأمر الذي هو منوط بها وبكل من يقبل أن يكون في مقام عالم الأمة، وإذا ظهرت النتائج فإن أمير المؤمنين سيباهي بعلمائه أمم الدنيا والآخرة.

فبالعمل الميداني القريب من الناس صنع رسول الله ﷺ تلك النخبة من الصحابة المقربين له، والذين ما يزالون النموذج المثال في ضمير المسلمين، لم يمتازوا إلا بتلك الصحبة المحققة بالإسلام والإيمان والتزكية، ومع أن هذا السر كان واضحا وضوح الشمس فإن كثيرا من المسلمين لم يتنبهوا إليه وظلوا يتساءلون عن أسباب النكوص والتأخر والعنت، ولكن كثيرا من المسلمين قد لا يلتفتون إلى أن السر في هذا التغيير هو التزكية أي التطهير، لا من الشرك المرتبط بالأصنام التي كانت تُعبد في مكة، بل الأصنام المصنوعة من هوى نفوس الناس والتي يحملونها بين جوانحهم وهم يتلون الكتاب ويترددون على المساجد.

من فطنة ابن خلدون بصدد هذا الأمر، كما بصدد عدد من الأنظار سبق إليها، أنه كتب في مقدمته فصلا بعنوان: «في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة» حيث قال: «فإذا كان فيهم النبي أو الولي الذي يبعثهم على القيام بأمر الله يذهب عنهم مذمومات الأخلاق ويأخذوا بمحمودها ويؤلف كلمتهم لإظهار الحق»[1]. انتهى كلام ابن خلدون، وبه يتقرر أن الصحبة التي تعني التأثير بالتربية الميدانية التي ركزت على تخليص النفوس من شرك الهوى على يدي الرسول ﷺ هي التي أثمرت ذلك النموذج الخير الفاضل، والناس يتحدثون عن «صحبة» الصحابة ولا يتنبهون كثيرا إلى ما تتضمنه من الأثر الروحي للمصحوب في صحابته، وما أن غابت تربيته الشريفة ﷺ حتى عادت هيف إلى أديانها في التعصب للنفوس وعبادة الهوى.

إن أسمى تشريف ينعت به العلماء هو أنهم ورثة الأنبياء، ونبينا المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام هو الذي قال: «فو الله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حُمْرِ النَّعم»[2]. فمن أين تمكن البداية اليوم ونحن في مؤسسة وفي

(1) ابن خلدون، المقدمة، فصل في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة.

(2) رواه البخاري ومسلم.

شأن جماعي وانتظار مجموعي؟ من بين عدد من التصورات العملية أو السيناريوهات يمكن أن نتقدم بالتصور الآتي: قيام كل مجلس علمي بالخدمة الكثيفة في قرية في العالم القروي أو في حي من الأحياء في مدينة لمدة سنة كاملة، وذلك بغاية تجريب إمكانية صنع نموذج من الناس يتحررون بالتوحيد من أنانيتهم بحيث يُبَصّرون بمصالحهم الدنيوية من جهة الدين ويصبح كل واحد من بينهم مصدر إحسان لنفسه وغيره ابتداء بأهله ووصولا إلى جماعته على سبيل التعاون والتآزر. ولاشك أن العمل في هذه القرية أو هذا الحي سيكون كالمال الذي يُنفق في سبيل الله، كل حبة تنبت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة، والله يضاعف لمن يشاء، وعصرنا هذا هو عصر التقليد والعدوى، سواء في ما هو طيب أو ما هو سيئ من الأحوال، وإذا تحققت خدمة العلماء لاثنتين وثمانين جماعة في اثنين وثمانين من القرى والأحياء في العام، فإن حضورهم في البلد سيفرض نفسه ويكون له ما بعده، حتى ولو اقتصر الأمر على مجرد السعي، وحتى من نزل عليه الوحي وبلّغ وربّى الناس بالتوحيد قد قال له ربه: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾[1] وقال له: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾[2]. فهذه أسهل طريق لأعظم منال،

(1) البقرة الآية 271.

(2) الغاشية الآية 21.

وعدم الاشتغال بهذا النهج أو الاشتغال في أمر الاستنهاض بالدين سبيل تفضي إلى تفويت الفرصة الغالية، لأن إمارة المؤمنين ينبغي أن ينظر إليها العلماء، من باب مسؤوليتهم في التبليغ، على أنها فرصة غالية لبناء نموذج يخرج للناس، أما تفصيل كيفية هذا العمل الميداني المطلوب في القرية أو في الحي، فيترك للعلماء أن يستنبطوه بحكمتهم. وهم ولا شك سيستفيدون في جوانب عديدة من مشروعهم من خبرة الخبراء الذين برزوا في العلوم الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرجعية إمارة المومنين
في فقه الدولة المسلمة

د. مصطفى بن حمزة
رئيس المجلس العلمي الجهوي لجهة الشرق

■ إن التزام العلماء المغاربة بالبيعة الشرعية هو التزام منبثق عن علمهم بأهمية عقد البيعة الشرعية وبمقتضياتها.

وقد ظل العلماء المغاربة، عبر تاريخ المغرب الطويل، مدافعين عن الميثاق الذي يصلهم بإمارة المومنين غير مجازفين بنقضه في كل الظروف والأحوال، رافضين للانسياق وراء دعوات تفكيك الدولة وفتح البلاد على المجهول.

وكثيراً ما أدى العلماء أثمنة باهظة من سلامتهم ومن حريتهم دفاعا عن ميثاق البيعة الذي كان يمثل في أنفسهم وضمائرهم ميثاقا قويا مؤصلا ومدعوما بأحكام الشريعة.

وفي زمننا الراهن فإن وفاء العلماء بعقد البيعة يجب أن يتبدى أساسا في نشر المعرفة الشرعية والتاريخية المتعلقة بموضوع إمارة المومنين.

والأكيد أن العلماء بما لهم من اتصال وثيق بالمصادر العلمية الإسلامية هم الأقدر على أن يقدموا البيعة في ألَقِها وسموها وقدرتها على حماية الأوطان من كل دعوات التفكيك والهدم التي تصوب نحو مؤسسات الدولة التي تتسنّم قمتها إمارة المومنين.

ولهذا الاعتبار فإنه يكون من المفيد تقديم إشارات ولمحات يسمح بمثلها المقام في هذه الندوة التي تتخذ من إمارة المومنين محورا لها.

ولهذا فإني أقدم هذه المساهمة التي وضعت لها عنوانا ناظما لمحاورها جامعا لأشتات قضاياها، هو:

«مرجعية إمارة المومنين في فقه الدول المسلمة»

جرياً على طريقة العلماء في انتهاج مسلك التحقيق والضبط لما يتداولونه من الألفاظ العامة والمصطلحات المتخصصة التي يتعاملون بها، فإنهم قد بذلوا جهدا علميا كبيرا في تحليل وتأصيل مصطلح إمارة المومنين، باعتبارها هي الإمامة العظمى في الدولة الإسلامية، فكانت لهم عدة تعاريف مختلفة في صيغها وفي دقتها وإحاطتها واستيعابها لجوانب موضوع إمارة المومنين، ويكفي في هذا الصدد إيراد بعضها:

1. لقد عرف علي بن محمد الماوردي (ت450) الإمامة في كتابه: «**الأحكام السلطانية**» فقال: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[1].

2. وعرف إمام الحرمين الجويني (ت478) الإمامة في كتابه: «**غياث الأمم في الْتِياث الظُّلم**» فقال: الإمامة رئاسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا، متضمنها حفظ الحوزة ورعاية الرعية وإقامة الدعوة[2].

3. وعرف سيف الدين الآمدي (ت631) الإمامة في كتابه: «**أبكار الأفكار في أصول الدين**» فقال: إنها رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص من الأشخاص[3].

وتحدث الآمدي مرة أخرى عن وظائف الإمامة العظمى فقال: إنها تتمثل في إقامة قوانين الشرع، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة[4].

---

(1) الأحكام السلطانية علي بن محمد الماوردي ص 5 دار الكتب العلمية بيروت الأحكام السلطانية علي بن محمد الماوردي ص 5 دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي عبد الملك الجويني ص: 217 تحقيق د. عبد العظيم الديب دار المنهاج، لبنان ط4. 2014.

(3) أبكار الأفكار في أصول الدين سيف الدين الآمدي 121/5 تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.

(4) أبكار الأفكار في أصول الدين سيف الدين الآمدي 121/5 تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.

4. عرف ابن عرفة الورغمي (ت 806) الإمامة في كتابه: «**المختصر الكلامي**» مستندا إلى تعريف الأمدي فقال: هي رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد[1].

وأضاف ابن عرفة إلى تعريف الأمدي أنها صفة حكمية توجب امتثال مستطاعِ أمرِ موصوفِها في غير منكَر عموما[2].

5. يذكر ابن خلدون (ت 808) أن الإمامة التي هي رئاسة الدولة تسمى إمامة كبرى، تمييزا لها عن الإمامات الأصغر التي منها القضاء ورئاسة الحروب وغيرها.

يقول ابن خلدون: فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة، فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة عنها، وداخلة فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية، وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم[3].

---

(1) المختصر الكلامي محمد بن عرفة الورغمي التونسي ص: 1030 تحقيق نزار حمادي دار الضياء للنشر الكويت 2014.

(2) المختصر الكلامي محمد بن عرفة الورغمي التونسي ص: 1030 تحقيق نزار حمادي دار الضياء للنشر الكويت 2014.

(3) مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن بن خلدون 625/2 تحقيق علي عبد الواحد وافي ط.3. دار نهضة مصر القاهرة.

والمستخلص من هذه التعاريف مجتمعة أنها قد استدمجت أكثر خصائص الإمامة العظمى، ومنها:

1. إن الإمامة هي وظيفة شرعية كما عبر بذلك ابن عرفة وغيره.
2. إن الإمامة خلافة عن رسول الله ﷺ في إقامة الشرع وحفظ الملة كما ذكر ذلك ابن عرفة.
3. إن من مواصفات إمارة المومنين أنها توجب الامتثال المستطاع لما أمَر به الموصوف بها، ما لم يكن المأمور به منكرا كما قال ابن عرفة.
4. إن مسؤولية الإمام الأعظم هي مسؤولية مزدوجة في عمومها تستغرق الجانب الدنيوي والديني من شؤون الأمة.

وامتدادها إلى الجانب الديني والدنيوي من حياة الأمة، لا يفسر بأنه تشريع وتفويض إلهي ينشئ حكما تيوقراطيا، لأن الإمام إنما تختاره وتبايعه الأمة، وأما امتداد مسؤولية الإمام الأعظم إلى الشأن الدنيوي والمدني، فذلك ناشئ عن طبيعة الإسلام، الذي يدبر حياة الناس الدنيوية، مثلما يدبر حياتهم الدينية والروحية على حد سواء، وهو المنهج الذي عرفته الأمة الإسلامية، ولم تخالف فيه أفواج العلماء قاطبة.

إن من أبرز المَلاحظ المتكررة التي يمكن رصدها في أكثر مصادر العقيدة ومظان السياسة الشرعية، أنها أفردت مبحث الإمامة بأبواب خاصة ذيلت بها بحوثها العقدية.

وقد كان مصنفو تلك الكتب والمصادر العقدية على وعي تام بأن مبحث الإمامة ليس من صلب مباحث العقيدة، ومكانُه الطبيعي هو كتب الفقه العامة، وكتب السياسة الشرعية والنظم الإسلامية، وقد صرح غير واحد من مؤلفي كتب العقيدة بأن مبحث الإمامة حقه أن يكون له موضع آخر.

وقد صرح الجويني في كتابه «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة**» بهذه الحقيقة فقال: الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد، والخطر على من يزِل فيه يربي على الخطر على من يجهل أصله، ويعتوره نوعان محظوران عند ذوي الحجاج. أحدهما ميل كل فئة إلى التعصب وتعدي حد الحق، والثاني من المجتهَدات المحتملات التي لا مجال للقطعيات فيها[1].

ومستفاد كلام الجويني أن دراسة موضوع الإمامة في ذيل كتب العقيدة، إنما يراد به فهم طبيعة الخلاف السياسي الذي نشأ في الأمة، وأنه ليس من القطعيات، فلا تؤسس عليه المذاهب ولا يتحارب المسلمون بناء على ما اعتقدوه في موضوع الإمامة، لأنه يظل رغم ذلك موضوعا ظنيا قابلا لفهوم متعددة.

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني ص: 410 مكتبة الخانجي مصر 1950.

يقول الآمدي في كتابه: «**غاية المرام في علم الكلام**»: اعلم أن الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات ولا من الأمور اللابديات، بحيث لا يسع المكلفَ الإعراض عنها... ثم قال: إنه لم ير من الصواب خرق العادة بترك ذكرها[1].

وما قاله الآمدي في غاية المرام هو ما أعاده وأكده وإن بصيغة أخرى مقاربة في كتابه «**أبكار الأفكار**» أثناء حديثه عن القاعدة الثانية[2].

والأصل في كتب العقيدة أنها كتب محكمة حاصرة لموضوعاتها، مانعة من تسرب ما ليس منها إليها، وبذلك تكون كتبا جامعة مانعة، على قاعدة التعاريف لدى المناطقة، وإن ما يرد في تلك المصادر العقدية من نصوص وتبويب هو حصيلة بحث عميق.

وعلى هذا فليس من قبيل الاتفاق أن تتواطأ أكثر كتب العقيدة على إيراد موضوع الإمامة ضمن مباحثها، لأن هذا أكبر من أن يفسر بالصدفة أو بالاتفاق العارض، أو باحتمال توارد الأفكار العفوي.

والحقيقة أن عرض دراسة الإمامة ضمن مباحث العقيدة يعلل بأن حقائق الإمامة هي في حد ذاتها أفكار تعتقدها الأمة، وتتعامل بمقتضاها مع الإمام فتواليه وتنصاع لأمره أو تخرج

---

(1) غاية المرام في علم الكلام سيف الدين الآمدي، ص: 337، مكتبة الثقافة...

(2) أبكار الأفكار للآمدي 119/5 تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.

عليه وتنبذ حكمه. وهذا السلوك السياسي هو فعل ينظمه الفقه العملي.

إن مجمل التاريخ السياسي للدول الإسلامية، وما دخلت فيه من سلم أو حرب ومن اتفاق أو افتراق يعود في معظمه إلى معتقد الناس فيمن يوالونه من الأئمة إذا رأوه مستجمعا للشروط ومستحقا للإمامة.

وتتأكد هذه الحقيقة من خلال معرفة أسباب نشوء المذاهب السياسية في الإسلام وانبثاقها عن موقف من استحقاق الإمامة، كما يبدو ذلك واضحا من موقف أهل السنة، ثم موقف الشيعة الذين أقاموا مذهبهم على اعتقاد استحقاق علي وآل البيت للإمامة...

إمارة المومنين وشرعية الحكم في الدولة الإسلامية

إن أهم وأقوى ما تقوم عليه الدولة في جميع الأنظمة السياسية هو استنادها إلى شرعية قادرة على أن تقنع الناس وتستقطبهم إلى مركز سياسي واحد يمثل وجود الدولة، ويلغي الكيانات الصغيرة المتطلعة إلى الحكم.

وحينما لا يكون لكيان سياسي معين شرعية قوية من دين أو عصبية كما يرى ذلك ابن خلدون، فإنه يكون كيانا هجينا لا يستند إلا إلى القوة والأمر الواقع، أو إلى الشرعية التاريخية أو

النضالية أو إلى المساهمة في تحرير البلاد بتقديم الشهداء، أو إلى منطق الضرورة والحماية للبلاد.

حين تقرر في الفقه السياسي الإسلامي وجوب نصب الإمام وجوبا شرعيا مستنده السمع، كما قالت بذلك الأشعرية وأكثر المعتزلة، أو مستنده العقل كما قالت بذلك الإسماعلية والإمامية، أو مستنده العقل والسمع معا، كما قال بذلك الجاحظ والكعبي وأبو الحسين البصري[1].

فقد كان من توابع ذلك ومستلزماته، القول بضرورة استرسال إمارة المومنين وأدائها لوظائفها الدينية والدنيوية، تفاديا لحالة الشغور التي تفتح البلاد على كل الاحتمالات السيئة.

لهذا السبب فقد درس الفقه الإسلامي بعناية فائقة وبتقص كبير الكثير من الحالات التي يترتب عنها شغور حكمي أو واقعي في منصب الإمامة، أو يترتب عنها تعويق وتبطئة لوظائفها.

وهذه حالات لا يفي باستعراضها ما نحن بصدده من حديث مركز عن إمارة المومنين، فلذلك أكتفي بإيراد بعض الأمثلة استغناء بها عن الإفاضة.

---

(1) أبكار الأفكار في أصول الدين سيف الدين 122/5 تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.

حالات تعطيل منصب إمارة المومنين

الحالة الأولى الناتجة عن انخرام صفة الإمامة بفقدان بعض شروطها:

وهذه قضية أثارها الفقه السياسي الإسلامي بعد أن حدد شروط الإمامة وحصرها في قسمين: شروط متفق عليها، وشروط مختلف فيها.

وشروط الإمامة المتفق عليها كما ذكرها الأمدي في أبكار الأفكار ثمانية:

- أولها: الاجتهاد في الأحكام الشرعية.

- ثانيها: البصر بأمور الحرب، وترتيب الجيوش، وحفظ الثغور.

وثالثها: أن يكون للإمام من قوة البأس وعظم المِراس ما يتمكن به من إقامة الحدود.

ورابعها: أن يكون عاقلا مسلما عدلا ثقة.

- خامسها: أن يكون بالغا.

- سادسها: أن يكون ذكرا.

- سابعها: أن يكون حرا متصرفا في فعله.

- ثامنها: أن يكون مطاع الأمر نافذ الحكم في محل ولايته[1].

أما الشروط المختلف فيها فهي ستة: وقد كانت موضوع اختلاف واسع بين العلماء.

وبحكم بشرية الإمام، فإنه قد يطرأ له من الأعراض والقواطع ما يمنعه من الاسترسال في أداء مهماته، كما أنه قد يعرض له من العجز ما يمنعه من أداء أحكام الإمامة.

وبما أن شروط الإمامة قد لا تتحقق بصورتها الكاملة على الدوام، وتفاديا للوقوع في حالة شغور منصب الإمامة، فقد ميز الفقه السياسي بين الصفات التي يمكن الإغضاء عن غيابها، وبين الصفات الضرورية التي لا بد أن تتحقق في جميع الأحوال.

وقد قرر الفقهاء أن الشروط التي يتعين توفرها في الإمامة ليست كلها على مستوى واحد.

وفي جميع الحالات، فإنه لا تجوز المجازفة بخلخلة نظام الدولة بسبب انعدام بعض تلك الشروط، وإنما يجب تدارك ما يمكن منها.

ومن ذلك أنه إذا لم يوجد إمام قادر على الاجتهاد، فإن ذلك يتفادى ويعوض بنصب مؤسسة علمية استشارية تسند إليها

---

(1) أبكار الأفكار الآمدي 192/5. تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.

معالجة القضايا الشرعية. فيكون إلى جانب الإمام مستشارون شرعيون. ويتأتى هذا حاليا بنصب المجالس العلمية في جميع نظم الحكم في البلاد الإسلامية.

يرى الجويني أنه إذا لم يوجد عالم، فإن جمع الناس على كاف يُستَفتى فيما يَسنح ويَعِن من المشكلات أولى من تركهم سدى متهاوين على الورطات، متعرضين للتغالب والتواثب وضروب الآفات[1].

وفي غير هذه الحالة فإن الجويني يقول: لو لم نجد من يتصدى للإمامة في الدين، ولكن صادقا شهما ذا نجدة وكفاية واستقلال بعظائم الأمور على ما تقدم وصف الكفاية، فيتعين نصبه في أمور الدين والدنيا، وتنفذ أحكامه كما تنفذ أحكام الإمام الموصوف بخلال الكمال المرعي في منصب الإمامة[2].

وقد استعرض الجويني صورا كثيرة من صور اختلال شروط الإمامة، وفي جميعها كان يقول بضرورة سد الخلل وتضبيب الفراغ في شروط منصب الإمامة بما أمكن، إذا كان من يختار للإمامة قادرا على حماية الأمة، وعلى تحصيل مصالحها الدينية والدنيوية.

---

(1) غياث الأمم للجويني ص: 417 تحقيق عبد العظيم الديب، دار المنهاج ط4. 2014.

(2) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني 416، تحقيق عبد العظيم الديب، دار المنهاج ط4. 2014.

الحالة الثانية من حالات شغور منصب الإمامة.

وهو المتولد عن تزاحم من يرون أنفسهم مستحقين للإمامة:

لقد تحدث أبو عبد الله ابن الأزرق في كتابه: «**بدائع السِّلك في طبائع المُلك**» عما أسماه باشتراط وحدة الإمام، وقد أوجب الفقه السياسي وحدة الإمامة، ولا يمنع من ذلك إلا أن يتعذر ذلك كما لو كانت الإيالة واسعة جدا بحيث لا يسهل تنفيذ أحكام الإمام، فإن نصب إمام آخر في تلك البلاد البعيدة يجوز للضرورة فقط[1].

وقد تحدث الجويني عن وحدة الإمامة في كتابه: «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة**» في فصل أفرده للحديث عن عقد الإمامة لشخصين فقال: ذهب أصحابنا إلى منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالَم، ثم قالوا: لو اتفق عقد عاقدي الإمامة لشخصين لنزل ذلك منزلة تزويج وليين امرأة من زوجين من غير أن يشعر أحد بعقد الآخر... والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد متضايق الخطط والمَخالف غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه. وأما إذا بعد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى، فللاحتمال في ذلك مجال وهو خارج عن القواطع[2].

---

(1) بدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق 76/1 تحقيق علي سامي النشار. الدار العربية للموسوعات، بيروت 2006.

(2) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص 425، تحقيق محمد يوسف موسى + علي عبد المنعم عبد الحميد مكتبة الخانجي، مصر ط. 1950.

ومن خلال النصوص السابقة، يتبين أن الفقه الإسلامي كان يقصد إلى منع تعديد الأئمة في المجال الجغرافي المتقارب الأجزاء، وإلى منع استحداث الكيانات الصغيرة والاستقطاعات المتعددة للبلاد الإسلامية، وهو ما يدفع في اتجاهه حاليا بعض الناقمين على وحدة الأمة برفع شعار تقرير المصير، وادعاء الحق في إنشاء دولة يمزقون بها وحدة الأمة.

وقد تأكد عبر التاريخ الحديث أن إعمال مبدأ تقرير المصير لم يفض إلى الإبقاء على وحدة البلاد التي طبق فيها، وإنما أفضى إلى استقطاع جزء من البلاد ليكون ولاؤه للقوى التي ساعدت على تمكينه من تقرير المصير، على نحو ما وقع في جنوب السودان، وفي آتشي وغيرهما.

وقد أعرض دعاة تقرير المصير والمتحمسون له من الغربيين عن تطبيق هذا المبدأ في بلادهم، وأسكتوا جميع دعوات الانفصال التي لا يخلو منها بلد من البلاد الأوربية والأمريكية.

وقد كان تمزيق أجزاء من البلاد الإسلامية سببا في ضعفها وعجزها عن حماية ذاتها، وبقائها مرتهنة للقوات الأجنبية التي عملت على تمكينها من تقرير المصير.

الحالة الثالثة من حالات شغور منصب إمارة المومنين،

حالة تعطيل منصب الإمامة بداعي توهم الأفضلية المطلقة:

إن أكثر ما يغري بعضَ الناس بمناوأة الحاكم القائم فعلا بوظائف الدولة، هو ادعاء الأفضلية، واعتقاد استجماع غير الإمام الأعظم القائم فعلا شروط الإمامة[1].

وقد يكون هذا مجردَ ذريعة للوصول إلى الحكم لا غير.

وعلى الرغم من خلل الفهم الذي تنطوي عليه هذه الدعوى، فإن أحدا من العلماء لم يشترط في الإمام أن يكون أفضل من جميع رعيته، مع كثرة عددهم وتغير أحوالهم الدينية والأخلاقية، وعدم إمكان الإحاطة بفضائل جميع الناس وما فيهم من الخيرية، لأن ذلك أمر اختص الله بعلمه على وجه الحقيقة. يقول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [النجم 32].

على أن الذين اشترطوا الفضل في أمير المومنين، قد قصدوا به معنى آخر هو المعنى الذي يسمح أو يعين على تدبير أمور الدولة، وهو معنى يقتضي توفر شرط الكفاءة والخبرة والعدالة.

يقول الجويني في كتابه «غياث الأمم» موضحا معنى العدالة التي تحدث عنها العلماء في الباب السادس من كتابه غياث الأمم،

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل لعلي ابن حزم 19/5 تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت 1985.

وجعله خاصا بالحديث عن إمامة المفضول فقال: **رب ولي من أولياء الله هو قطب الأرض وعماد العالَم، لو أقسم على الله لأبره، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمور المسلمين منه.** فالمعني بالفضل استجماع الخِلال التي يشترط اجتماعها في المتصدي للإمامة.

فإذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب عنينا به الأصلح للقيام على الخلق بما يستصلحهم، وهذا تنبيه على معنى التفضيل[1].

وإذا اتضح معنى الأفضلية وتحدد من هو الأفضل والمفضول، فإن الفقه يقرر أنه إذا نُصّب المفضول، وكان بالإمكان نصب الأفضل، فإن ذلك يمنع من حيث الأصل، لكن الفقهاء اختلفوا في الحال التي ينصب فيها المفضول مع وجود الأفضل، فيصير ذلك واقعا سياسيا، فقالوا إن هذا الوضع يقَر طلبا للسلامة ولأمن المجتمع، ودفعا للتنازع والاحتراب، ويظل الاختيار متجها نحو تولية من يحقق مصلحة الأمة.

وقد كان تعليل الفقهاء هو أن المفضول هو نفسه لا يخلو من فضل وهو الحد المطلوب، لكن وجود من هو أفضل منه هو زيادة في ترقية منصب الإمامة لا غير.

---

(1) غياث الأمم للجويني ص: 316 تحقيق عبد العظيم الديب، دار المنهاج، جدة 2014.

أما إذا قصد بالمفضول من هو عديم الشروط أصلا، أو من هو عاجز عن تدبير شؤون الأمة، فإنه لا ينصّب بحال سواء وجد الأفضل أم لم يوجد.

تضافر كل من المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية في تأسيس الدولة بالمغرب

1. تمهيد المذهب المالكي لنشوء الدولة بالمغرب

تمهيد:

1. الوضع السياسي والمذهبي في المغرب قبل بناء الدولة:

أ. الوضع السياسي بالمغرب بعد الفتح الإسلامي:

لقد تكررت محاولات فتح المغرب، ثم إن المغاربة استبانوا بعد ذلك حقيقة الإسلام، وأدركوا أنه ليس دعوة احتلالية تسعى إلى التمكين لعصبية معينة على حساب السكان الأصليين، وعرفوا أن الإسلام فيه من القيم الإنسانية السامية، ما يمكّن من بناء مجتمع جديد قوامه الأخوة، وباعثه الإيمان بالله ورسوله.

وقد اطمأن المغاربة إلى أن الإسلام يتماهى مع كثير من الأعراف الجيدة، وما جرى به عمل المغاربة، واعتبروا ما جاء به الإسلام امتدادا للهوية المغربية، وترسيخا لها بأسلوب جديد.

يقول علال الفاسي في كتابه: «**دفاع عن الشريعة**» مبرزا هذه الحقيقة: «وقد نبغ المغاربة في الفقه الإسلامي أكثر مما

نبغوا في غيره من العلوم، وأدخلوا على أنظمته من التحسينات والتنقيحات ما لم يفعله غيرهم من العلماء المسلمين، الأمر الذي جعل الفقه الإسلامي ممثلا كاملا لذهنية المغاربة، وظواهرهم الاجتماعية»[1].

ويقول أيضا: «ومعنى هذا أن الوطن ليس هو الأرض وحدها، ولكنه الأرض وما فوقها، وما يعيش فيها من شعب، ومن عقيدة، ومن شرائع، ومناهجَ للحياة. المجموع الذي يكوّن النموذج الذاتي للوطن»[2].

لكن هذا التقبل الواسع للإسلام، لم يكن ليمنع من ظهور حالة مستديمة من الصراع السياسي العسكري، ومن التشرذم الفكري العقدي، وذلك بسبب انعدام الدولة القادرة على التوحيد وعلى حماية العقيدة.

فبسبب غياب الدولة، ظل المغرب مجالا مستباحا تأوي إليه الفِرق الشاردة عن الجماعة، والمتخوفة من بطش السلطة المركزية بالمشرق، فآل الأمر إلى وضع سياسي وعقدي مضطرب.

---

(1) دفاع عن الشريعة علال الفاسي ص: 15. دار الكتاب العربي ودار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر 2014.

(2) دفاع عن الشريعة علال الفاسي ص: 35. دار الكتاب العربي ودار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر 2014.

فقد توالى على حكم المغرب ولاة متعددون كانوا مرتبطين سياسيا بالدولة المركزية بالمشرق، إلى أن انفصل عبد الرحمن بن حبيب بإفريقيا زمن أبي جعفر المنصور العباسي، ورفض موافاته بخَراج إفريقيا، وأعلن انفصاله في المسجد في خطبة قطع فيها مع العباسيين، ودعا إلى خلع السواد، وكان شعارَ الدولة العباسية، وسماه لباس أهل النار، هذا مع أن عبد الرحمن بن حبيب لم يلبس السواد قبل ذلك[1].

وقد ظل المغرب في حال فوضى بسبب غياب الدولة المركزية الضابطة للشأن الديني.

ب. الوضع العقدي بالمغرب قبل بناء الدولة المغربية:

تبعا لغياب الدولة المركزية، فإن ذلك أتاح لكثير من الفرق العقدية التسلل إلى المغرب، والتحرك على ساحته.

وعلى الرغم من تعدد الطوائف، فقد كان للخوارج خصوصا دور كبير في زرع نزعات الاختلاف والتشرذم، لأن معتقدهم كان يسمح بذلك، إذ أنهم كانوا يرون أن العمل ركن من أركان الإيمان، على سبيل الشطرية لا الشرطية، فكانوا لذلك يسارعون إلى تكفير من وقع في كبيرة.

---

(1) البيان المغرب لابن عذاري ص: 67 تحقيق كولان - بروفنسال، دار الثقافة، بيروت 1983.

يقول عبد الله كنون متحدثا عن فداحة أثر فكر الخوارج في المغرب: في الحقيقة إن جناية الخوارج على المغرب لا تعادلها جناية، فإنها تسببت في انقسامه على نفسه، وتسليط بعضه على بعض، مما أدى إلى بقائه زهاء ثلاثة قرون طعمة لنيران الحروب، ومَيدانا لتجريب الحظوظ، وهو في كل ذلك إنما يزداد سوءَ حالة من ناحية انتشار الجهل، وعدم الاستفادة مما أتى به الفاتحون العرب حملة الهداية الإسلامية ومنورو الشعوب[1].

وعلى الإجمال فقد جلبت الفرق إلى المغرب عقائدها التي تفردت بها في المشرق، وخرجت بها عن سياق السنة والجماعة، فشقيت بها الأمة لما تعصب لها أصحابها وحملوا من أجلها السلاح.

وقد استفحل الشذوذ العقدي في المغرب، لما ابتدع زعماء الفرق آراء جديدة أمعنوا بها في الخلاف والتفرق والانفصال عن وحدة الأمة.

تذكر مصادر التاريخ المغربي أن طريفا الذي سميت الجزيرة باسمه، أدرك ما كان عليه المغرب من ضعف معرفة بالإسلام، فنظر إلى شدة جهل الناس، كما يقول ابن عذاري، فدعا إلى نفسه فبايعه الناس، فشرع لهم ما شرع، ثم إن ابنه صالحا قام بعده فادعى جهلا أنه أنزل عليه قرآن، وكان يزعم جهلا أنه هو صالح

(1) النبوغ المغربي في الأدب العربي عبد الله كنون 46/1 ط2. دار الثقافة.

المومنين الذي أشار إليه القرآن في قوله: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [التحريم 4] والآية تتحدث عن جمع من الصالحين لا عن صالح واحد كما ظن صالح، ثم إن صالحا عهد إلى ابنه إلياس برعاية ديانته وشريعته، فزعم أنه المهدي المنتظر الذي يكون في آخر الزمن، وأن عيسى عليه السلام سيكون من رجاله، وأنه سيصلي خلفه[1].

وقد توالى ظهور الفِرق ومنهم الأزارقة الخوارج أتباع نافع بن الأزرق[2]، وكانت أكبر فرق الخوارج عددا، وأشدها شوكة، وقد ظهروا في المغرب قبل وصول العباسيين إلى الحكم، وكان من عقائدهم الخارجية أن مرتكب الكبيرة كافر، فكفَّروا عليا لقبوله بالتحكيم، وكفروا عثمان وأصحاب الجَمل، وكفروا الحَكمين عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري.

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفيهم هي دار كفر، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء[3].

وكان اعتقادهم هذا هو الذي دفع بهم إلى الإمعان في قتل الناس، وفي إراقة الدماء، وإلى عدم توفير أرواح الصغار والنساء ممن لا يد لهم في القتال.

(1) البيان المغرب 57/1 تحقيق كولان _ بروفنسال دار الثقافة، بيروت 1983.

(2) الفصل في الملل والأهوال والنحل لابن حزم 58/5 تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

(3) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص: 56 دار الكتب العلمية، بيروت 1985.

ومن الفرق الخارجية التي ظهرت بالمغرب، فرقة النجدات المنتسبة إلى نجدة بن عامر الحنفي، وقد كانت لأصحاب هذه الفرقة مقالات منها القول بنفاق كل من خالفهم، وعدم وجوب نصب الإمام، وأن عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم[1]، وقد انقسمت فرقته فكان منها الفرقة البيهسية[2].

ومن فرق الخوارج التي وجدت في المغرب، فرقة العجاردة أتباع عبد الكريم بن عجرد، وقد كانوا يرون أن الطفل يدعى إلى الإسلام إذا بلغ، وتجب البراءة منه قبل ذلك، وكانت هذه الفرقة تستحل أموال المسلمين[3]، وتبيح ما حرمه الله.

وقد شكل هذا الوضع في حد ذاته حافزا قويا للمغاربة على الاجتماع حول من يكفل لهم بناءَ دولة تُنهي حالة الاحتراب، وسفك الدم، والعنف المتواصل، والاستطالة على حرمات الناس وأعراضهم ودمائهم بدعاوى واهية.

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم 53/5، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

(2) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ص: 61، دار الكتب العلمية، بيروت 1985 + التاريخ السياسي المغربي الكبير، عبد الكريم الفيلالي 60/2 المطبعة: شركة ناس للطباعة ط1، 2006 + الملل والنحل لعبد الكريم الشهرستاني 125، تحقيق عبدالعزيز الوكيل، دار الفكر للطباعة، بيروت.

(3) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ص 63، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.

2. إسهام المذهب المالكي في تأسيس الدولة المغربية وحمايتها:

لا شك أن الخروج من الأزمة التي عاشها المغرب، كان يتطلب إشاعة ثقافة تومن بضرورة الدولة لإقامة مجتمع سليم.

وقد كان لانتشار المذهب المالكي في المغرب ضمن المذاهب الأخرى التي كانت قد استقرت به أثره الكبير في الإقبال على ما كان يعد به إدريس الأول من تجميع الناس حول دولة سنية واحدة تلغي دعاوى الفرق العقدية المنتشرة فيه.

وقد استشف المغاربة من المذهب المالكي، ومن شخصية مالك بالذات عناصر ومقومات إيجابيةً واجهوا بها كل أسباب التشرذم التي فعلت فعلها الشنيع في المشرق.

شخصية مالك داعية التمسك بالسنة

مما طبع شخصية مالك بن أنس أنه كان شديد التعلق بسنة النبي ﷺ، وأنه اعتبر العمل المتوارث في أهل المدينة سندا ومرجعا يقدمه على الحديث الآحادي إذا عارضه.

ومن تفردات مالك العقدية، ما سجله القرافي في كتاب الذخيرة الذي وضع فيه بابا خاصا سماه الكتاب الجامع، وقال عنه: **إنه كتاب يختص بمذهب مالك، لا يوجد في تصانيف غيره**

من المذاهب[1]، وتحدث القرافي فيه عن عقيدة مالك والتزامه بالسنة، ذكر فيه أن عقيدة مالك كانت هي عقيدة من أدركهم من السلف الصالح، وأنه كان شديد النأي عن البدع، وكان يبغض المبتدعين، وقد سئل عن الصلاة خلف أهل البدع القدرية وغيرهم، فقال لا أرى الصلاة خلفهم، قيل فالجمعة؟ قال إن الجمعة فريضة. وقد يُذكر عن الرجل الشيء وهو ليس عليه، فقيل أرأيت إن استيقنتُ أو استيقن من أثق به، أليس لا أصلي الجمعة خلفه؟ قال إن استيقنت.

وقد أخذ المالكية عن إمامهم هذا النفور من الابتداع فنبذوا المبتدعة، وبذلك انتهى حضورهم القوي في المغرب، وقد كان من قبل ساحة صراع بين الفرق من الخوارج والشيعة والمعتزلة، وقد أدرك بعض العلماء هذه الحقيقة.

ونقل القاضي عياض في «ترتيب المدارك»[2]، ويحيى الونشريسي في «المعيار المعرب»[3] عن الخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمن هذه الحقيقة وقال: «لقد نظرنا طويلا في أخبار

---

(1) الذخيرة شهاب الدين القرافي 231/13 تحقيق د محمد حجي، دار الغرب الإسلامي 1994.

(2) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، القاضي عياض 22/1، تحقيق محمد تاويت الطنجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ط2، 1983.

(3) المعيار المعرب أحمد بن يحيى الونشريسي 357/6، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1981.

الفقهاء، وقرأنا ما صنف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه، فإن فيهم الجهمية والرافضة والخوارج والمرجنة والشيعة، إلا مذهب مالك، فإننا ما سمعنا أن أحدا ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله.

ومؤدى كون المذهب المالكي يخلو من المبتدعة، أن ذلك هو الذي يسر أن تقوم دولة تأخذ بوحدة المعتقد، ولا تسمح بالاختلاف الذي يصير حربا أهلية مثلما يمكن أن يلاحظ ذلك حاليا في البلاد الإسلامية التي لا تكاد تسلم من تفجيرات ومن إراقة للدماء، ولا يتيسر فيها إقامة نظام سياسي موحد إلا على أساس من التوافق الهش الذي سرعان ما ينهار بظهور فرقة على غيرها ظهورا ذاتيا، أو بسبب دعم أطراف خارجية.

1. تهيء المذهب المالكي المناخ الفكري الذي تؤسس عليه الدولة:

لقد كان الفقهاء المالكية على وعي كامل بأهمية منصب إمارة المومنين، الذي هو إمامة عظمى ورئاسة للدولة في الإسلام، لذلك أؤلوه عناية فائقة تجلت في تأصيل حقيقته وبيان وظائفه واختصاصاته، تفاديا لأن تكون موضوعا للتطاول عليها أو انتهابها، فيؤدي ذلك إلى اختلال اجتماعي كبير.

لقد كان العلماء المالكيون يرون أن للرسول ﷺ صفات يتصرف بموجبها فيما يفعله.

وقد أفرد القرافي الفرق السادس والثلاثين من فروقه لبيان أنواع التصرفات النبوية، وأرجعها إلى ثلاثة أنواع: تصرف بالفتوى، وتصرف بالتبليغ، وتصرف بالإمامة العظمى[1].

لكن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور توسع في هذه الصفات، وبلغ بها اثنتي عشرة صفة[2].

وتوقف ابن عاشور عند صفة الإمارة التي رآها أعم من صفة القضاء والفتوى، والهدي والإرشاد وغيره.

وميزة صفة الإمارة التي هي الإمامة العظمى، أنها تستقطب وظائف الإمام الأعظم، يضاف إليها أن القضاء والفتوى هي أيضا مندرجة في اختصاصات إمارة المومنين.

والقضاة والمفتون يُنَصَّبون من قبل أمير المومنين جمعاً للكلمة.

وبسبب تحديد اختصاصات إمارة المومنين، وفي ظل العلم بها، لم يتطاول الناس على تصرفات لم تكلها الشريعة إليهم، ومن أهمها إعلان الجهاد والصلح وجمع الواجبات المالية وتوزيعها.

---

(1) الفروق، شهاب الدين القرافي 1/ 205، دار المعرفة، بيروت.

(2) مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، ص: 37، الشركة التونسية ط3.

وحينما جهل الناس أكثر هذه الحقائق، ظن البعض أن بإمكانهم أن يعلنوا الجهاد في العالم الإسلامي.

وكتب محمد عبد السلام فرج كتابه **«الفريضة الغائبة»** التي يعني بها الجهاد، فانطلق بعض الناس في مقاتلة الأغيار، وفي تفجير الأماكن والمباني العامة، ظنا منهم أن ذلك مأذون به لكل الناس، فكانت النتائج كارثية، وكانت صورتها سيئة انعكست على صورة الإسلام والمسلمين.

ومن موقع الإيمان باختصاصات إمارة المومنين المحددة، فقد تناول الفقه الإسلامي الكثير من وظائف الإمام الأعظم، والتي لا يجوز أن يؤديها أحد إلا بتفويض منه، ومن جملتها إمامة الجمعة، خصوصا إذا اختصم الراغبون فيها.

ومن وظائف الإمام الأعظم، أنه هو من يعلن ثبوت الأهلة، ويحدد تواريخ الأعياد والمناسبات الدينية.

ومن وظائفه أن يكون هو أول من يذبح أضحيته ليصح بعد ذلك ذبح باقي الناس لأضاحيهم، فاشترط الفقهاء أن يتم ذبح الأضحية بعد ذبح الإمام.

ومن وظائفه أيضا القيام على جمع الزكوات، وذكر الفقهاء أن من واجبات الإمام الأعظم أن يبعث سعاة لجمع الزكاة، لأن النبي ﷺ فعل ذلك، فبعث عمر بن الخطاب على جمع الزكاة، وبعث ابن اللتبية لجمع الزكاة، ووبخه على محاولة الاستئثار ببعضها.

ومن واجبات الإمام الأعظم كذلك، إقامة موسم الحج، وتنظيم الركب إليه، وإعداد الخِفارة له، وصار هذا الفعل جزءا من وظائف أمراء المومنين التي نهضوا بها على الدوام.

وقد أرخ النجم عمر بن فهد في كتابه «**إتحاف الورى بأخبار أم القرى**» للذين ترأسوا مواكب الحج عبر التاريخ[1].

وفي المغرب أرخ العلامة محمد المنوني لبدايات ركب الحاج المغربي الذي بدأه الشيخ أبو محمد صالح دفين آسفي، ثم تعددت ركاب الحاج، فكان منها الركب السجلماسي، والركب الفاسي، والركب المراكشي، والركب الشنجيطي، والركب البحري[2]، ثم صار الركب موكبا رسميا يرأسه الأمراء، ويشارك فيه العلماء ورجال الدولة، ورؤساء الجند وغيرهم.

وقد طبع معهد مولاي الحسن بتطوان بحث الأستاذ محمد المنوني عن ركب الحاج المغربي، وقد نال به جائزة تنويهية عام 1950[3].

وما زال ركب الحاج رسما من رسوم الدولة في المغرب إلى الآن، وبموجبه يعهد أمير المومنين إلى أحد وزرائه برئاسة الركب،

(1) إتحاف الورى بأخبار أم القرى، النجم عمر بن الفهد، تحقيق فهيم محمد شلتوت ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(2) ركب الحاج المغربي محمد المنوني، مطبعة المخزن، تطوان 1953.

(3) ركب الحاج المغربي، محمد المنوني، بحث تاريخي، معهد مولاي الحسن، مطبعة المخزن، تطوان، 1953.

مما يعني أنه اختصاص حصري من اختصاصات إمارة المومنين، وقبل انطلاق الركب يوجه أمير المومنين رسالة إلى الحجاج يوصيهم فيها بحسن أداء شعيرة الحج.

ومن وظائف أمير المومنين، تولية القضاة وتنحيتهم، وتصدِر المحاكم أحكامها باسمه، ويصدر أمير المومنين العفو عن المدانين المحكومين من قبل محاكم الدولة.

ومن وظائف أمير المومنين أن يكون هو البادئ لأحكام القصاص وغيرها، تفاديا للانتقام ممن ينفذها إن لم يكن المنفذ هو أمير المومنين.

ومن وظائف أمير المومنين تنظيم الجيوش، وإعلان الحروب وتوقيفها.

ومقتضى هذا أن يكون أمير المومنين هو نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ومن وظائفه في الإسلام أن يكون هو القاسم للغنائم والفيء.

ومن وظائف إمارة المومنين إبرام الهدنة والصلح مع المحاربين.

ومن أهم وظائف أمير المومنين التي ألح عليها العلماء، كونه حاسما للخلاف الواقع بين الناس، ومرجحا للرأي الذي يرى فيه أمير المومنين سلامة للأشخاص وللدولة وللمسلمين، ولذلك قيل

إن قول الإمام الأعظم يرفع الخلاف، وتدخله حين الاختلاف يُخرج الناس من أزمة تطل برأسها على المجتمع، فيكون تحكيمه منعا لوقوع البلاد في أزمة.

وما زال أمير المومنين يتدخل متى أطلت على المجتمع أزمة توذن بالافتراق والتشظي، وهذا ما فعله في تدخله الذي حسم به الخلاف حول مدونة الأحوال الشخصية، وهو ما سيفعله بخصوص تغيير بعض بنود مدونة الأسرة بالتزام تام بأحكام إمارة المومنين.

وفي كتب الفقه تنصيص على الكثير من وظائف إمارة المومنين، وكان القصد من تحديدها منع حدوث النزاع في المجتمع، ومنع انتشار الفوضى بفضل تدخل الدولة.

لقد تطرق العلماء المالكية في مباحث عدة من مصنفاتهم إلى طبيعة الدولة، وإلى وظائف أمير المومنين الإمام الأعظم، وذلك في أبواب خاصة يقال عنها إنها أبواب الأحكام السلطانية.

وفي المباحث التي عرض فيها العلماء المالكية لأحكام الدولة، فقد عرضوا لوظائف الإمام الأعظم، وما هو منتظر منه في تدبير شؤون الدولة.

ولو أننا أخذنا مثالا من كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق المالكي، لوجدنا فيه لائحة طويلة قوامها 20 وظيفة من وظائف أمير المومنين، منها:

تعبئة العساكر 158/1، إعداد الخطط القتالية 158/1، نصب الوزير 175/1، إقامة الشريعة 192/1، حفظ المال 205/1، تكثير العمارة 119/1، وإقامة العدل 229/1، وتولية الخطط الدينية 236/1، وفيها الإمامة 236/1 والفتيا 240/1، والتدريس 247/1، وتنظيم خطة القضاء 249/1، وتنظيم خطة العدالة 258/1، وتنظيم الحسبة 262/1، وطبع السكة(العملة) 264/1، وترتيب المراتب السلطانية 268/1، وضمنها الحجابة 269/1، والكتابة 275/1، وتنظيم ديوان العمل والجباية 283/1، وتنظيم الشرطة 289/1، ورعاية السياسة 291/1، ومشورة ذوي الرأي والتجربة 302/1، وبذل النصيحة 323/1، وإحكام التدبير 323/1، واختيار الولاة والعمال 334/1، واتخاذ البطانة وأهل البساط 348/1، تنظيم المجلس وعوائده 354/1، تقرير الظهور والاحتجاب 362/1، والعناية بالخاصة 376/1، والعناية بمن له الحق أو فيه منفعة 386/1، مكافأة ذوي السوابق 405/1، تخليد مفاخر الملك ومأثره 408/1.

هذا جرد لأهم الوظائف والمهمات التي ينهض بها أمير المومنين كما رآها وعبر عنها العلماء المالكية.

3. فتح المذهب المالكي أفق الاجتهاد لأمراء المومنين في تدبير الشأن السياسي والإداري:

يؤثَر عن الأصوليين قولهم: «إن النصوص متناهية، وإن

الحوادث غير متناهية»، ولذلك لزم إعمال الاجتهاد في تكييف الحوادث وتأطيرها بالحكم الشرعي المناسب، والمعروف عن المذهب المالكي أنه أقدر المذاهب على تنزيل الأحكام على ما يجد من الحوادث، وذلك بفضل تعدد مصادره الاستنباطية، تعددا لم يبلغه مذهب آخر، لأنه يتوفر على 16 أو 17 أصلا استنباطيا، وكل أصل إن هو في الحقيقة إلا إمكانية من إمكانيات الإجابة عن النوازل.

بما أن المستجدات على مستوى تدبير الدولة هي مستجدات متكاثرة بسبب تطور الزمان وتعدد الظروف، وبسبب تعدد الاحتياج إلى الإبقاء على الأحكام الشرعية في صلب تدبير شؤون الدولة.

فقد تحدث الفقهاء المالكية حديثا موسعا عما أسموه باب السياسة الشرعية، ولها معنى خاص يدور على استنباط أحكام يبدو على ظاهرها أنها ليست شرعية، والأمر ليس كذلك.

وإذا كان العلماء الأخرون قد تحدثوا عن أصل السياسة الشرعية، فإن مزية فقهاء المالكية أنهم توقفوا عند هذا الأصل وفرعوا عليه، وأشاروا إلى أهميته في تطويق المشاكل، كما حذروا أيضا من مغبة الإفراط في استعمال هذا الأصل.

وقد تحدث ابن فرحون المالكي في كتابه: «**تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**» حديثا علميا دقيقا. وقال في مطلع حديثه: إن (السياسة الشرعية) باب واسع تضِل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام، وإهماله يضيع الحقوق، ويعطل الحدود، وإن

في إنكار السياسة الشرعية ردا لنصوص الشريعة، وتغليطا للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم[1].

واستدل ابن فرحون على شرعية القول بالسياسة الشرعية بأمثلة حصلت على عهد رسول الله ﷺ، ومنها ما رواه ابن حبيب في مختصر الواضحة حكاية عن مالك بن أنس عن أبي مالك الغفاري: أن رجلين من غِفار أقبلا يريدان الإسلام، حتى إذا كانا قريبا من المدينة أمسيا فباتا، وأتى أناس يظهرون إلى المدينة فباتوا قريبا منهما، فلما كان من السحَر قاموا ليذهبوا فقعدوا قريبا من الإبل، فاتهموا الغِفاريَين فأخذوهما، فأتوا بهما رسول الله ﷺ فحبس الواحد وأرسل الآخر، فوجدهما قريبا من المكان الذي باتوا فيه، فأتوا بهما، فقال الغفاريان: والله يارسول الله إن كنا لبراء، فقال لهما رسول الله ﷺ: استغفروا لي، فقال رسول الله ﷺ ولك يغفر الله وقبلك الله في سبيله، وقال للآخر: استغفرلي، فقال: والله إن كنا لبراء، فقال له الناس استغفر لرسول الله ﷺ ويحك، فقال: غفر الله لك، فسكت رسول الله ﷺ.

ومن فقه القصة إمكان أخذ الرجل بجريرة غيره، إن كان ذلك يؤدي إلى كشف الحقيقة[2].

(1) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لمحمد بن فرحون 137/2. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1. 1986

(2) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لمحمد بن فرحون 140/2. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1. 1986.

ومن تطبيقات السياسة الشرعية، ما رواه الإمام الترمذي في سننه أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو جاره، فقال: اذهب فاصبر، فأتاه مرتين أو ثلاثا فقال: اذهب فاطرح متاعك في الطريق، فطرح متاعه في الطريق، فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره، فجعل الناس يلعنونه، فعل الله به، وفعل، وفعل، فجاء إليه جاره فقال له ارجع لا ترى مني شيئا تكرهه[1].

ومعلوم أن ما فعله الرجل من إخراج متاعه ليس حكما مقضيا به، وإنما هو إجراء مستمد من السياسة الشرعية التي حققت هدفها.

وبهذا يكون للفقه المالكي أثر كبير على تنظيم شؤون الدولة، وعلى ترسيم أحكام إمارة المومنين.

الإسهام المباشر للفقه المالكي في بناء الدولة المغربية وتنظيمها:

إن واقع الاضطراب السياسي والاختلاف العقدي الذي عاشه المغرب بعد الفتح لم يكن يوحي في ظاهره بإمكان بناء دولة قوية لها مقومات الدولة القادرة على استيعاب النقائص وتجاوز الضعف المستشري.

(1) سنن أبي داود، الحديث 5153، كتاب الأدب، باب في حق الجوار.

غير أن هذا الواقع المثبط قد قابله في المقابل التنام شروط أخرى إيجابية، دفعت في اتجاه بناء الدولة، وفي اتجاه الخروج من حال الفوضى والارتباك.

ومن أهم الشروط المؤهلة لقيام الدولة والباعثة على بنائها عامل نفسي، تمثل في إحساس المغاربة بأن حالة التفرق والتشظي لا تخدمهم في شيء، ومن ثم كانت نفوسهم متطلعة إلى الإسهام في بناء الدولة.

ومن الشروط الإيجابية التي دفعت إلى بناء الدولة، معرفة المغاربة بأن نصب الإمام هو واجب شرعي، اتفقت عليه الأمة، ولم يخالف فيه إلا من شذ وهم قليل.

وقد كان للمذاهب التي عمت المغرب مواقف معروفة من وجوب نصب الإمام، ولم تكد تختلف إلا في طبيعة ذلك الوجوب، هل هو وجوب شرعي أم هو عقلي؟ أم هو وجوب شرعي وعقلي معا؟[1].

ولا شك أن المذاهب الفقهية التي سبق أن انتشرت في المغرب، ومنها مذهب الأوزاعي وأبي حنيفة، كان من مضامينها أحكام إمارة المومنين.

---

(1) أبكار الأفكار سيف الدين الآمدي 121/5، تحقيق أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر 2002.

ومن الشروط الموضوعية التي عجلت ببناء الدولة المغربية، الواقع الموضوعي التاريخي الذي عاشته الخلافة العباسية في المشرق.

يذكر الطبري أثناء حديثه عن وقائع سنة 145 أن مالك بن أنس استفتي في الخروج مع محمد النفس الزكية، وقيل له إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته[1].

وقد علم الناس أن مالكا كان يرى محمدا النفس الزكية صاحب الحق في الإمامة بدلا عن العباسيين.

وقبل أن يصل إدريس بن عبد الله المغرب، وكان أخوه محمد النفس الزكية قد عهد إليه بالإمامة، فجاء إدريس يحمل تزكية أخيه، وتزكية مالك لأخيه النفس الزكية.

وقد ذكر بعض المؤرخين أنه لما صار أمر بني أمية إلى الاختلال، اجتمع بنو هاشم في المدينة، وبايعوا بالخلافة سرا محمد بن عبد الله، وحضر هذا العقدَ أبو جعفر عبد الله بن محمد المنصور، وبايع فيمن بايع من أهل البيت، وأجمعوا على ذلك لتقدمه فيهم، ولهذا كان مالك وأبو حنيفة رحمهما الله يجنحان

---

(1) تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري 560/7، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.

إليه، وبرجحان إمامته على بني العباس، لأن بيعة النفس الزكية كانت في عنق أبي جعفر[1].

وبناء على كل هذا، فإن بيعة إدريس بن عبد الله بالمغرب، كانت تزكية وإقرارا لبيعة شرعية أقرها أبو حنيفة ومالك بن أنس وابن عجلان في المشرق، وأيدها المغاربة لما بايعوا إدريس بن عبد الله[2].

تثبيت إمارة المومنين نظاما سياسيا بالمغرب

لما تأسست الدولة القُطرية في المغرب، اعتبرت أول الأمر دولة منشقة عن مركز الخلافة، ولما نهضت بواجبها في توحيد البلاد، وامتد نفوذها إلى الأندلس في العهد المرابطي، اعتبرت دولة مجاهدة، وأقر الخليفة المستظهر بالله العباسي ببغداد حكم يوسف بن تاشفين، ولكن ضمن نطاق تبعية المغرب لمركز الخلافة، واكتفى يوسف بن تاشفين بلقب أمير المسلمين وناصر الدين، وخاطب يوسف الخليفة في عهده ببغداد[3].

---

(1) الدر النفيس والنور الأنيس في مناقب إمام إدريس بن إدريس لأحمد بن عبد الحي الحلبي ص 271 تحقيق حكيم الفضيل بن إدريس. مؤسسة الملتقى، مطبعة فضالة، المحمدية 2019.

(2) تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري 560/7 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار سويدان، بيروت. + التاريخ السياسي للمغرب عبد الكريم الفيلالي 2/ 73 ط1. شركة ناس للطباعة، القاهرة 2006.

(3) التاريخ السياسي لعبد الكريم الفيلالي 73/2 شركة ناس للطباعة، مصر 2006. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري 58/2 تحقيق: جعفر الناصري+ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1955.

ولكن عبد المومن بن علي الموحدي أعلن استقلال المغرب عن الدولة المركزية، ولقب بأمير المومنين، فكان التسمي لأمير المومنين يعني استقلال الدولة بسيادتها وعدم تبعيتها لغيرها.

الآثار السياسة لتثبيت إمارة المومنين

لقد كان لوجود منصب إمارة المومنين في المغرب عبر تاريخه الطويل، آثار سياسية عديدة منها:

أ. إن نصب أمير للمؤمنين كان يعني انتقال السلطة وتجنيب المغرب ما كان يمكن أن يؤدي إليه شغور منصب رأسة الدولة من احتراب وضعف، على نحو ما وقع في دول كثيرة عانت وما زالت تعاني إلى الآن الكثير من المآسي جراء فراغ منصب الرئاسة.

ب. إن مؤسسة إمارة المومنين كثيرا ما كان لها من الرمزية والقوة المعنوية أكثر مما كان للدولة برمتها من القوة العسكرية، لذلك كانت القبائل إذا اختلفت ووقفت على حافة الاحتراب، احتكمت إلى إمارة المومنين وقبلت بحكمها سلفا، إعمالا لقواعد سياسية مقررة منها أن طاعة ولي الأمر واجبة، وأن حكمه يقطع الخلاف، وهذا الأصل مستفاد من فعل الرسول ﷺ الذي كان إذا بعث ثلاثة نفر أمَّر عليهم أحدهم ليُرجع إليه في الحسم، ولا زال هذا الأصل معتمَدا في كثير من القوانين الدولية التي تجعل صوت الرئيس مرجِّحا حينما تستوي الأصوات.

ج. إن المجال الذي تسري فيه بيعة الإمام، هو ذاته مجال امتداد السيادة الوطنية. وقد استظهر المغرب لدى محكمة العدل الدولية بلاهاي على مغربية الصحراء، بوجود رابطة سياسية هي عقد البيعة المبرم بين ملوك المغرب، وزعماء القبائل الصحراوية وعلمائها وأعيانها، فأقرت المحكمة دستورية البيعة، لأنها الأسلوب المعتمد في النظم السياسية الإسلامية، وثبتت سيادة المغرب على صحرائه.

د. في حالات كثيرة كان عقد البيعة حاميا لوحدة الوطن، ومحبطا لمشاريع إسقاط السلطة الشرعية، وتنصيب سلطة أخرى تَدين بالولاء لمن جاء بها إلى سدة الحكم.

وقد مثلت البيعة تحديا كبيرا لسلطات الاستعمار الفرنسي، فبذلت جهودا كبيرة لخلع الملك محمد الخامس وإقامة صنيعة مكانه، لكن ذلك كله اصطدم بتشبث المغاربة بحكم البيعة الشرعية، واقتناعهم بعدم جواز نقضها.

فقد جمعت السلطات الفرنسية 350 من الأعيان والعلماء، وممثلي المهن بمشور شويردات بفاس، وأكرهت السلطات الاستعمارية بعض الحاضرين على المبايعة، لكن لما جاء دور العلماء للتوقيع على البيعة، رفض الطايع بن الحاج رئيس المجلس العلمي بفاس، والقاضي محمد لحبيب العلوي البلغيثي، والقاضي محمد بن عبد السلام البناني التوقيع على نص البيعة، فكان ذلك

إجهاضا لشرعيتها، وظلت بيعة محمد الخامس قائمة، ولذلك لم تحتج إلى تجديد بعد رجوعه من المنفى[1].

لقد سعت سلطات الاستعمار الإسباني في شمال المغرب إلى استقطاعه وتمكين ساكنته من إقامة كيان سياسي مستقل عن المغرب يدين بالولاء لإسبانيا التي أوجدته، وجمع الحاكم الاسباني العلماء والأعيان والوجهاء، وعرض عليهم المشروع، لكن العلامة محمد المرير قاضي تطوان ومفتيها، أصدر فتوى شرعية بعدم جواز نقض بيعة محمد الخامس، فأبطلت تلك الفتوى المستندة إلى أحكام الإمامة العظمى مشروعا مبيتا لتفكيك المغرب[2].

حين اشتغل المغرب على توثيق صلاته بإفريقيا، وتمت الزيارات الملكية برمزية إمارة المومنين وتحت مظلتها، كانت الزيارات مشهدا متفردا من تعامل المسلمين، ورؤساء الدول الذين أقروا رمزية الإمامة العظمى، خصوصا في مشهد أداء صلاة الجمعة، ولا زالت صور تلك المشاهد تستحث الباحثين على تعميق البحث في طبيعة مؤسسة إمارة المومنين ضمن نسق سياسة الدولة لدى المسلمين.

(1) التاريخ السياسي للمغرب العربي، الكبير عبد الكريم الفيلالي 344/11، شركة ناس للطباعة، القاهرة 2006.

(2) من إفادة ذ عبد الغفور الناصر رئيس المجلس العلمي المحلي بتطوان سابقا، عضو المجلس العلمي الأعلى حاليا.

حينما تمكنت السلطات الاستعمارية من فرض حمايتها على المغرب وتصريف شؤونه، مثّل موقع إمارة المومنين وما لها من اختصاصات دينية حاجزا حال دون امتداد سلطاتها إلى المؤسسات الدينية، وكان ذلك مقتضى من مقتضيات معاهدة فاس، التي وقعها المغرب مع السلطات الفرنسية بتاريخ 31 مارس 1912 ثم أصدر السلطان ظهائر في سنوات 1912 و 13 و14 و15 و16 و18 و19 و20 و24، وهذه ظهائر ملكية تلتها قرارات ومنشورات وزارية فسرتها، وتنص هذه الظهائر على أن الأوقاف الإسلامية موضوعة تحت إشراف جلالة السلطان، ونصبت فرنسا مراقبا يتابع شؤون الأوقاف ويرفع عنها تقارير إلى السلطان، باعتباره أميرا للمؤمنين[1]. وأقامت السلطات الفرنسية إلى جوار القصر الملكي بالرباط مؤسسة أسمتها بُنيقة الأحباس، وعينت فرنسا جوزيف لوشيوني مراقبا ومتابعا، وكتب عن الأحباس كتابا أسماه المؤسسات الحبسية في المغرب من النشأة إلى سنة 1956 [2].

وبموجب اختصاصات أمير المومنين تعذر على السلطات الفرنسية أن تستحوذ على الأملاك الوقفية بالمغرب، على نحو ما تيسر لها في جهات أخرى لم تكن فيها إمارة المومنين قائمة ولا

---

(1) الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، الشيخ محمد المكي الناصري، ص: 25، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب 1992.

(2) المؤسسات الحبسية في المغرب من النشأة إلى 1956 جوزيف لوشبوني، ترجمة نجيبة أغرابي، طبعة دار أبي رقراق بالرباط، 2010.

حامية للشأن الديني، فضمت ممتلكات الأوقاف الإسلامية إلى الأملاك العامة، رغم أنها في طبيعتها تتمتع باعتبار معنوي خاص، لأنها ليست ممتلكات فردية، كما أنها ليست أملاكا عامة. وبذلك الضم والاستحواذ تعطلت كثير من الوظائف الدينية التي كانت الأحباس تمولها.

ترسيم المذهب الأشعري لإمارة المومنين ضمن فقه الدولة في الإسلام

مما يتميز به المذهب العقدي الأشعري احتفاؤه الكبير بفقه الدولة، وانخراط علمائه في إبراز مقومات الدولة وطرق أداء الحاكم لوظائفه، وقد كان منصب إمارة المومنين في الصدارة والذروة مما اهتم به المذهب الأشعري.

وهذا الاهتمام الكبير يمثل ميزة وفرادة عرف بها المذهب، وقد كانت المذاهب الفقهية والعقدية متباينة في درجة اشتغالها بتأصيل أحكام الإمامة العظمى.

فالشيعة مثلا لم يهتموا كثيرا بهذا المنصب، لأنهم كانوا قد وقفوا على درجة الانتظاروترقب عودة الإمام المهدي المعصوم[1]، ومن أجله تعطلت كثير من وظائف الدولة، ما دام الإمام غائبا، واكتفى الشيعة بوجود نظام سياسي لا يقوم على قواعد التشيع

(1) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني الفقرة 123. ص: 91 نسخة عبد العظيم الديب. ط2. 1401.

في اختيار الإمام، فكان الشاه يملأ منصب رأسة الدولة المدنية في مقابل انتظار الإمام الغائب.

وقد أدرك الشيعة أخيرا خطورة تفريغ منصب الإمامة العظمى، واستدرك الخميني هذا لما تحدث عن ولاية الفقيه، وهي نيابة مؤقتة عن الإمام المنتظر، ومنذ ذلك الحين أصبح الشيعة يقيمون صلوات الجُمَعة خلف أئمة مفوضين من قبل الولي الفقيه.

وإلى جانب هذا الفراغ الذي عرفه المذهب الشيعي، فإن بعض المذاهب السنية قد أهملت هي أيضا بحث موضوع الإمامة العظمى، لأنها أخذت بمبدأ يشبه العصمة عند الشيعة، وقررت وجوب طاعة الإمام بلا قيد ولا شرط ودون تحفظ، بين أن يكون الحاكم متمسكا بأحكام الشريعة، أو تاركا لها أو يكون معتديا على الأموال والأنفس، لأن طاعته واجبة في كل الأحوال.

وبخلاف هذا فإن المذاهب السنية قد اهتمت بشروط الإمامة، وبعقد البيعة المشروطة، وحررت صيغ البيعة بأيدي العلماء، فضَمِنت حقوق الإمام الأعظم من جهة، وحقوق الرعية من جهة ثانية.

وعلى مستوى المقارنة بين الكتاب الأشعري وغيره في تناول أحكام إمارة المومنين، فإن هنالك تباينا في السعة والعمق، وفي تقصي الأحكام المتعلقة بإمارة المومنين.

ويتبدى هذا جليا من خلال الرجوع مثلا إلى ما كتبه الجويني في الباب الثامن الذي تحدث فيه عن تفصيل ما للأئمة والولاة فقال: والعجب ممن صنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية، حيث ذكر جملا في أحكام الإمامة في صدر الكتاب، واقتصر على نقل المذاهب ولم يقرن المختار منها بحجاج وإيضاح منهاج به اكتراث، وأحسن ما فيه ترتيب أبواب وذكر تقاسيم ألقاب[1].

إن هذا التعليق الذي ذكره الجويني قد قصد به كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، وهو أحد الكتب المعتمدة، ومع ذلك فقد وصفه بالضعف في مادته.

إن أكثر الكتب الأشعرية قد اهتمت بموضوع إمارة المومنين، فألحقته بالكتب الجامعة، مثلما نجد ذلك جليا في مصادر أشعرية، منها كتاب «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة**» للجويني[2]. وكتاب «**أبكار الأفكار في أصول الدين**» لسيف الدين الآمدي[3]. وكتاب «**المختصر الكلامي**» لمحمد بن عرفة التونسي في الباب الثالث الذي تحدث فيه عن الإمامة[4].

---

(1) غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني 210 نسخة أحمد السايح.

(2) الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني 410، تحقيق محمد يوسف موسى، مكتبة الخانجي، بمصر 1950.

(3) أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي 121/5، تحقيق أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2002.

(4) المختصر الكلامي لمحمد بن عرفة الورغمي 1030، تحقيق نزار حمادي، دار الضياء للنشر . الكويت 2014.

وإلى جانب هذه الكتب العقدية العامة، فقد أفرد العلماء الأشاعرة موضوع الإمامة بتأليف متخصصة في فقه الدولة، وتحدثوا فيها عن إمارة المومنين بتوسع واستفاضة، وتحدثوا عن اختصاصاتها، فكانت هذه الكتب مصادر قيمة، وموسوعات شاملة في الفقه السياسي الإسلامي، ويمكن الإشارة إلى بعضها، ومنها:

1. كتاب «غياث الأمم في التياث الظلم» لإمام الحرمين الجويني (ت478) [1].
2. كتاب «الإشارة في تدبير الإمارة» لمحمد بن الحسن المرادي الحضرمي (ت489)[2].
3. كتاب «النهج المسلوك في سياسة الملوك» لأبي عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيزري (ت590) [3].
4. كتاب «بدائع السِلك في طبائع المُلك» لأبي عبد الله ابن الأزرق (ت886)[4].

---

(1) غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني تحقيق د. محمد عبد الرحيم السايح + توفيق علي وهبة. مكتبة الثقافة الدينية بمصر ط.2. 2016.

(2) كتاب الإشارة في تدبير الإمارة محمد الحسن المرادي الحضرمي تحقيق محمد حسن إسماعيل+ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ط.1. 2003.

(3) كتاب النهج المسلوك في سياسة الملوك لأبي عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيزري تحقيق محمد حسن إسماعيل+ أحمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية، بيروت ط1. 2003.

(4) بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله ابن الأزرق تحقيق د. علي سامي النشار، الدار العربية للموسوعات. بيروت ط. 2006.

وهذه المصنفات لا تعدو أن تكون عينات ونماذج تصلح لأن تكون مضامينها بعد دراستها وتحيينها قاعدة ومنطلقا لوضع منظومة دستورية تأخذ بأحكام الشريعة.

وما أفادته الكتب الأشعرية في موضوع بناء الدولة هو أكبر من أن يحاط به في كتابة واحدة أو يحصر أكثره في بحث محدود في حجمه وسعته.

لذا فإني أقتصر على ذكر بعض المبادئ والقضايا السياسية مما أفادت به الأشعرية في مجال حماية الدولة ودعم قوتها وصونها من مغامرات وتجارب غير محسوبة العواقب، ولا متوقعة النتائج تنتهي إلى الإخلال بالدولة وإلى العصف بقوتها.

ومن تلك الحقائق المركزية التي أفاد بها المذهب العقدي الأشعري الدولة مبادئ منها.

1. **تقرير أصل وجوب نصب الإمام تفاديا للشغور الذي يفتح الدولة على المجهول.**

وهذا الوجوب هو في نظر الأشعرية وجوب شرعي يستند إلى نصوص شرعية كثيرة.

ومن مقتضى هذا الوجوب أن مخالفته تكون معصية دينية تجري عليها أحكام المعاصي التي يجب الكف عنها.

وقد ألح الأشاعرة على تثبيت وجوب إمارة المومنين وجوبا شرعيا، فخالفوا بذلك قول بعض الروافض الذين جعلوا الوجوب وجوبا عقليا[1].

2. استمرار إمارة المومنين في أداء وظائفها دون انقطاع.

لقد تعقب الفكر الأشعري كثيرا من الحالات التي يمكن أن يصير فيها منصب إمارة المومنين شاغرا بسبب ما يعرض له من الأحوال، وهي حالات متعددة تقصاها الفكر الأشعري، وعالجها لما أثارها وهي على النحو التالي:

أ. حالة الشغور الأولى

وهي الحالة التي تنشأ عن فقد الإمام الأعظم أحد المؤهلات التي كان يتوفر عليها في زمن تنصيبه، وذلك كفقدانه لأحد الشروط الثمانية التي اتفق عليها، وهي أن يكون له بصر بالأحكام الشرعية، وبصر بأمور الحرب، وأن يكون له من قوة البأس وعظم المراس ما يهوّن عليه إقامة الحدود، وأن يكون عاقلا مسلما عدلا ثقة، وأن يكون بالغا، وأن يكون ذكرا، وأن يكون حرا، وأن يكون مطاع الأمر، هذا إلى جانب شروط أخرى غير متفق عليها[2].

---

(1) غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني ص: 217 ط. عبد العظيم الديب، دار المنهاج 2014.

(2) أبكار الأفكار سيف الدين الآمدي 191/5. تحقيق أحمد محمد المهدي مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2002.

وفي هذه الحالات، فإن بعض الشروط يمكن تداركها بأن يكون لولي الأمر دائرة استشارية علمية تعينه وتعرفه أحكام الشرع، وتبصره بقضايا الجهاد. كل ذلك تفاديا لتعريض منصب الإمامة العظمى للشغور، أو تعريض مصالح الدولة للضياع.

ب. شغور المنصب الناشئ عن فقدان الإمام الأعظم للحرية.

من الصور التي تحدث عنها الأشاعرة وقوع أمير المومنين في وضع يسلبه حريته، وهو الإمام الأعظم الذي يدبر شؤون الدولة بحرية كاملة.

وقد طرحت بعض المصادر الأشعرية سؤالا عن وضع أمير المومنين عثمان بن عفان لما حاصره الثائرون عليه، ومنعوه من التصرف ومن الخروج من بيته.

وقد تساءل بعض أصحاب الأغراض عن استمرار أهليته لإمارة المومنين في هذا الوضع، وأجاب الآمدي أن عثمان بن عفان لما حصر في بيته لم يكن ممنوعا من التصرف في الأحكام، لأن كل جهات البلاد الإسلامية ظلت تَدين له بالولاء، وظلت مؤتمرة بأمره، وبذلك لم يتجاوز الحجرُ نطاق بيته[1].

(1) أبكار الأفكار في أصول الدين سيف الدين الآمدي 198/5. تحقيق أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر 2002.

وقد تكرر هذا الوضع ولا شك مرات عديدة في تاريخ الدولة الإسلامية، كلما كان الثوار ينتفضون ضد أمراء المومنين.

وقد تكرر هذا الوضع في تاريخ المغرب الحديث، لما أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على نفي السلطان محمد بن يوسف وهو أمير المومنين إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر في 20 غشت 1953، واستمر نفيه في مدغشقر إلى 16 نونبر 1955، فكانت مدة الغيبة هذه مناسبة اغتنمتها السلطات الاستعمارية وعملاؤها المحتطبون في حبالها، ليشيعوا أن شرعية إمارة المومنين قد توقفت بسبب نفيه وعجزه عن تدبير شؤون المغرب.

وهذه مقالة لا يقولها إلا من يتجاهل أن سلطة محمد بن يوسف قد استمرت ولو عن بعد، وصار تأثيره في المغرب أقوى مما كان، واستمرت علاقته بالحركة الوطنية وبالمقاومة قوية متصاعدة.

وهذا الأمر الذي اعتبرته الأوساط السياسة الفرنسية خطأ فادحا، تولد عن الجهل بطبيعة العلاقة الرابطة بين أمير المومنين وأفراد شعبه، وذلك ما حاولت فرنسا أن تعالجه جزئيا، فعزلت الجنرال كيوم، ونصبت بدلا عنه لاكوست عام 1954.

وفي المغرب حرر بعض العلماء فتاوى أبرزوا فيها أن نفي محمدا الخامس لم يكن له أثر على استمرار شرعية حكمه.

ج. الشغور المتولد عن تنصيب أكثر من أمير للمومنين في الرقعة الواحدة.

يقول الجويني في كتاب الإرشاد: «والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخصين من صقع واحد متضايق الخطط والمَخالف غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه، وأما إذا بَعُد المدى وتخلل بين الإمامين شسوع النوى، فللاحتمال في ذلك مجال وهو غير خارج عن القواطع»[1].

وكتب أبو عبد الله ابن الأزرق في الفاتحة العاشرة من المقدمة الثانية من كتاب بدائع السلك في طبائع الملك: «إن وحدة الإمام بحيث لا يكون هناك غيره لا يلزم مع تعذر الإمكان»[2].

ومستفاد هذا أن تعديد الأمير لا يُقر عليه إلا إذا كان ذلك غير ممكن.

وما قاله الجويني وابن الأزرق قد تردد ذكره في أكثر كتب الأشاعرة.

إن هذه الحقيقة التي دافع عنها الأشاعرة قد أفادت كثيرا في الحفاظ على وحدة البلاد الإسلامية رغم شساعتها وامتدادها، ولم

(1) كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني : 425 تحقيق د. محمد يوسف موسى. مكتبة الخانجي، بمصر 1950.

(2) بدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق 76/1 تحقيق د. علي سامي النشار، الدار العربية للموسوعات، بيروت ط. 2006.

تكن الأمة تقبل بمحاولات استقطاع الأجزاء من البلاد الإسلامية، دفاعا عن الوحدة الأمة، وحفاظا على شرعية الحكم.

وحين كان أحد المتغلبين يتمكن من استقطاع جزء من البلاد الإسلامية، كانت الأمة تراه حاكما لا شرعية له، فإن خضع له الناس فإنما يخضعون له دفعا للفتنة ولإراقة الدماء، وعبر تاريخ طويل ظل الناس لا يسمون حكام الأندلس الذين مزقوا وحدة الأمة إلا بأنهم حكام طوائف، وليسوا حكام أمة.

ولقد تأكد أن الأمة الإسلامية كانت تكتسب قوتها ومناعتها من وحدتها ومن تضام أجزائها، وحين أراد الاستعمار أن يعيد كَرته الجديدة على البلاد الإسلامية، فإنه عمل على تفكيكها عن طريق ترسيم مبدأ تقرير المصير، الذي هو مبدأ تقريرِ التفكيك والتجزئة، وعلى الرغم من مناداة الاستعمار بهذا المبدأ، فإنه لم يعمله في أي جهة تابعة له، وإن ظل السكان يطالبون به، كما وقع ذلك في حرب المالوين، وووجهت دعوات الانفصال في الجنوب الإسباني، وفي الجنوب الفرنسي، وفي الشمال الإيطالي، وفي إيرلندا، وفي كل جهة كانت تبرز فيها مطالبة بتقرير المصير.

وعلى هذا الأساس، فإن الفكر الأشعري السياسي يكون قد أسدى خدمات جليلة لوحدة الأمة.

د. من القضايا التي ركزها الفكر الأشعري، ودافع عنها قوله بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وهي الذريعة التي طالما

تذرع بها كثير من المتوثبين إلى الحكم ممن كانوا يؤسسون مشروعهم على تزكية شخص، وعلى الإعلاء من شأنه باعتباره مستجمعا للفضائل التي ليست متوفرة في الإمام القائم فعلا، ومع انتشار هذا الاعتقاد، فإن الأمة تدخل في نوبات متتالية من الانقضاض على سدة الحكم لتثبيت من تراه أفضل من الإمام القائم.

يقول الجويني رافضا لهذه الدعوة: «لا خلاف أنه إذا عسر عقد الإمامة للفاضل، واقتضت مصلحة المسلمين تقديم المفضول، وذلك لصغو الناس وميل أولي النجدة والبأس إليه، ولو فرض تقديم الفاضل لاشرأبت الفتن وثارت المحن، ولم نجد عددا وتفرقت الأجناد بددا، فإذا كانت الحاجة في مقتضى الإيالة تقتضي تقديم المفضول قُدّم لا محالة، إذ الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة، ولا خلاف أنه لو قدم فاضل واتسقت له الطاعة، ونشأ في الزمن من هو أفضل منه، فلا يتبع عقد الإمامة للأول بالقطع والرفع»[1].

وبهذا الحسم يكون المذهب الأشعري قد أجهز على أبرز دعوى كان يتمسك بها من يسعون إلى إزاحة الحاكم مطاوعة لأهوائهم، مع أن الإمام قد نصب بإرادة الأمة وبمبايعة فئاتها وأهل الرأي والحل والعقد فيها.

(1) غياث الأمم للجويني ص: 317 تحقيق: عبد العظيم الديب، الطبعة: دار المنهاج 2014.

دعوة الفقه المالكي إلى التوسعة على الحكام

عقد القرافي فصلا نقله ابن فرحون في كتابه التبصرة، فقال: «واعلم أن التوسعة على الحكام في الأحكام السياسية ليس مخالفا للشرع، بل تشهد له الأدلة المتقدمة، وتشهد له القواعد من وجوه»[1].

وذكر ابن فرحون أمثلة تعود في منتهاها إلى معنى تحقيق المصلحة ودرء المفسدة[2].

وخلال الأزمنة الحديثة وقعت وقائع في العالم الإسلامي، ولم يتنبه المتحدثون فيها إلى أن ما قيل فيها هو من قبيل أحكام السياسة الشرعية التي تدور مع مصلحة الأمة وجودا وعدما.

خدمات حمائية أسدتها إمارة المومنين للمغرب

منذ أن ثُبتت مؤسسة إمارة المومنين على رأس الدولة في المغرب، في زمن إدريس الأول، وهي تقوم بأداء دور حمائي مثلت به صمام أمان حافظ به المغرب على استمرار الدولة وعلى سلامة المجتمع.

---

(1) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لمحمد بن فرحون 153/2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1، 1986.

(2) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لمحمد بن فرحون 153/2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1، 1986.

وهذه الخدمات الحمائية كثيرة يمكن أن نجملها في مقتطفات وعينات منها:

1. إن إمارة المومنين منحت الدولة حجمها الجغرافي وامتدادها السياسي، لأن المسلمين في إفريقيا كانوا يحرصون على أن تكون لهم بيعة لأمير المومنين، فكانوا يقدمون بيعتهم لأمير المومنين بالمغرب بعد أن انعدم وجوده في البلاد المجاورة المتصلة للمغرب، وهكذا قَدمت جهات في إفريقيا بيعتها إلى الملك بالمغرب، ولا زال الأفارقة يعلنون ولاءهم لإمارة المومنين بالمغرب، ولا يستعيضون عنها بالرئاسات المدنية التي تحكم بلادهم.

وعلى هذا الأساس تشكلت هيئة علمية إفريقية هي مؤسسة العلماء الأفارقة التي تنتظم 34 دولة إفريقية حاليا، في أفق انضمام دول أخرى من دول إفريقية عدة، وقد اتخذت هذه الهيئة من مدينة فاس مركزا لها وقاعدة لانطلاق أعمالها، عودا على بدء وإحياء للدور الذي قامت به فاس، لما كانت أول عاصمة للدولة المغربية.

2. دفاع العلماء المغاربة الذين حشروا بمشور قصر شويردات بفاس بمعية 350 فردا من أجل سحب البيعة من السلطان الشرعي أمير المومنين محمد بن يوسف، فرفض العلماء ذلك، ورد العلامة الطايع بن الحاج ومحمد الحبيب ومن تلاهما

نقض البيعة، معلنين أن البيعة الشرعية تُلزمهم بالوفاء لأمير المومنين الحقيقي[1].

بعد هذا نودي على علماء آخرين منهم: عبد الكريم التواتي، وعبد الكريم الداودي، ومحمد بن البشير، وعمر العراقي، وحماد العراقي، وعبد الواحد العراقي، والطيب بن أحمد العلوي، فأعلن جميع هؤلاء رفض نقض البيعة، لأن الشرع لا يأذن بها[2].

وبهذا التمسك الشديد بإمارة المؤمنين الشرعية، حمي المغرب من أن يقع في براثن الاستعمار.

3. من المحطات التي كانت تهدد المغرب، وتنذر باستقطاع أجزائه الشمالية، ما حاولته السلطات الاستعمارية الإسبانية حين عرضت على الأعيان فكرة الانفصال، فكان الرد الحاسم هو ما أجاب به الفقيه محمد المُرير الذي أفتى بلزوم بيعة محمد الخامس وعدم صحة الخروج عنها[3].

4. من المحطات التي كان للبيعة ولإمارة المومنين أثر كبير فيها في حسمها، القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية التي تساءلت عن وضع الصحراء المغربية إن كانت بدون مالك قبل

(1) التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير عبد الكريم الفيلالي 344/11، شركة ناس للطباعة، القاهرة 2006.

(2) التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، عبد الكريم الفيلالي 345/11.

(3) من إفادة ذ. عبد الغفور الناصر رئيس المجلس العلمي المحلي بتطوان سابقا، عضو المجلس العلمي الأعلى حاليا.

احتلال إسبانيا لها؟ وفي حالة الإجابة بوجود من له السيادة عليها، فأجاب رأي المحكمة الصادر في 16 أكتوبر 1976 أن الصحراء كانت مأهولة، وأنه كان بينها وبين المملكة المغربية روابط قانونية، هي رابطة ولاء ثابت بين السلطان وساكنة الصحراء.

وبالرجوع إلى طبيعة الولاء الذي تحدثت عنه محكمة العدل الدولية، فإنه ليس إلا تعبيرا عن علاقة البيعة التي يعرفها النظام الدستوري الإسلامي، وتعبر عنه الشعوب الإسلامية بالدعاء لأمير المومنين في خطب الجمعة.

في حالات كثيرة وجد في المغرب بعض من يدفع في اتجاه تغيير أحكام شرعية عامة، منها أحكام الإرث، إلا أن هؤلاء الداعين كانوا يواجهون بالفصل 41 من دستور 2011 وهو ينص على أن الملك أمير المومنين وحامي حمى الملة والدين، وينص على أن أمير المومنين يرأس المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه أمير المومنين.

وأن المجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى المعتمدة رسميا بشأن المسائل المحالة عليه.

وكان هذ النص الذي يَستظهر بإمارة المومنين كافيا في الحسم في قضايا كان بالإمكان أن تجر المغرب إلى احتكاك داخلي مضر.

هذه ملامح فارقة بين انتصاب إمارة المومنين لرئاسة الدولة المسلمة، وبين انعدام هذه الإمامة العظمى، وما يفتح غيابها من أطماع وتطلعات تستهدف وجود الإسلام فيها أصلا، وإلحاقه بنماذج لا ترى لإمارة المومنين وجاهة، بل إنها تناهضها من أجل أن تصل إلى مبتغاها الأكبر الذي هو إزالة حضور الإسلام وأحكامه على مستوى الدولة المغربية.

فاتح جمادى الآخرة 1444 هـ

الموافق: 25 دجنبر 2022

المصادر والمراجع

1. الأحكام السلطانية علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي عبد الملك الجويني، تحقيق د. أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط2. 2016.
3. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الأمدي، تحقيق أحمد محمد المهدي. دار الثقافة القومية، القاهرة 2002.
4. المختصر الكلامي، محمد بن عرفة الورغمي التونسي، تحقيق نزار حمادي، دار الضياء للنشر ،الكويت 2014.

5. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد وافي، ط.3. دار نهضة مصر القاهرة.

6. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني، مكتبة الخانجي، مصر 1950.

7. غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الأمدي، مكتبة الثقافة...

8. بدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق، تحقيق علي سامي النشار، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2006.

9. الفصل في الملل والأهواء والنحل لعلي ابن حزم، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت 1985.

10. دفاع عن الشريعة علال الفاسي، دار الكتاب العربي ودار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر 2014.

11. البيان المغرب لابن عذاري، تحقيق كولان _ بروفنسال، دار الثقافة، بيروت 1983.

12. النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، ط2. دار الثقافة

13. الفصل في الملل والأهوال والنحل لابن حزم، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

14. الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1. 1985

15. الملل والنحل لعبد الكريم الشهرستاني، تحقيق عبد العزيز الوكيل، دار الفكر للطباعة، بيروت.

16. الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تحقيق د محمد حجي، دار الغرب الإسلامي 1994.

17. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، القاضي عياض، تحقيق محمد تاويت الطنجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ط.2. 1983.

18. المعيار المعرب أحمد بن يحيى الونشريسي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب 1981.

19. الفروق شهاب الدين القرافي، دار المعرفة، بيروت.

20. مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية ط3.

21. إتحاف الورى بأخبار أم القرى، النجم عمر بن الفهد، تحقيق فهيم محمد شلتوت ط. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

22. ركب الحاج المغربي، محمد المنوني، بحث تاريخي، معهد مولاي الحسن، مطبعة المخزن، تطوان 1953.

23. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لمحمد بن فرحون 143/2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1. 1986

24. كتاب الإشارة في تدبير الإمارة، محمد الحسن المرادي الحضرمي، تحقيق محمد حسن إسماعيل+ أحمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية بيروت ط.1. 2003.

25. كتاب النهج المسلوك في سياسة الملوك لأبي عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيزري، تحقيق محمد حسن إسماعيل+ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1. 2003.

26. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.

27. الدر النفيس والنور الأنيس في مناقب إمام إدريس بن إدريس لأحمد بن عبد الحي الحلبي، تحقيق حكيم الفضيل بن إدريس. مؤسسة الملتقى، مطبعة فضالة المحمدية 2019.

28. التاريخ السياسي للمغرب عبد الكريم الفيلالي.

29. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري، تحقيق: جعفر الناصري + محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1955.

30. الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، الشيخ محمد المكي الناصري، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 1992.

31. المؤسسات الحبسية في المغرب من النشأة إلى سنة 1956، جوزيف لوشيوني، ترجمة د. نجيبة أغرّابي، دار أبي رقراق، الرباط ط.1.2010.

إمارة المؤمنين في تاريخ المغرب

د. ادريس خليفة
عضو المجلس العلمي الأعلى

■ كان المغاربة قبل دخول الإسلام إلى المغرب في القرن الثاني الهجري على دين وثني مثلما كان عليه الحال في بلاد أفريقيا كلها، وجاء الإسلام بعبادة الله وحده والإيمان بالأنبياء وجميع العقائد الإيمانية المعبر عنها في الكتاب والسنة وأحكام الفقه الإسلامي بما فيها من العدل والرحمة والأمر للمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى. وكان من الطبيعي أن لا يذعن الناس أول الأمر لهذا الدين الجديد وعقائده للجهل به، شأن كل أمر جديد يغير العادات وطبائع السلوك لكنهم بعد نفور امتناع وجدوا فيه مبتغاهم وأخذوا يدخلون فيه أفواجا وشكلوا طلائع حاربت مع ولاة المسلمين المستعمرين الرومان الذين كانوا يحتلون عددا من المراكز الشاطئية ويمدون نفوذهم على ما جاورها. ومن المعلوم تاريخيا أن الرومان كانوا قساة يظلمون الناس ويستعبدونهم ويفرضون عليهم طغيانا عسكريا واقتصاديا ودينيا في ظل الدين الروماني المسيحي الذي لم يستطع تحويل

المغاربة للإيمان به، فظل دينا للأقلية الرومانية الأجنبية التي كانت مع مسيحيتها السطحية تتبع عقائد وممارسات وثنية ولقبائل محدودة كانت تتعامل معهم وتستجلب ودهم صدا لعدوانهم، حتى جاء الإسلام ودخل أغلبهم فيه وعرفوا الخلافة الإسلامية بالمشرق والولاة القادمين منه، إلا أن نفوسهم كانت تريد أكثر من هذا وتميل للاستقلال، وعرفوا مع الدين الوافد والخلافة المشرقية والولاة الذين تولوا أمرهم تيارات فكرية مشرقية كانت تسوده من الخوارج والمعتزلة وغيرهما من الفرق التي نازعت السنة في موضوع الحكم والأحقية في الخلافة ومال أهل المغرب إلى أن الخلافة أو إمارة المؤمنين كما سماها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينبغي أن تكون أكثر عدلا وفقا للكتاب والسنة وأن تكون في أهل البيت وأن الحكم لا يجوز أن يكون كسرويا أو قيصريا بل إمارة للمؤمنين على وفق الكتاب والسنة.

وهذا الاختيار هو الذي ظهر مع مقدم مؤسس الدولة الإدريسية بالمغرب الإمام إدريس بن عبد الله من ذرية علي أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ وهو إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الذي فر من المشرق في اتجاه المغرب بعد مقتل كثير من العلويين من أسرته على يد بني العباس الذين نازعوهم امر الخلافة وقاتلوهم فطلب منهم من بقي حيا النجاة بأنفسهم، وذلك ما فعله إدريس الأول الذي قصد المغرب مع مولاه راشد وحل ضيفا عزيزا على قبيلة أوربة المغربية بالأطلس

المتوسط، ولما عرف أهل القبيلة الكبيرة القوية المنيعة بزعامة شيخها ورئيسها عبد الحميد الأوربي المعتزلي خبر إدريس وأنه من ذرية النبي ﷺ استقبلوه بإكرام وأحبوه وأنزلوه من أنفسهم منزلة الحبيب والأخ والصاحب والفقيه المعلم المرشد والإمام في الدين والدنيا، لاجتماع خصال الإمامة فيه من القرشية والمحتد النبوي والعلم والفضل والحكمة والصلاحية للرئاسة الدينيه والدنيوية، وهذا هو معنى إمارة المؤمنين، إذ هي رئاسة عامة للدين والدنيا، وزوجوه منهم، وأنجب منهم بعد وفاته ابنه ادريس الثاني من زوجته كنزة بنت عبد الحميد الأوربي، وبذلك صار أبناء الإمام إدريس الأول متفرعين ومنحدرين من هذا الزواج، فهم مشارقة ومغاربة في آن واحد، وأسس الإمام إدريس دولة الأدارسة وإمارة المؤمنين بها، وانضمت القبائل إليه وذاع خبره وخبر دولته في مجموع شمال افريقيا والمشرق، وهو ما أدخل الهلع والرعب على نفوس بني العباس، فأرسلوا إليه من يقتله، وتولى هذا الأمر المخيف المذهل رجل داهية هو سليمان بن جرير الذي أرسله الخليفة العباسي هارون الرشيد لهذه الغاية فدس إليه السم وقتله، ثم إن المغاربة تمسكوا بعده بالدولة الادريسية في شخص ابنه إدريس الثاني من زوجته كنزة بنت عبد الحميد. وفي عام 188 للهجرة بويع الإمام إدريس الثاني أميرا للمؤمنين وأتته القبائل من كل الجهات تبايعه، وامتد نفوذه في أرجاء المغرب، وبنى مدينة فاس التي صارت عاصمة له ولدولته بعدما كانت العاصمة في عهد والده هي مدينه

وليلي التي شيدت على أنقاض مدينة بربرية قرطاجنية رومانية، ومن هنا صارت فاس قاعدة المغرب ومركز الحكم فيه، وتوالت على اتخاذها عاصمة له عدد من دوله، كما صارت مركزا جليلا للعلوم والمعارف والحضارة الإسلامية والاقتصاد، وتوارث الملك من بعده بنوه الذين كانوا يحكمون في هذا العهد جهاته، فقد ذكر ابن أبي زرع في (القرطاس) أن الإمام محمد بن إدريس الحسني لما تولى أمر المغرب بعد وفاة أبيه قسم المغرب بين إخوته بإشارة من جدته كنزة النفزية أم أبيه، فعهد بأمر طنجة وسبته وتطوان وقلعة حجر النسروبلاد مصمودة وما إلى ذلك من القبائل إلى أخيه القاسم وولى أخاه يحيى مدينة البصرة و مدينة أصيلة ومدينه العرائش إلى بلاد ورغة، وولى أخاه عمر مدينة تيجساس وبلاد غمارة وما والاها، وأخاه داود بلاد هوارة وبلاد تسول ومكناسة وجبل غياثة، واختص أخاه أحمد بمدينه مكناس وبلاد فازار وبلاد تادلا، واختص عبد الله بمدينة أغمات وبلاد نفيس وبلاد المصامدة والسوس، وجعل أخاه حمزة على تلمسان وأعمالها.

ومن بين سلالة الأشراف هؤلاء كان بنو حمود الذين مد بعضهم نفوذه على الأندلس زمن ضعف بني أمية بها، وهو ما كان من أمر الخليفة الحمودي الإدريسي على بن حمود الذي لقب نفسه أميرا للمؤمنين، وحكم دولة الخلافة بقرطبة إلى أن قتل عام 408 هـ - 1017 م، وهو الذي مدحه الشاعر الأندلسي أبو عمر أحمد بن دراج القسطلى إذ يقول :

إلى الهاشمي إلى الطالبي ... إلى الفاطمي العطوف الوصول
فأنتم هداة حياة وموت ... وأنتم أئمة فعل وقيل
وسادات من حل جنات ... عدن جميع شبابهم والكهول
وأنتم خلائف دنيا و دين ... بحكم الكتاب وحكم العقول
ووالدكم سيد الأنبياء ... لكم منه مجد حفي كفيل

وفيه يقول :

أطاعتك القلوب ومن عصى ... وحزب الله حزبك يا على
فكل من ادعى معك المعالي ... كذوب مثلما كذب الدعي
فإن قال الفخور أبي فلان ... فحسبك أن تقول أبي النبي

ومنهم إدريس بن يحيى الحمودي (ت 447 هـ - 1046 م) الذي مدحه الشاعر أبو زيد عبد الرحمن الفنداقي الأشبوني بقوله :

وكان الشمس لما أشرقت ... فانثنت عنها عيون الناظرين
وجه إدريس بن يحيى بن علي ... ابن حمود أمير المؤمنين
ملك ذو هيبة لكنه ... خاشع لله رب العالمين

وهكذا يبدو من التاريخ ومن عمل الأدارسة وما قيل عنهم أنهم أسسوا إمارة للمؤمنين بالمغرب مستقلة عن الخلافة المشرقية متجاوبين بذلك مع نزوع المغاربة للاستقلال عن حكم الغير لبلادهم.

وعندما ضعف أمر الأدارسة بظهور الفتن والبدع بالمغرب جاءت الدولة المرابطية من الصحراء التي حكمت المغرب متخذة شعار إمارة المسلمين عنوانا لها، واتخذت من مدينه مراكش عاصمة لها، والعنوان لا يختلف عن عنوان إمارة المؤمنين، إلا أنه يدل على التفرد وعلى سياسة خارجية إزاء العباسيين، رغبة في جمع شمل المسلمين وعدم اتخاذ الشعار وسيلة للتفرقة بينهم، وقام الحكام المرابطون بمهام إمارة المسلمين وبوظائف إمارة المؤمنين ومهامهما الدينية والدنيوية كما يبدو من تاريخ هذه الدولة المغربية المسلمة وما أنجزت من أعمال كبيرة في المغرب وشمال افريقيا والأندلس لصالح الإسلام والمسلمين، وكان أول ملك بالمغرب منهم حمل لقب أمير المسلمين هو يوسف بن تاشفين، وذلك عقب معركة الزلاقة بالأندلس التي انتصر فيها المرابطون على عدوهم القشتالي انتصارا باهرا، فعرف الجميع ما للمرابطين وأميرهم من منزلة في الدفاع عن الاسلام والمسلمين، وخلعوا عليه لقب إمارة المسلمين، أحقية شرعية ثابتة له ولملوك المغرب إلى يوم الدين، يقول ابن أبي زرع في الأنيس المطرب القرطاس (ص 95 ط حجري) :

«قال الفقيه الكاتب أبو محمد بن حامد فيه وفي بنيه :

ملك له شرف العلى من حمير وإن انتموا صنهاجة فهم هم
لما حووا أحوازكل فضيلة غلب الحياء عليهم فتلثموا

مولده في سنة أربعمائة ببلاد الصحراء، ووفاته في سنة خمسمائة، فكان جميع عمره مائة سنة، أيامه منها بالمغرب منذ استخلفه أبو بكر بن عمر إلى أن توفي رحمه الله سبع وأربعون سنة، وذلك من سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة إلى سنة خمسمائة، كنيته أبو يعقوب، وكان يدعى بالأمير، فلما فتح الأندلس وصنع الزلاقة وأذل الله تعالى بها ملوك الروم، بايعه في ذلك اليوم ملوك الأندلس وأمراؤها الذين شهدوا معه تلك الغزاة وكانوا ثلاثة عشر ملكا، وسلموا عليه بأمير المسلمين، وهو أول من تسمى بأمير المسلمين من ملوك المغرب، وخرجت كتبه مصدرة عنه بذلك إلى بلاد العدوة وبلاد الأندلس في ذلك اليوم، فقرئت على المنابر يخبرهم فيها بغزاة الزلاقة وما فتح الله تعالى فيها من النصر والظفر و الفتح العظيم، وضرب السكة من يومئذ وجددها، ونقش في ديناره (لا إله إلا الله محمد رسول الله أمير المسلمين يوسف بن تاشفين) وكتب في الصفحة الأخرى (الأمير عبد الله العباسي) وفي الدائرة تاريخ ضربه».

وهذا النص الذي أوردته من كتاب ابن أبي زرع يدل على أمور منها :

1 - نسب قبيلة صنهاجة التي ينتمي إليها يوسف، فهم عند نسابة العرب من قبيلة حمير اليمنية وأهلها قدموا من المشرق إلى المغرب وشمال إفريقيا والصحراء.

2- طول مدة عمر يوسف التي بلغت 100 سنة قضى منها بالمغرب سبعاً وأربعين سنة، وهو عمر مبارك جعل من صاحبه أميرا قادرا على القيام بمهام كبيرة، فتحاً للبلاد وجمعا لشمل القبائل ودفاعا عن الأندلس التي كان الإسلام بها في مأزق وكادت تسقط في قبضة النصارى لولا دفاع المرابطين المغاربة عنها بقيادة أمير المسلمين.

3- أن أبا يعقوب يوسف كان لا يحمل من الألقاب قبل معركة الزلاقة غير لقب أمير، فلما بايعه الجند المرابطي بالأندلس وملوك العدوة الأندلسية الثلاثة عشر حمل لقب أمير المسلمين، استحقاقا لبطولته وشهامته وحسن تدبيره وسياسته، ومن هنا نعرف ارتباط إمارة المسلمين وإمارة المؤمنين بأحداث كبرى ذات أهمية في التاريخ، وأن البيعة هي عهد على الطاعة واعتراف بالإمارة وانخراط في سلك الدوله والسلطة والإمامة العظمى لكل مواطني الدولة.

4 - أن البيعه بإمارة المسلمين أو إمارة المؤمنين التي هي عينها كان يحتفل بها بأمور مهمة، منها السلام على حامل اللقب بها، وإنفاذ الخبر إلى الأقاليم بمقتضاها وضرب السكة الحاملة للقب، تأريخا لزمنها ووقتها.

5 - ربط إمارة المسلمين أو إمارة المؤمنين بالأصل الشرعي لإمارة المؤمنين وكونها نيابة عن الرسول ﷺ في سياسة الدنيا

والدين، وهو ما نفهمه من نقش السكة الدينار الذهبي في صفحته الأولى كلمات (لا إله إلا الله محمد رسول الله أمير المسلمين يوسف بن تاشفين) ولا يخفى كذلك ما في هذا من ربط إمارة المسلمين بالشريعه وأحكام الدين وعزة الإسلام والمسلمين.

وقد أورد ابن أبي زرع كذلك نص الكتاب الذي وجهه يوسف بن تاشفين إلى الأقاليم يخبر فيه بهذا الفتح العظيم ويحمل لقب امير المسلمين (ص 102 - 105).

قال ابن أبي زرع (ص 108) :

«ولم يكن من رؤساء الأندلس الذين شهدوا الزلاقة في هذا اليوم أثر يشكر فيقيد عنهم ويؤثر، إلا ابن عباد وطائفة من جيشه فإنه ثبت وأبلى بلاء حسنا، وجرح ست جراحات، وفي ذلك يقول مخاطبا بعض ولده :

أبا هاشم هشمتني الشفار فلله صبري لذاك الأوار
ذكرت شخيصك ما بينها فلم يثنني ذكرها للفرار»

وكانت الدولة المرابطية نشأت بالصحراء على يد الفقيه المغربي عبد الله بن ياسين، بين قبائل صنهاجة الصحراوية التي كانت تقطن الجنوب المغربي وتتغلغل جنوبا إلى أقاصي السينغال، انطلاقا من شنجيط، ويبدو أن اسم سينغال مشتق من كلمة صنهاجة مع اختلاف في النطق، وهو ما يرجحه عدد من

الباحثين الأوروبيين، واتجهت هذه الدولة شمالا حتى اتخذت من مراكش عاصمة لها، وشرقا إلى أبعد من بلاد الجزائر وشمالا إلى الأندلس دفاعا عن الإسلام وإنجادا للمسلمين، فكانت لذلك من أعظم الدول في زمنها، وتركت في القطرين المغربي والأندلسي آثارا حضارية تدل على قوتها وجدارتها، ومما يجدر ذكره هنا أنه على الرغم مما ورد من ذكر عبد الله العباسي في السكة اليوسفية فإنها لم تخلع عليه غير لقب الأمير، كأن المرابطي تحفظ من ذكر إمارة المؤمنين وصفا للعباسي لأنه كان ضعيفا بالمقارنة مع ما أنجزه المرابطون من أعمال لصالح دولة الإسلام، وتبقى هذه الفرضية واردة حتى يعثر على دينار يوسفي لإثبات العكس.

وبعدما بلغت هذه الدولة أوج قوتها دب إليها الخلاف وتمزقت وحدتها وكان للأندلسيين في هذا دور بعدما خلع المرابطون ملوكهم ووحدوا بلادهم تحت سلطانهم ومن أعظم أسباب اختلال دولتهم ظهور الداعية الموحدي المهدي ابن تومرت الهرغي السوسي الطالب المغربي الذي ذهب إلى المشرق ودرس به، واتصل بالإمام الغزالي وغيره من العلماء والفقهاء، وعاد من المشرق مفعما بالرغبة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعوة المهدوية والعصمة وعقيدة التوحيد والجدل في الدين، وكان المرابطون أهل دين وصحة يقين، لا يعرفون الجدل ولا الخصومة في العقيدة، لكنهم ضعفوا بسبب الترف الذي انغمسوا فيه بعد مدة من الجهاد والصبر وتحمل المشاق، وظهرت ببلادهم منكرات،

يذكرها المؤرخون مثل عبد الواحد المراكشي في المعجب، ولهذا وجدت دعوة المهدي آذانا صاغية وكثرت جموعه من مصموده الذين اهتبلوها فرصة ضد صنهاجة الذين حكموا البلاد وكان منهم أمراء المسلمين ورجال الدولة الأنجاد، وما لبث هذا الوافد الجديد أن هدد الدولة القائمة وأرق مضجعها وساقها لحتفها، بعد ما رتب أوراق دولته الجديدة ترتيبا محكما وتنظيما متقنا وأسند فيه الرئاسة من بعده لتلميذه عبد المؤمن بن علي الكومي الذي أتم ما بدأ ابن تومرت من مهام، وحمل لقب إمارة المؤمنين، وهو اللقب الذي رافق ملوك هذه الدولة من بدايتها حتى نهايتها.

ولما بويع عبد المؤمن بالخلافة، واعتضد بلقب إمارة المؤمنين كان هو لدولة الموحدين مثلما كان يوسف ابن تاشفين لدولة المرابطين، فقد وحد البلاد، وجند الأجناد، واستولى على المعاقل، وفتح المدن، وعنى بالأمن والعمارة. ولما كثرت الزلازل بالأندلس، وأوشك العدو النصراني على الاستحواذ عليها، وإخراج أهلها منها، جاءته الدعوة من الأندلسيين لإنجادها، وتخليصها من رقها، فنهض لذلك نهوض الأبطال، وحشد لذلك جموع الرجال، وشن فيها الغارات على النصارى، بعدما بايعه وفد الأندلسيين الذين قدموا عليه بمراكش عام 542 هجرية، وضم إليه شمل بلاد إفريقية الشمالية وذلك ابتداء من سنة 546 هـ حتى فتح طرابلس وصفاقس وسوسة، وجبال نفوسة وسائر بلاد إفريقيا إلى برقة والمهدية. وفي عام 556 عبر البحر إلى الأندلس للغزو، ونزل جبل

الفتح وحصنه بالبناء، ووفد عليه به قواد الأندلس وأشياخه، وأمر بالغزو، وأنشأ الأساطيل لذلك وكانت له آثار في الدفاع عن الإسلام بها إلى وفاته عام 558 هـ وهو برباط سلا يستعد للالتحاق بها للغايات المذكورة، وهكذا صارت دولة الموحدين من أعظم دول المغرب والبحر المتوسط وإفريقيا.

وكان من بعده بنوه الذين ساروا على منواله، أخذا وتمسكا بالتوحيد، والجهاد، واعتصاما بحبل الله المتين والمذهب المالكي، الذي زعم الزاعمون أن هذه الدولة تخلت عنه، والحقيقة أنه كان مذهبها في الفقه الفروعي والحكم بين الناس وفي التعليم والعناية بالفقه والفقهاء، كما أن الدولة قامت إمارة المومنين بها كذلك على أساس البيعة التي كانت لعبد المومن منذ بدايتها، تشهد بهذا الآثار، ومنها رسائل ملوك هذه الدولة التي قام باحثون بنشر عدد منها، ومنهم ليفي برفنسال ويوجد من مطالعها وصف ملوكها بلقب إمارة المؤمنين.

ويقول الأستاذ العلامة عبد الله كنون في (كتاب النبوغ) فيما له علاقة بإمارة المؤمنين (ص: 146) : «إن السلطان صلاح الدين الأيوبي استنجد بيعقوب المنصور في حربه مع الصليبيين على بيت المقدس، ورجاه أن يبعث بأساطيله ليحول بينه وبين أساطيلهم المتدفقة على بلاد الشام فلم يجبه، وأن ذلك فيما يروي المؤرخون لكون صلاح الدين لم يخاطبه في رسالته بأمير

المومنين، قال : «وهذا تعليل بارد لا نراه يتفق مع أخلاق المنصور وعلو همته وبعد نظره، وإنما الحقيقة أن صلاح الدين كان سرح مولاه قراقوش لبلاد المغرب سنة 558 ففتح طرابلس وما والاها من البلدان، ووضع يده في يد العرب وابن غانية وشغّب كثيرا على المنصور مما سبب له متاعب جمة في بلاد إفريقيا لولاها لكانت له في بلاد الأندلس فتوحات عظيمة، لا تقدر بقيمة، فهذا هو السبب الحقيقي في إعراض المنصور عن نجدة صلاح الدين الذي ضربه من الخلف، وأراد أن يغرر به لإتمام الضربة، وإلا فأعمال المنصور في الجهاد وإعلاء كلمة الإسلام لا تقل عن أعمال صلاح الدين».

وأبو يعقوب المنصور في النص هو الذي أوقع هزيمة كبيرة في النصارى في غزوة الأرك الشهيرة وذلك يوم الخميس، التاسع من شعبان عام 591هـ وكانت أخت معركة الزلاقة في أهميتها وآثارها.

وجاء بعد الموحدين بنو مرين الذين كانوا بالصحراء، والذين كثرت جموعهم، وعظمت قواتهم بها، وشعروا بضعف الموحدين الذين حكموا المغرب والأندلس وشمال إفريقيا، وهي بلاد خصبة، جيدة المناخ، متنوعة البيئة، ذات حضارة واتساع في العمران، بينما كانت الصحراء قفارا موحشة، وبلادا متقشفة، يعيش أهلها على الرعي والقنص والجدب، يعانون من قلة الأمطار،

وقيظ القفار، والحروب والصعاب. يربون الإبل والخيل ويأكلون لحم الإبل والعسل والتمر. لا يعرفون الحرث ولا التجارة ولا غيرها من الصنائع، محصورين بها من قبل الموحدين، فلما شعروا بضعف هؤلاء سما بهم نظرهم إلى الطمع في ملك جيرانهم، واستعانوا بالعرب الذين كانوا بالصحراء في مثل وضعيتهم، وأخذوا منذ ذلك التاريخ، يشنون الغارات على ملك جيرانهم، ولم يزل هذا دأبهم حتى استولوا على المغرب بعد حروب طاحنة ومقاساة أهوال، وصاروا بذلك ملوكا به يحملون مهام إمارة المومنين وإمارة المسلمين، على نهج من سبقهم من دول المغرب، وكان المرينيون من حيث الدين مسلمين مومنين ذوي نيات حسنة، وكانوا مثل الدول التي سبقتهم على مذهب مالك في فروع الفقه، وكان لهم ميل كبير للتصوف، ومثلما كان عليه الحال أيام قيام الدول التي سبقتهم، كانت لهم الجيوش المظفرة التي كانت لا تأبى القتال، ولا تتراجع عن النضال، فلا جرم أن يكونوا ممن يؤسسون الدول، ويكون لهم منظور للحكم على منوالها، ومظاهر على مثالها، وهكذا بايعوا ملوكهم، وتسمى هؤلاء بإمارة المؤمنيين وبإمارة المسلمين، وفتحوا البلاد، وبادروا للجهاد بالأندلس، وتركوا مأثر تاريخية، تشهد بعظمة عصرهم وامتداد نفوذهم الذي لم يقتصر على المغرب والأندلس فقط، وإنما شمل بلاد إفريقيا الشمالية والتي توجه إليها أبو الحسن المريني حتى بلغ تونس.

وكان دخولهم للمغرب عام (610 هـ- 1213م) وكانت لهم مع ملوك الموحدين وقائع، انتهت كلها بهزيمة هؤلاء وانتصار بني مرين عليهم، فلما كانت دولة المرتضى الموحدي أمر أمرهم وسيطروا على معظم بلاد المغرب، ولم يبق للموحدين غير مراكش وبعض جهات السوس، واعترفت معظم البلاد بالسلطان للملك المريني أبي يعقوب بن عبد الحق الذي تولى الملك عام (656 هـ- 1258م) والذي حمل منذ هذا التاريخ لقب إمارة المسلمين وإمارة المؤمنين، واللقبان معاً كانا يستعملان في دوائر هذه الدولة، وفي تواريخ من أرخ لها كابن أبي زرع في قرطاسه.

وكان انتماء هذه الدولة من الناحية السلالية إلى قبيلة زناتة البربرية، وهؤلاء كانوا يرفعون نسبهم إلى قيس عيلان بن مضر من العرب القيسية، وبعض المؤرخين نسبهم لقحطان، وخالف ابن خلدون هذا حيث جعل نسبهم في كنعان بن حام بن نوح وأن اسم أبيهم مازيغ، ومهما يكن من أمر فإنهم نسبوا أنفسهم للعرب مثل الموحدين والمرابطين، وهو ما يفسر سرعة دخول البربر في الإسلام من قبل وحبهم للعربية، ونبوغهم في الأدب العربي والعلوم الإسلامية، وأن مراسلاتهم ومخاطباتهم كانت باللغة العربية، وبهذا تكون اللغة العربية من معالم ومظاهر إمارة المسلمين في عصرهم جميعا، مثلها مثل البيعة والجهاد والخطبة المنبرية وتوحيد بلاد المغرب وشمال إفريقيا والأندلس تحت راية واحدة لإمارة المومنين بالمغرب، وقد كان الشعراء في عهد بني مرين يمدحونهم

بالنسب العربي وينالون رضاهم بترديده على مسامعهم، وفي هذا يقول شاعرهم عبد العزيز الملزوزي معتذرا عن لغتهم البربرية بالجوار والتأثر:

فجاورت زناتة البرابرا فصيروا كلامهم كما ترى
ما بدل الدهر سوى أقوالهم ولم يبدل منتهى أحوالهم
بل فعلهم أربى على فعل العرب في الحال والإيثار ثم في الأدب
فانظر كلام العرب قد تبدلا وحالهم عن حاله تحولا
لا يعرفون اليوم ما الكلام ولا لهم نطق ولا إفهام
وإن تمادت بهم الأحوال لم تبق في الدهر لهم أقوال
كذاك كانت قبلهم مرين كلامهم كالدر إذ يبين
فاتخذوا سواهم خليلا فبدلوا كلامهم تبديلا

وعرفت الفترة الأخيرة من حكم بني مرين ضعف هؤلاء بالفتن بين الأمراء منهم، وبتدخل سلاطين غرناطة في الشأن المغربي بتحريض بعض الأمراء ضد بعض، وبمؤامرات الوزراء واستبدادهم على الملوك، وما كانت تعانيه الرعية من مغارم ومظالم، وبسببين آخرين وهو توغل المرينيين في حروب شمال إفريقيا التي شغلت بال أبي الحسن المريني الذي خرج لاسترجاع الأقاليم المرينية شرق المغرب إلى حدود تونس، وحدث فيها غرق أسطوله الكبير، ومن كان يحمله من العلماء والفقهاء والصالحين والعسكر ورؤسائهم، والسبب الثاني هو عدم قدرة بني مرين على

الدفاع عن الوجود الإسلامي في الأندلس مما أدى لانهيار دفاعاتها وسقوط حصونها ومدنها في يد النصارى، وتمكن هؤلاء من التحكم العسكري والتجاري في مضيق جبل طارق، بل إن الأدهى من ذلك حدث باستيلاء نصارى البرتغال على طرف من شواطئ المغرب وموانئه، فصارت البلاد محاصرة لذلك، لا تفكر في الانفتاح على الخارج، بل تعاني من الاحتلال الأجنبي المسيحي في أطراف المملكة وبالنظر لما كان لهذا الاحتلال الأجنبي من آثار إلى عصرنا أقدم صورة عن أماكن وتواريخ وجوده حسبما يأتي :

1. ففي عام 818 هـ ـ 1415 م هاجم البرتغاليون مدينة سبتة، وقتلوا معظم من كان بها من السكان، ونهبوا أملاكها وحصروها، واسترقّوا كثيرا من الرجال والنساء والأطفال، وهاجم البرتغاليون بعد هذا بحوالي اثنتي عشرة سنة مدينة طنجة قصد احتلالها، لكنهم فشلوا في ذلك، ومنوا بخسائر فادحة، من بينها سقوط أخ الملك جون الأول في الأسر في العصر السعدي، واسمه فردينانذز، وحاول البرتغاليون فديته بإعادة مدينة سبتة للمغرب، لكن هذا الاتفاق لم ينفذ، وحال دون ذلك في النهاية وفاة هذا الأخير أسيرا في السجن بفاس، واحتلوا القصر الصغير عام 1452م، وأصيلا وطنجة عام 1472م، واحتلوا ماسة جنوب أكادير ما بين عامي 1496م و1508 ثم احتلوا أكادير، والجديدة Mazagan والصويرة Mogador، وامتدت أيادي الاحتلال إلى أزمور منذ عام 1486م.

وكان لهذا التدخل مع سقوط غرناطة عام 1492م في يد الإسبان أثر في إذكاء الشعور الوطني المغربي بضرورة الجهاد والدفاع عن الوطن وطرد المعمرين الأجانب من البلاد، ولم يكن في المغرب آخر العهد المريني من قوة داخلية تستطيع ذلك، عدا من كان يشغل منصب الوزارة في عهد المرينيين، وهم الوطاسيون الذين أسسوا لهم ملكا بالمغرب، عاصمته مدينة فاس، وحاربوا المحتلين في الثغور، لكنهم لم يكونوا من القوة بمكان، وانهار حكمهم بظهور الملوك السعديين، وبناء هؤلاء دولة، كانت زمن قوتها، في مستوى تحديات الفترة ورهاناتها.

والسعديون سلالة شريفة، من ذرية علي ابن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت النبي ﷺ، قدموا من الحجاز، من ينبع النخل إلى المغرب بدعوة من أهالي مدينة درعة بالسوس، يتقدمهم جدهم الأعلى المولى زيدان بن أحمد الحسني، والمؤسس لدولتهم هو الفقيه أبو عبد الله محمد بن محمد بن مخلوف بن زيدان الذي عرف ما بلغته الأوضاع بالمغرب من ضعف وتدهور بسبب عجز الوطاسيين وانحلال دولتهم، وتغلغل البرتغاليين في المغرب باحتلال مراكزه الشاطئية ومحاولتهم الاستيلاء على مدنه الداخلية، فدعاه المغاربة من المصامدة وغيرهم إلى أن يقود حركة جهادهم ضد العدو المحتل، وبايعوه على الإمارة عام 916هـ/ 1510م، وحمل إذ ذاك لقب القائم بأمر الله،

واستطاع في معركته الجهادية أن يسترجع مدينة تارودانت التي كان البرتغاليون قد احتلوها، ودون الدخول في تفاصيل تطور أوضاع هذه الدولة والكلام عن ملوكها، فإن من أجل ما حققت من أعمال أنها هزمت البرتغاليين في المعركة الضارية التي وقعت يوم الإثنين 30 جمادى الثانية، وهي موقعة وادي المخازن عام 986 هـ/1578م التي وضعت حدا لأطماع هؤلاء في المغرب، وبساحتها لقي مصرعه قائد الحملة البرتغالية الملك سيبستيان، رغم ما جاء به من جيوش جرارة وعتاد حربي كبير، وما ظهر منه من غطرسة واستخفاف بالمغرب والمغاربة والمسلمين، وكان على رأس الدولة السعدية في هذه المعركة السلطان عبد الملك الذي أدركته منيته أثناء القتال، وتولى أخوه أحمد المعروف بالمنصور الذهبي أثناءها عند ذلك قيادة المعركة حتى انتصر المسلمون، واندحر المحتلون الظالمون.

وكان لهذا الانتصار الذي حققه المغاربة بقيادة الملكين السعديين المذكورين آثار عظيمة، إذ أدخل السرور على المسلمين في أرجاء العالم، وأخذت أوروبا تحسب للمغاربة ألف حساب وتخطب ود الدولة السعدية، واغتنم السعديون الفرصة لزيادة نفوذهم وقوة سلطانهم في الداخل والخارج، وعنوا بالجنوب المغربي عناية بالغة ووصلوا إلى أقطار إفريقيا جنوبا، وضموا بلاد السودان من برونو ومالي والتكرور إلى مملكة كاغوا.

وصار المغرب في هذه الفترة من أغنى الدول وأرقاها، وحقق مكاسب مادية ومعنوية هائلة.

ووجهت هذه البقاع بيعة ملوكها وشعوبها للمنصور الذهبي، ومن بينها بيعة صاحب مملكة برنو (انظر مناهل الصفا ص: 69-الطبعة -2 والنبوغ ج2 479، ط. دار الكتب العلمية- بيروت ط4).

ولما كانت هذه الدولة قامت بالجهاد والبيعة، واسترجعت عددا من الثغور، وبنت المعاقل والحصون، وأسست جيشا نظاميا، وعنيت بالعلم، وسارت على نهج من سبقها من الدول بالمغرب في ألقاب الخلافة والسلطنة والعادات الملوكية، فقد حمل ملوكها لقب إمارة المؤمنين، وهذا الوصف مذكور في نصوص البيعة لهم وفي مراسلاتهم ومخاطباتهم والكتب والمراسلات التي وجهت إليهم، وفي دواوين من أرخ لهم من الكتاب، وعلى جدران قصورهم وقلاعهم وعلى نقوش قبورهم، وفيما مدحوا به من الشعر، ومن نصوص البيعة التي وجهت إليهم تلفت النظر منها بيعة صاحب مملكة برنو من أقطار السودان التي جاءت مفصلة جامعة لمعاني الخلافة، والتي نعرف منها أن بيعة أهل الجنوب المغربي ثابتة للقطر المغربي ولملوك المغرب عبر التاريخ.

ولكنه على الرغم من هزيمة البرتغال الساحقة في المعركة المذكورة، فإن الأطماع الأجنبية في المغرب بقيت قائمة، وتصدرت إسبانيا الواجهة، حيث ورثت عن البرتغال عددا من الأقطار التي

احتلتها من قبل، متجاوزة بذلك اتفاقية طورسدياس لعام 1494م التي انعقدت بينهما بتدخل من بابا الكنيسة الرومانية والتي اقتضت أن يكون شرق المتوسط وشمال إفريقيا لإسبانيا ويكون غربه والشواطئ الأطلسية المغربية للبرتغال، وخالفت إسبانيا ذلك فاحتلت العرائش عام 988هـ- 1580م ومليلية عام 1090هـ- 1679م والمعمورة عام 1092هـ- 1613م، وأخذوا سبتة بدلهم عام 1580 في حين واصل البرتغاليون احتلال الجديدة وطنجة إلى أن تخلوا عن هذه الأخيرة للإنجليز عام 1073هـ- 1662م إذ دفعوها إليهم في صداق الأميرة البرتغالية كاثرين التي تزوجها الملك الإنجليزي شارل الثاني (ينظر كتاب العلم والفكر في مطلع العصر العلوي من خلال أعمال الإمام أبي عبد الله المسناوي، ج1 : 2-25 لكاتب هذه المقالة).

وبعد مدة من عمر هذه الدولة المجيد، أخذت في الانهيار والاضمحلال بعد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي عام (1012هـ- 1603م) بسبب تنافس الأمراء من البيت المالك على الحكم، والثورات الاجتماعية التي أعقبت ذلك، وقيام دويلات جهادية صغيرة للتصدي للنصارى الذين تسلطوا على المراكز الشاطئية المغربية.

وكان من الطبيعي والمطلوب في هذه الأوضاع قيام دولة جديدة، توحد المغرب وتقضي على الفتن الداخلية، وترجع

الأمن للمغرب، وتواجه أخطار الغزو الخارجي، وتحرر المغرب من محاولاته وأطماعه، ووجد المغرب ضالتهم المنشودة في الأشراف العلويين، القاطنين بسجلماسة (تافيلالت) بالجنوب المغربي، عند سفوح الأطلس الكبير، لكونهم سلالة النبي، وعرفوا بالدين والجهاد والغيرة على الإسلام، ومحاربة البدع والحرص على التعليم والتعلم، والنجدة والشجاعة وبعد الهمة، والعمل لمصالح الأمة، والعناية بالتنمية والصناعة والفلاحة والعمران، والتعاون مع الأمة في السراء والضراء.

وكانوا مع هذا، مع الوعي بالتاريخ، ودور آل البيت في إنشاء الممالك والالتفاف حولهم، يرون أن لهم أحقية في الخلافة وإمارة المومنين، وهو أمر صرحوا به في إبان الفتن التي أشرنا إليها، وهكذا تأسست المملكة العلوية الشريفة، التي خلصت المغرب من الاستعمار البرتغالي والإسباني باسترجاع عدد من الثغور المحتلة، ثم الفرنسي والإسباني والدولي في العصر الحديث، برغم بقاء بعض آثاره في بعض الأجزاء من الوطن.

هؤلاء الأشراف هم عترة النبوة من أبناء الإمام علي ابن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت النبي ﷺ، خلاصة قريش من خيرة أهل العلم والدين، والعمل لصالح للإسلام والمسلمين، والنصيحة للخلق، وأولي العزم، وذوي الفضل والكرم والبصيرة، والعلم بالسياسة ومصالح الرعية، الذين كانوا بالقطر المغربي

الصحراوي، السجلماسي التافيلالي، وظهرت آثارهم به بركة وخيرا وحمية ومقاومة للفتن الداخلية، والدويلات الصغيرة التي مزقت شمل المغرب شمالا وجنوبا، ومحاربة الأجانب المتسلطين أتراكا ونصارى إسبانا وبرتغاليين.

وفي بداية نشأة هذه الدولة في مهدها، السجلماسي كان من أبرز رجالها الفقيه الصالح الناصح المجاهد الشريف بن علي، جد الملوك العلويين، وكان له أبناء هم المولى محمد، وهو أول ملوك هذه الدولة، وتلاه المولى الرشيد (ت بمراكش 1082هـ- 1671م) ثم جاء المولى إسماعيل أخوهما، الذي أرسى أركان الدولة على قواعد متينة، وجمع الأقاليم تحت سلطانه، وعبأ جميع إمكانات الدولة للنهضة والنمو في جميع المجالات، وعُني مثل سلفه السابقين بالعلوم والصناعات، والقوة العسكرية، وبنى القلاع والحصون ورتب النظام، وأصلح القوانين، وامتد نفوذه شمالا وجنوبا إلى أقصى حدود الصحراء، وأوقف أتراك الجزائر من محاولات دخول التراب الوطني، وحارب النصارى المحتلين، واسترجع عددا من الثغور، وهكذا فتح المعمورة المسماة المهدية عنوة عام 1022هـ- وطنجة وأخلى منها الإنجليز عام 1095هـ- 1684م، واسترجع ثغر العرائش المستعمر من الإسبان عام 1101هـ- 1689م، وحاصر سبتة نحوا من ثلاثين سنة.

وتعاقب على إمارة المؤمنين والملك بعده بنوه الذين ما ثلوه في نهجه في الدفاع عن البلاد وإصلاح الأوضاع في الداخل، ويطول القول في هذا لو أردنا استقصاءه، وفي تاريخ هذه الدولة وتاريخ ملوكها، وأحوال الرعية على عهدهم، وما حققت من أعمال حضارية وثقافية وإنسانية واجتماعية، وليس بالإمكان جمع مظاهر هذا كله في هذه العجالة لكثرته وغزارته، وكثرة وثائقه من الظهائر والخطب والمراسلات والتوجيهات والمداخلات وآثار العمران والبنيان والعدة والعتاد والتكوينات في مختلف المجالات والرحلات الملوكية والمراسلات والمذكرات واللقاءات والسفارات، وغير ذلك، ومن أهمها خاصة وثائق البيعة لملوك الدولة العلوية التي تؤكد أن البيعة لهم وإمارة المومنين فيهم واستمرار ملكهم أمر ثابت ملزم منذ قرون، وأنهم حكموا المغرب كله شماله وجنوبه وشرقه وغربه وصحراءه، وأنهم أنشأوا معالم كبيرة للحضارة فيه وطبعوه بطابعهم، وهو ما يظهر كذلك من كتب التاريخ التي دونت ذلك لدولتهم الشريفة وخصصتهم به منذ القدم.

وجاء العصر الحديث بالاستعمار الذي فرض على المغرب عام 1612 م من قبل الدول الأوربية التي تقاسمت العالم وفرضت عليه استعمارها، واقتسم المعمرون بذلك وبمقتضى اتفاقات سرية وعلنية أخرى بينهم أرضه.

وهكذا حكمت فرنسا المنطقة الوسطى من المغرب، والمناطق الشرقية والمنطقة الجنوبية من صحرائه، وكان من نصيب اسبانيا بسط حماية على شمال المغرب ومناطق من جنوبه، بما فيها الصحراء التي سماها الإسبان الصحراء الاسبانية.

وكانوا مع هذا يعترفون بأنها من أقاليم المغرب، ولذلك كانت تحكم بسم الخليفة السلطاني للمغرب في المنطقة الشمالية الخاضعة للاستعمار الإسباني، وهو الخليفة العلوي مولاي الحسن بن المهدي نائبا عن ملك المغرب أمير المؤمنين محمد الخامس، وصارت طنجة منطقة دولية، تحكمها دول أوروبية.

وهكذا مزق الاستعمار المغرب، وسلك مسلك الاستغلال والاستعباد والاستيلاء على الأراضي الخصبة وتوزيعها على المعمرين المهاجرين من بلادهم قصد خلق واقع استعماري استيطاني دائم، ومتعهم بكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنقابية في حين حرم المغرب والمغاربة من ذلك كله وظنت دوله في إبان رعونتها وغرورها وبطشها الاستعماري أن المغرب لن يقوم له كيان بعد ذلك، وأن ليس للمغاربة غير الاستسلام للأمر الواقع، لكنهم لم يستسلموا وقاوموا ببطولة نادرة وشجاعة قوية مخططات الاستعمار مسترخصين في هذا أرواحهم وأموالهم، وقيض الله للمغرب من السلالة العلوية من قاوم هذا الاستعمار وحاربه بوسائل عصرية ومقاومة شعبية

ووعي سياسي عصري جديد، مستند للإمامة وإمارة المؤمنين ومرجعيتهما الدينية والوطنية وتاريخه القديم وتاريخ ملوكه وأمة المغرب وعلاقتها بالشرق والقارة الأوروبية والإفريقية والأمريكية والأسيوية.

وهو ما نهض به أمير المؤمنين الملك محمد الخامس منذ تولى عرش المغرب عام 1927م حيث نهج سياسة محاربة الاستعمار ومخططاته وطالب بإنهاء الحماية وتوحيد البلاد وإصلاح السياسة والاقتصاد متخذا له شعارا، أعلن عنه من مدينة طنجة أنه ما ضاع حق وراءه طالب، وما كاد يعلن عن هذه السياسة الحصيفة الشجاعة حتى هبت إليه جموع أهل المغرب يؤيدونه ويدعون له بالنصر ويعدون أنفسهم للمقاومة، في الشمال والجنوب والصحراء، ويجددون البيعة له وللعرش العلوي، وكان له كذلك من ولي عهده أنذاك أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني خير نصير ووزير، إذ سار في ركب والده وعلى غراره، يقود الشباب نحو الحرية ووضع حد للنفوذ الأجنبي، وهكذا وبهذا الحماس الديني والوطني ارتسمت صورة الملك محمد الخامس على القمر، وأدرك الاستعمار أن مصيره للزوال قد حم قضاء وقدرا، وأن لا سبيل له غير الاعتراف باستقلال المغرب وحقه في وحدته الترابية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، وتربع الملك محمد الخامس بعد عودته من المنفى ومعه أسرته الكريمة على عرش أجداده، تحفهم العناية الربانية، وصار المغرب دولة

مستقلة ذات كيان سياسي معترف به دوليا، وأخذ يبني مؤسساته العلمية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويقوم بالتكوينات الضروية لذلك، ومن هذا إعادة هيكلة الجيش وإدماج مختلف عناصره في سلك جيش وطني موحد، وتوحيد الوطن واسترجاع الأقاليم الجنوبية، ومنها منطقة إفني والصحراء التي كانت مستعمرة من إسبانيا، وبقي أمر الأقاليم الشرقية المستعمرة معلقا إلى حين، ومن بين هذه السياسات الموفقة الاهتمام ببناء المغرب العربي الكبير والدعوة لذلك، وللوحدة الإفريقية والعناية بإفريقيا ودولها وشعوبها وتقديم الدعم المادي لها في أزماتها والعمل على تحريرها، وتقوية العلاقات مع الشعوب والدول العربية والإسلامية وسياسة بناء السدود.

وهكذا كانت سياسة أمير المؤمنين الملك محمد الخامس وسياسة خلفه من بعده أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني، وسيرة خلفهما من بعدهما أمير المؤمنين الملك محمد السادس.

وبهذه السياسة استرجع المغرب سيادته واستقلاله على جزء من أراضيه شمالا وجنوبا، وحقق وحدة التراب الوطني باسترجاع عدد من المناطق المغتصبة، ومنطقة إفني، واسترجع الصحراء المغربية بعد المسيرة الخضراء التي وضع أسسها ونفذها أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني، وحقق في مجالات النهضة والتنمية مراتب عالية شامخة.

وهي السياسة العظيمة التي عظمت وزادت علوا وشموخا ونجاحا عندما عبأ لها الملك أمير المؤمنين محمد السادس إمكانات كبيرة، وضمنها مشاريع ضخمة متنوعة باسم التنمية البشرية، وراقبها ويراقبها بنفسه.

وقصد إفريقيا لمعالجة موضوع النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ورسم للصحراء نهج الحكم الذاتي، وفعل -بتشديد العين- مع دول القارة الإفريقية مشاريع التشارك الاقتصادي محررا إفريقيا بهذا من مناهج الاستعمارباسم الهبات والمعونات لتجعل من إفريقيا شريكا اقتصاديا في النمو والتطور وإثبات الذات.

وعاد ببلده لمنظمة الوحدة الأفريقية للغايات السابقة، ودفعا في نحور خصوم الوحدة الترابية للمملكة، الذي كانوا انفردوا بها انفراد الذئاب، وحادوا بها عن نهج الاعتدال والصواب.

وبهذا حقق المغرب هدفا كبيرا من أهداف وحدته الترابية والاعتراف بها وفقا للتاريخ والجغرافيا، وعقود البيعة بين ملوك المغرب وأهل الصحراء، الذي يعرفون بلدهم المغرب، وأصولهم المغربية نسبا وحكما ومذهبا عقديا وفقهيا وصوفيا وإمارة للمؤمنين، على هذا مضى سلفهم وورثه خلفهم، وخاب من خالفهم من شرذمة المرتزقة وخاب سعيهم، ووطد كذلك للعلاقات مع الإخوة الأشقاء في الشرق والخليج العربي، والبلاد الإسلامية.

وقصداً للوصول بتلك العلاقات إلى مستوى التعاون والتضامن وإصلاح ذات البين بالتي هي أحسن وترجيح المصالح على المفاسد والحذر من السقوط في مهاوي الخلاف الذي يحرق الأخضر واليابس، رحل جلالته في زيارات لهذه الأغراض وأغراض السلام والتعايش بين الأمم والأديان إلى عدد من الأقطار العربية والإسلامية والإفريقية والبلاد الصديقة، واستقبل بالرباط البابا فرانسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية وعقد معه محادثات لتحقيق السلم بين الأديان ومنع التحزبات الدينية والطائفية والتيارات الإلحادية والمادية، وجمعاً للكلمة الدينية من أجل تحرير القدس الشريف ولتكون عاصمة للأديان الكتابية كلها، ودفعاً لمزاعم الإرهاب الذي يحاول تشويه الديانات، وإدخالها في متاهات المنازعات والحروب الدينية، التي يلزم أن لا تنساق لها.

ومن أجل حقوق الإنسان وفي تطوير كبير من أجل إقرار الحريات والمشاركة السياسية في الداخل والخارج، وانطلاقاً من إمارة المؤمنين والملكية بالمغرب، ووفقاً للتوجهات التي ظهرت بالمغرب منذ الاستقلال، ومروراً بعهد الملك أمير المؤمنين الملك محمد الخامس وأمير المؤمنين الملك الحسن الثاني إلى عهد وارث سرهما أمير المؤمنين الملك محمد السادس، بجعل المملكة المغربية مملكة دستورية ديمقراطية، ينعم فيها الجميع بالحقوق والحريات والمشاركة الوطنية، كان دستور عام 2011م

الذي اقترحه جلالة الملك أمير المؤمنين محمد السادس وعهد بتحريره للجنة من الخبراء المحنكين، وصوت عليه الشعب المغربي بالإجماع، وحدد معالم السياسة بالمملكة، وأعطى إمارة المؤمنين صفتها الدستورية من خلال أبواب وفصول وبنود هذا الدستور الجديد الراقي.

وأثبت هذا الدستور للملك صفة إمارة المؤمنين، وهي صفة كانت موجودة كذلك في دساتير المغرب من قبل، انطلاقا من أول دستور في عهد الاستقلال، وهو دستور عام 1962م، إلى الآن، وهذا بيان ذلك باختصار:

فقد ورد في مقدمة دستور 2011م أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة مقومات هويتها الوطنية».

وأن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكان الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء».

وأن المملكة المغربية ذات السيادة الكاملة، تعمل على تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة» وعلى «تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولا سيما مع

بلدان الساحل والصحراء، وقد نصت هذه المقدمة على أن هذا التصدير جزء لا يتجزأ من الدستور.

ونص الباب الأول (الفصل 1) على أن الأمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي».

ونص (الفصل الثالث من الباب) على أن الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية.

وفي المسألة اللغوية ينص الفصل الخامس على أنه تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، مع العناية بالأمازيغية كلغة رسمية، والعناية بالحسانية والتعبيرات الثقافية المستعملة بالمغرب.

ونص (الفصل 7) على أن «لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية عل أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي ،وبصفة عامة، على أي أساس من التميز أو المخالفة لحقوق الإنسان»، وأنه «لا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة».

ونص (الفصل 32) على أن «الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع».

وورد في الباب الثالث المخصص للملكية (الفصل 1) منه على أن:

«الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، يرأس المجلس العلمي الأعلى الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه، ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا، بشأن المسائل المحالة عليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمحة».

ونص الدستور في المجال الديني لإمارة المؤمنين ودور العلماء فيه، إضافة لاختصاص المجلس العلمي الأعلى بإصدار الفتاوى في الشؤون العامة على أن الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى هو عضو في مجلس الوصاية على العرش (الفصل 44 من الباب) وعلى عضويته في المحكمة الدستورية (الفصل130 من الباب الثامن).

وعلى عضوية الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى في المجلس الأعلى للسلطة القضائية التي يرأسها جلالة الملك ممثلة في عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

وفيما يرجع للحصانة المخصصة لأعضاء مجلس النواب نص (الفصل 64 من الباب الرابع) على أنه «لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان، ولا البحث عنه، ولا إلقاء القبض عليه، ولا اعتقاله ولا محاكمته، بمناسبة إبدائه الرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه، ما عدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو تضمن ما يخل بالاحترام الواجب للملك».

وفيما يرجع لإمكانية مراجعة الدستور نص الفصل (175 من الباب 13) على أنه «لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة وباختيارها الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور».

إن الفقرات والنصوص المتقدمة الواردة في هذا الدستور وغيرها تؤكد أن الإسلام نظام الدولة، وأن إمارة المؤمنين والملكية تستند إلى الإسلام شريعة وأخلاقا ومعاملات، وأن إمارة المؤمنين هي اختيار الأمة في مجالات الأمنين المادي والروحي، وأنها تضمن للمغاربة جميع الحقوق والحريات ووحدة التراب الوطني، ضمن مركزية الإسلام وإمارة المؤمنين وفي إطار الثوابت الدينية والمذهبية للبلاد.

وإمارة المؤمنين تراث مغربي عالمي غني بموارده الكثيرة كما تبدو ومن خلال التاريخ والآداب والفنون الحضارية والمعمار وفنون الآداب شعرا ونثرا ومن خلال عقود البيعة والخطب والمراسلات وغيرها.

وعقود البيعة هي عقود مؤسسة للخلافة، وبتعبير آخر هي إمارة للمؤمنين كما سماها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكما عبر عنها المغاربة لملوكهم عبر سلالاتهم ودولهم، وهي البيعة التي تمت لملوك الدولة العلوية الشريفة مستمرة إلى الآن بخصائصها ومميزاتها الحضارية ومراسيمها السلطانية، وكونها عند انتقال الملك بالوفاة تقدم على أي عمل آخر من أعمال الدولة، ولا استقرار للدولة إلا بها، ولا معول لها على جهد أو عمل إلا بواسطتها، لأنها ركن الاستقرار، ومادة الشريعة والنمو والوفرة والنهضة، ومناط الحرية والوحدة واجتماع الألفة، وميزان العلاقة مع الدول، واحترام الأمم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وعماد الدفاع عن وحدة التراب والقيم الدينية والوطنية والإنسانية، ومدافعة الفتن والنزوات الانفصالية والشغب والعنصرية، وسبيل التضامن عند الأزمات والجوائح والكوارث، والبيعات لملوك المغرب ولملوك الدولة العلوية خاصة كثيرة، وفيما يخص العصر الحديث جمعت نصوص عدد منها وحققتها الأستاذة الفاضلة الدكتورة بهيجة

سيمو مديرة الوثائق الملكية في كتاب، وجعلت لها عنوان «البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب» ونشرتها مديرية الوثائق الملكية في طبعة فاخرة بتاريخ 1911م، وتفضلت السيدة الدكتورة بإهدائي نسخة منها عندما زارت مدينة تطوان، وألقت بها محاضرة بمكتبة الأستاذ عبد الخالق الطريس بدعوة من جمعية تطوان أسمير عن الوثائق بالمغرب والوثائق الموجودة بمديرية الوثائق الملكية، فلينظر هذا السفر الكبير للاطلاع على مختلف وثائقه.

ومن آخر البيعات المعتمدة الثابت نفعها، والباقي بفضل الله محصلها وآثارها الكريمة النافعة النافذة، بيعة أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين جلالة الملك محمد السادس، التي تمت بالقصر الملكي العامر بالرباط بتاريخ 9 ربيع الثاني 1440هـ - 23 يوليوز 1999م بعد وفاة والده أمير المؤمنين الملك الراحل الحسن الثاني تغمده الله برحماته وأسكنه فسيح جنانه، وألخص هذه المداخلة في جملتين معبرتين جامعتين كالآتي: إمارة المؤمنين هي المغرب، والمغرب هو إمارة المؤمنين.

تطوان 5 شتنبر 2019 م

البيعة الشرعية لأمير المؤمنين وارتباط الأقاليم الجنوبية المغربية بالعرش العلوي المجيد

ذ. محمد سالم الجيلاني
رئيس المجلس العلمي المحلي بوادي الذهب

■ تلبية لدعوة كريمة من فضيلة الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى الدكتور محمد يسف للمشاركة في هذه الندوة المباركة: «**إمارة المؤمنين والخصوصية المغربية**» يطيب لي أن أتقدم بين يديكم بهذه المداخلة التي وسمت بموضوع تحت عنوان: «**البيعة الشرعية لأمير المؤمنين وارتباط الأقاليم الجنوبية المغربية بالعرش العلوي المجيد**» وذلك من خلال محورين اثنين:

الأول:

- البيعة الشرعية امتدادها التاريخي في نظام الحكم بالمغرب

الثاني:

- ارتباط الأقاليم الجنوبية المغربية بالعرش العلوي المجيد

تعتبر البيعة الشرعية من أبرز مميزات النظام السياسي الإسلامي، فهي نظام حكم تفرد به الإسلام وارتبط به ارتباطا وثيقا، من حيث الالتزام بالمنهج والشريعة والشورى، قال الله تعالى في سورة الفتح: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾ (الآية 10) صدق الله العظيم.

أيها الجمع المبارك الكريم، معلوم أن المغاربة يأخذون بقاعدة البيعة الشرعية عند تولية ملوكهم الحكم سيرا على نهج الصحابة الأكرمين غداة وفاة رسول الله ﷺ، حيث بايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه، كأول خليفة له، وقد أضحى الأخذ بهذه القاعدة سنة متبعة عند أهل المغرب وعلى أساسها بايعوا المولى إدريس الأكبر فتتابع بعده الملوك المبايعون وصولا إلى أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وأعز أمره، وتتم البيعة في المغرب عن طريق ممثلي الأمة المغربية وفي مقدمتهم العلماء ورجال السلطة وشيوخ القبائل وممثلي مختلف مناطق المملكة المغربية تجسيدا للتلاحم العميق والروابط الوثيقة التي تجمع بين العرش والشعب على الدوام.

- المحور الأول: الامتداد التاريخي للبيعة في نظام الحكم بالمغرب

انطلاقا من بيعة العقبة الأولى إلى وقتنا الراهن شكلت أصرة البيعة الميثاق الغليظ والعقد المتين الذي يربط السلاطين برعاياهم في نظام الحكم بالمغرب ويتجلى ذلك في معاهدة السلطان الأمة المغربية على رعاية أحكام الشريعة، وصون مبادئ الدين، وضمان حقوق المواطنين الأساسية وحرياتهم وتامين متطلبات عيشهم واستقرارهم، ذلك أن النظام السياسي المغربي ينفرد بوجود ملكية دستورية حاكمة قائمة على أساس إمارة المؤمنين، كدلالة على نظرية الخلافة والبيعة المتجذرة في تاريخ الحكم الإسلامي، مما يعني وحدة السلطة وسمو شخصيتها، وإلزام المتعاقدين باستمرار البيعة والولاء لإمارة المؤمنين. وتعتبر أول بيعة شرعية بايعها المغاربة سلطانهم تلك التي حدثت في عهد الأدارسة عام 172 هجرية/788 ميلادية، وذلك لاصطباغها بصبغة الإجماع الوطني حيث تميزت البيئة المغربية آنذاك بحبها للنبي صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين، ورغبتها الملحة في استقبال الدعوة الإسلامية ولاسيما من سلالة الدوحة النبوية وقد صاغ المولى إدريس الأول ميثاقا منبثقا عن البيعة الشرعية سماه (ميثاق شرف)، داعيا المغاربة إلى قبوله ومبايعته على أساسه مما يعني أن المغرب كان سباقا إلى تدشين بناء سياسي

قائم على بعض الثوابت الشرعية التي ستوطد فيما بعد التلاحم بين إمارة المؤمنين وبين الأمة المغربية، وتنبني على أساسها علاقة سياسية وقانونية استدعت منذ ذلك الحين «دسترة» الروابط الدينية والسياسية القائمة بين الراعي والرعية وفق مبادئ وبنود أبرزت حكمة الأدارسة وحسن تدبيرهم على النحو الآتي:

1 - عدم الإكراه على البيعة؛

2 - التمسك بالكتاب والسنة كمرجعية دينية أساسية في عقد البيعة؛

3 - استمرار النموذج النبوي في البيعة؛

4 - مبدأ الجهاد والدفاع عن بيضة الإسلام؛

5 - تحقيق الأمن الروحي والاستقرار السياسي؛

6 - العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان؛

7 - تحقيق الأمن الاجتماعي؛

8 - تحقيق السلم الاجتماعي والتعاون.

ثم توالت البيعات لسلاطين المغرب، ومن ذلك ما أورده عبد الواحد المراكشي في «المعجب في تلخيص أخبار المغرب متحدثا عن المستنصر بالله ابي يعقوب يوسف بن محمد بن يعقوب الموحدي (ت620 هجرية): «وبايع البيعة الخاصة يوم الخميس، ويوم الجمعة بايعه أشياخ الموحدين والقرابة، وفي

يوم السبت أذن للناس عامة،شهدت ذلك اليوم و أبو عبد الله بن عياش الكاتب قائم يقول للناس: (تبايعون أمير المؤمنين ابن أمراء المؤمنين على ما بايع عليه أصحاب رسول الله ﷺ رسول الله من السمع والطاعة في المنشط والمكره واليسر والعسر، والنصح له ولولاته ولعامة المسلمين، هذا ماله عليكم ولكم عليه: ألا يجمر بعوثكم، وألا يدخر عنكم شيئا مما تعمكم مصلحته، وان يعجل لكم عطاءكم، وألا يحتجب دونكم، أعانكم الله على الوفاء، وأعانه على ما قلد من أموركم)» يعيد هذا القول لكل طائفة إلى أن انقضت البيعة..

- البيعة في عهد العلويين

على إثر وفاة السلطان في الدولة العلوية تبدأ مراسيم البيعة حيث يجتمع أهل الحل والعقد لتحرير البيعة لمن ثبتت أهليته لتولي منصب إمارة المؤمنين، ويوقعون عليها، وتسمى هذه البيعة «**البيعة الخاصة**» التي تعرض على باقي الطبقات، ثم تقوم باقي المدن كل واحدة بدورها بتحرير بيعتها، ويُكوّن وفد ليحملها إلى العاهل في مقر إقامته مع تقديم اصدق عبارات العزاء والتهنئة والولاء في الآن نفسه، وقد كانت مكانة العلويين كشرفاء من الشجرة النبوية كفيلة بضمان نجاحهم في السياسة والحكم،حيث كان المغاربة في ذلك العصر يفضلون «**صفة الشريف**» في الحكم لكونها تضفي عليه الشرعية السياسية والدينية، ولابد من التأكيد

على أن البيعة في المغرب أمست ولم تزل ركيزة من ركائز الحكم في البلد، حيث كانت دائما تقوم بتعميق الشعور الوطني لدى المغاربة بأهمية التلاحم بين العرش والشعب في التصدي للأطماع والمؤامرات الخارجية، ويؤكد ذلك ارتباط تاريخ العرش العلوي المجيد بملاحم الجهاد وصور البطولات. ومواقف الشجاعة والشهامة، وبفضل هذا التلاحم القوي ظل العرش العلوي رمز سيادة ووحدة البلاد وحصنا حصينا للحفاظ على المقدسات، والصمود أمام الأزمات والتحديات. وجدير بالذكر أن البيعة في المغرب لا تقتصر على البيعة الشفوية وإنما كانت على الدوام مكتوبة، مما يعني أن هناك علاقة وطيدة بين البيعة الشرعية والسيادة في المغرب، تلك السيادة التي ضمنها الدستور للأمة المغربية، وتمارسها مباشرة من خلال الاستفتاء، وبصفة غير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية، وفي ظل الاستقرار والأمن والأمان الذي ينعم به المغرب بفضل الله تعالى، ثم بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة أمير المؤمنين محمد السادس أعز الله أمره، تبرز تلك السيادة جلية من خلال مؤسسة البيعة المرتبطة بها، ومن خلال الممارسة السياسية لمملكتنا الشريفة التي تعهدت بصون مبدأ البيعة شكلا ومضمونا، وجوهرا ومظهرا من مظاهر حماية الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمن الروحي والمادي للأمة المغربية.

المحور الثاني : ارتباط الأقاليم الجنوبية المغربية بالعرش العلوي المجيد

مما لاشك فيه أن الروابط السياسية بين سلاطين المغرب وبين الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية ظلت متينة وراسخة ومتأصلة عبر التاريخ، ومما زادها ثباتا واستقرارا ازدياد الأطماع الخارجية لبعض القوى الاستعمارية التي كانت تستهدف خيرات المنطقة ومواردها ولذلك ما فتئ سلاطين المغرب وملوكه العلويون خاصة ومنذ تولي المولى الرشيد بن علي الشريف، يولون الصحراء المغربية كامل العناية وكبير الاهتمام، وفي عهد السلطان العلوي الحسن الأول تبوأت أقاليم الصحراء مكانة عظيمة حيث نالت شرف زيارته إليها مرتين ففي المرة الأولى وفي أثناء رحلته إليها، قام بتعيين رجال أكفاء في ربوعها، من قيّاد وعمال يتشاورون معه في تسييرها وتدبير شؤونها العامة، وينوبون عنه في الدفاع عنها، والسهر على استقرارها وسلامة أهاليها، وضمان حقوقهم ومتطلباتهم المعيشية، ولم يغفل رحمه الله العناية بالعلماء يومه والفقهاء والصلحاء وأصحاب المشورة.

وفي الرحلة الثانية أصدر ظهيرا شريفا يكلف بموجبه السيد إبراهيم بن علي بن محمد التكني بحراسة الشواطىء المجاورة لقبيلته، ليتمكن من مراقبة التسلل الأجنبي إلى داخل الصحراء، ولمؤازرته في مهامه قام بتعيين السيد محمد الحبيب التدراري

قائدا على قبائل التكنة جميعها، ثم قام بتوسيع قيادته بظهير آخر على قبيلة ازركيين...

وتتجلى قوة ومتانة الروابط السياسية بين العرش العلوي والأقاليم الجنوبية المغربية في المكاتبات والرسائل المتبادلة بين السلطان المولى الحسن الأول وبين ولاته هناك، ويَبرز أكبر مظهر من مظاهر عمق هذه الروابط في تقديم قبائلها الولاء والبيعة لسلاطين المغرب على مر التاريخ والأزمان، ويؤكد ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إبان الاستعمار الاسباني الذي وجد الروابط الدينية والسياسية والقانونية قائمة بين ملوك المغرب والقبائل الصحراوية. وعلى صعيد متصل أرغم عقد البيعة الشرعية المبرم بين ملوك المغرب وأقاليمه الصحراوية محكمة العدل الدولية على الحكم بمغربية الصحراء. ومن البيعات الشرعية التي تلقاها ملوك المغرب العلويين من القبائل الصحراوية مايلي:

- بيعة السلطان محمد الرابع من إمام تندوف الشيخ محمد المختار بن الأعمش الجكني.

- بيعة أهل وادي الذهب المقدمة لجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه بتاريخ 19 رمضان 1399هـ/14 غشت 1979م. وقد اشتمل نص هذه البيعة على مجموعة من المعاني الدالة على فقه البيعة وأغراضها كما اشتمل على

ربط حاضر المبايعين بماضيهم ومن ذلك :

أ- مشاركة البيعة في جمع شمل الأمة المغربية؛

ب- معرفة بالسلطان المبايع وبمؤهلاته وأثاره الايجابية في خدمة بلده وشعبه؛

ج- البيعة كانت من فئات مختلفة من سكان وادي الذهب من العلماء والأشراف ومن الرجال والنساء ومن الكبار والصغار مما أضفى عليها طابع المشاركة الواسعة؛

د- تشبيهها ببيعة الرضوان؛

هـ- النصيحة للإمام مطلوبة؛

و- البيعة تجديد لروابط كانت موجودة بين سلاطين المغرب وهذه القبائل، وهي شبيهة بالبيعات التي تلقاها ملوك الدولة العلوية الشريفة من خلال ثلاثة قرون (12-13-14هـ).

لقد شد علماء الأقاليم الجنوبية عضد السدة العالية بالله حفاظا على المذهب من حيث الدين وطاعة الأمير المؤمنين وهذا فهمه الاستعمار جيدا حين قام علماء الأقاليم الجنوبية للمملكة الشريفة بتبديد كل الأفعال التي شرعها الاستعمار ليضفي على الصحراء المغربية صبغة الشك والمفارقة بين السلطان والرعية الوفية، بل دعا العلماء يومها إلى الجهاد تحت راية أمير المؤمنين

وتحركوا بإرسال بعضهم إلى السلاطين الأشراف لتجديد البيعة، هذا يدل على أنهم لم يختلفوا عن أي تحرك سواء كان ثقافيا بالحفاظ على الهوية الثقافية للصحراء المغربية، أو دينيا بالمحافظة على البيعة والمذهب والعقيدة والسلوك.

ومن بينهم العلامة الشيخ محمد المامي الفلكي المعروف ببيعته للسلطان محمد بن عبد الرحمان ثم الشيخ محمد فاضل ولد محمد الذي اختاره السلطان مولاي عبد الرحمان ليضفي بواسطته على أهل الصحراء صبغة مدنية بالمساجد والمعاهد والمدارس ثم الشيخ ماء العينين الشريف الذي تولى القيادة والإمامة في الجنوب نيابة عن السلطان ثم الشيخ محمد بن محمد سالم المجلسي المفسر الكبير والمؤلف العظيم صاحب المتون الكثيرة بايع بواسطة الشيخ ماء العينين ثم الشيخ الولي ولد الشيخ ماء العينين مؤسس زاوية والده من بعده الذي ألقي عله القبض من الاستعمار بسبب ولائه للعلويين ثم عبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي مفتي الملأ ومؤلف كتاب «الواضح المبين» والذي تضمن فصلا حول وجوب بيعة السلطان.

وما دامت البيعة هي أساس الشرعية السياسية والتي تتمتع بها الدولة في علاقتها بالجماعة والجماعات التي تدخل في سيادتها وبالتالي فالبيعة طريقة للشرعنة تستمد تأثيرها من النموذج الذي أقيمت عليه السلطة الإسلامية الأساسية.

وبناء على ذلك حضرت البيعة في تاريخ المغرب السياسي الأكثر من 12 قرنا وبها استطاع المغرب أن يستمر في سيادته على الأقاليم الصحراوية.

- خاتمة:

إن أصرة البيعة الشرعية في المملكة المغربية تعتبر تقليدا عريقا استمد أصوله وقواعده من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، وهي بذلك تجسد العمق الحضاري الذي يميز المغرب منذ أكثر من اثني عشر قرنا، حيث كانت هيئة تقدم الولاء والبيعة لسلاطين المغرب، وتتألف من كل فئات وممثلي الأمة المغربية، وفي مقدمتهم العلماء ورجال السلطة وشيوخ القبائل وممثلي مختلف مناطق المملكة المغربية، ويأتي تجديد البيعة تعبيرا عن تشبثهم المستمر بالعرش العلوي المجيد، ودليلا عن استعدادهم للتجند الدائم وراء أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس -دام له النصر والتأييد- رغبة في تحقيق ما يصبو إليه العرش والشعب من الأمن والأمان، والتقدم والاستقرار، والرخاء والازدهار.

والله ولي التوفيق

الامتداد الروحي الإفريقي بين المغرب وبلاد السودان في عهد أمير المؤمنين محمد السادس

د. أمادو تيدياني ديالو
أستاذ اللسانيات العربية بقسم اللغة العربية
ومدير مدرسة الدكتوراه بجامعة أنتاديوب بداكار

■ إن العلاقة بين المغرب وبين إفريقيا جنوب الصحراء، أي هذه المنطقة التي سماها الرحَّالة والجغرافيون العرب والأوروبيون قديما باسم بلاد السودان والتي عُرفت فيما بعدُ بأسماء مثل: «السودان الغربي»، أو «السودان الفرنسي»، أو «غرب إفريقيا»، علاقة موغلة في القدم حتى في تلك العصور التي سبقت الإسلام، كما «تشهد بذلك النقوش الصخرية المتناثرة في أجزاء مختلفة من الصحراء»[1]. وتدلُّ المصادر التاريخية على أهمية هذه العلاقة

(1)انظر أحمد الشكري، التأثيرات الثقافية المتبادلة بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، الإسلام واللغة العربية، في: «التواصل الثقافي بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الوليد للنشر والتوزيع، طرابلس، الجماهيرية، 2004، ص 259، وهو يستشهد ب

Raymond, Mauny, Tableau géographiques de l'Ouest africain au Moyen-âge d'après les sources écrites, et l'archéologie, Dakar, IFAN, 1961, pp189-225.

وسرعة تطورها بين المغرب وبلاد السودان خلال القرون الميلادية الأولى، وعلى الأخص خلال القرنين الثاني والثالث من الهجرة الموافقين للقرنين (8-9م)، بيد أننا نجهل الكثير من ملامح تلك العلاقة وخصائصها»[1].

وقد رسم الرئيس السنغالي مكي سَلْ نموذجا صادقا لتلك العلاقة حينما ذكَّر في إحدى محاوراته مع صاحب الجلالة الملك محمد السادس بأن طبيعة العلاقة بين المغرب والسنغال بصفة خاصة، وبين المغرب وإفريقيا بصفة عامة علاقة أبدية. ولهذا فقد نقلتْ مجلة Les Afriques، حرفيا خلاصة هذا الكلام تحت عنوان Intemporelles. فقالت: «إنَّه منذ زمن القوافل الصحراوية التي كانت تربط بين بلداننا، كانت شعوبنا تعيش علاقة أخوة وصداقة لا يأسنُ ودّهما ولا يتغير طعم هما. ما أقدم هذه العلاقة التي تربط بين شعوبنا. إنها علاقة أبدية تتجاوز حدود الزمان والمكان. إن أقوى وأعز ما يربط بين شعوبنا ينبُع مصدره من أعماق ما يوجد في ضمير الإنسان: ألا وهو الثقة والثقافة»[2].

لقد مرت هذه العلاقة بمراحل متعدّدة لا يسع المجال لذكرها هنا، ولكن الحديث عن العلاقة بين «إمارة المؤمنين والخصوصية

(1) جنوب الصحراء 2004 انظر أحمد الشكري، التأثيرات الثقافية المتبادلة بين المغرب ودول إفريقيا، نفس المرجع.

(2) Les Afriques, N°254, Comment le Maroc est devenu une puissance régionale, dossier spécial du 1er août au 18 septembre, 2013, p 23.

المغربية» من جهة، وبينها وبين الامتداد الروحي الإفريقي لإمارة المؤمنين في عهد جلالة الملك محمد السادس من جهة ثانية، لا يمكن أن يتمّ دون التلميح إلى بعض هذه المراحل ولو بشكل موجز.

أولا: هناك ثنائية الدين واللغة العربية في بناء هذه العلاقات حسب شهادات الرحالة والمؤرخين: كالإدريسي والبكري، اللذين ذكرا بأن أهمّ مرحلة من مراحل تطور هذه العلاقة بُعيد ظهور الإسلام هو التآزر بين الإسلام واللغة العربية وتسربهما من الشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى بلاد السودان حيث كان المغرب من أهم البوابات التى عبرت من خلالها قوافل التواصل كما عبر معها أكبر مظاهر الحضارة العربية الإسلامية إلى بلاد السودان بعد ظهور الإسلام.

ثانيا: ويبدو أن لإسلام وارجابى بن رابيس أمير إمارة التكرور في بداية عهد المرابطين دورا كبيرا في زيادة سرعة وتيرة تلك العلاقات كما وكيفا على مستوى المعاملات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، بفضل قوة انتشار الإسلام وسرعته و«الإحساس المزدوج» من الجانبين بالرغبة في الانتماء إلى فضاء ثقافي جديد لمواكبة مسيرة متطلبات الدين الجديد الذي يُحَتِّمُ معرفة ثقافة المجتمع الجديد وتعلم لغته وفهم مفاهيمه الدينية[1].

(1) Oumar KANE, La première hégémonie peule, 2004, op.cit., p 335-633.

ثالثا: لقد تطورت الأحدث بين إمارة المؤمنين في المغرب وبلاد السودان بسرعة حتى وصلت إلى ولادة ما سماه المؤرخون بـ(الحكم المغربي في السودان الغربي). ويذكر المؤرخون هذا الاحتفال البهيج الذي أقامه أحمد المنصور في وادي تنسفيت عام 1589، حينما ودع الجيش الذي تم تجهيزه للاتجاه إلى بلاد السودان. وقد استمر ذلك الحكم ما يزيد على ثلاثة قرون تناوب فيها على السلطة أكثر من 180 حاكما سُموا بالباشوات والكواهى ينتسبون كلهم تقريبا لعائلات مغربية معروفة في مراكش ودرعة وفاس وسلا، حكموا باسم أمراء المؤمنين سلاطين المغرب مع الاستمرار فى الدعاء للسلطان في المساجد إلى يوم استسلام آخرهم أمام قوّاد الجيش الفرنسي وهو الكاهية محمد الرامي الذي سلم لهم مفتاح تمبكتو عام1894[1].

تحليل الموضوع

وعلى هذا الأساس اقتبس الملك محمد السادس في العصر الحديث من نور أسلافه لتجديد الامتداد الروحي لإمارة المؤمنين في عهده. وتجدر الإشارة إلى أن هناك حدثين تاريخيين هامين هما اللذان قادا خطوات جلالته في هذا المجال؛ وهما أنه حينما ناصب الملك محمد الخامس المستعمرين العداء بجهاده مطالبا باستقلال

---

(1) محمد الغربي. بداية الحكم المغربي في السودان الغربي. مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الصفا، الكويت، دون تاريخ، ص. 13، 217.

بلاده نَفَتَهُ سلطات الاستعمار إلى جزيرة مدغشقر 1953. ولما وصل الخبر إلى زعماء الطريقة التجانية في السنغال بعثوا وفدا برئاسة الحاج سعيد النور طال حفيد الشيخ الحاج عمر الفوتي لجبر خاطره ولمؤازرته في محنة المنفى[1]. ولما عاد إلى المغرب وتمَّ تنصيبه ملكا سافر إلى مدغشقر لردّ الجميل لأصدقائه الذين كان قد تعرف بهم هناك وأظهروا تضامنهم معه؛ ففي طريق عودته إلى المغرب عاج إلى السنغال لردّ الجميل لزعماء الطريقة التجانية الذين كانوا قد زاروه وهو في منفاه[2]. وفي هذه المناسبة همس الملك محمد الخامس في هاجس مخاطبيه بأنه يراوِدُه حلم إقامة مشروع روحيّ يجسّد رمز الصداقة بين المغرب والسنغال بصفة خاصة وبين المغرب وإفريقيا بصفة عامة. ولكن الأعمار بيد الله، فلم يمهله القدر لإنجاز ذلك.

وكان من قبيل المصادفة أنه في 1957 كان لإدارة المستعمرات في السنغال مشروع ترميم المباني العامَّة القديمة في منطقة دكار الإدارية (Dakar Plateau). وكان أحد أقدم مساجد السنغال، وهو المسجد الذي يقع في شارع بَلَنْشُو في قلب العاصمة دكار وقتئذ يدخل ضمن تلك المباني التي يشملها هذا المشروع[3].

(1) عبد اللطيف البكدوري الأشقري، محاضرة بعنوان: «التعريف بالمسجد الكبير في دكار ودوره في العلاقة المغربية السنغالية، يونيو/حزيران، 2021.

(2) Voir le quotidien Le Soleil, Issn 0850/0703, N°9293, Mardi 22 mai, 2001, p 2.

(3) (Abdoulaye Mokhtar Diop, l'Historique de la construction de la grande mosquée de Dakar, http://www.dakaractu.com, site visité le 16/04/2021.

ولهذا فقد رأى زعماء الطوائف الدينية في السنغال أنه قد دعت الضرورة لبناء مسجد آخر في دكار. ولكن برزت مشكلة تمويل بناء المسجد، لأنَّ رياح التغيير المطالبة بالاستقلال كان تجري بما لا تشتهيه سفن الاستعمار ، فأصبح الاستقلال يلوح في الأفق بشكل لا مردَّ له. فأيقنت إدارة الاستعمار أنا الأولوية لم تعد في تنفيذ تلك المشاريع في هذا الزمن المضطرب.

ولهذا بعثت الحكومة السنغالية وفدأ حمله رسالتين إلى كل من المغرب وتونس لطلب مساعدة تمويل بناء ذلك المسجد. وكان من حسن حظ المغرب أن الوفد استهلَّ رحلته بالرباط قبل مواصلة سفره إلى تونس. وكان تلك فرصة سانحة استغلها المغفور له الملك الحسن الثانى، لأنه كان يرى أنه سيحقق حلما كان يراود والده المغفور له محمد الخامس؛ كما أنه لم يكن يتصور أن تقوم دولة ما بإنجاز ذلك المشروع الديني الكبير في إفريقيا بدلا من المغرب. وهكذا انتهز العاهل هذه الفرصة فقام بتمويل بناء هذا الجامع على شكل تحفة معمارية نادرة على الطراز المغربي الأندلسي الذى قلَّما ما نجد له مثيلا في غرب إفريقيا في الستينيات.

وقد ظهر في السجلات الوطنية نص إحدى المراسلات التي كتبها السيد محمد جا رئيس الوزراء بتاريخ 1961/05/16 أن الملك الحسن الثاني كان قد بادر فور مغادرة الوفد السنغالي المغرب إلى

تونس بإرسال أحد أعوانه في الديوان الملكي وهو السيد مكي بُدُو مع المهندس المعماري البلجيكي المشهور، وهو السيد جوستاف كولي إلى السنغال. كما ظهر في مراسلة أخرى بعثها سفير السنغال في تونس آنذاك إلى رئيس وزراء السنغال بتاريخ 1961/06/1، أي بعد أسبوعين فقط من زيارة الوفد المغربي للسنغال، أن السيد الحبيب بورقيبة يستعد لإرسال مهندس اسمه السيد الحدّاد إلى السنغال لنفس الغرض. وقد وجد رئيس وزراء السنغال حرجا كبيرا في إقناع الرئيس التونسي بأن اللجنة المكلفة بإدارة بناء المسجد، وهي لجنة تتألف من زعماء الطرق الصوفية، قد فضّلت العرض المغربي.

أمير المؤمنين محمد السادس والامتداد الروحي الإفريقي في بلاد السودان

وقد اعتبر المراقبون تمويل المغرب هذا المشروع وزيارة الملك الحسن الثاني للسنغال لحضور حفلة مراسيم افتتاح المسجد سنة 1964 حدثا تاريخيا هاما افتتح به الملك الحسن الثاني صفحة جديدة من تاريخ العلاقة بين إمارة المؤمنين في المغرب وبين البلاد الإفريقية في العصر الحديث. ومن هذا المنطلق تتضح لنا الأسسُ التي اعتمد عليها أمير المؤمنين محمد السادس عملا بالحكمة القائلة بأنه: «من الإيمان أن يصل الرجل وُدّ أبيه». وفعلا فقد سار على نهج أسلافه. ولهذا فقد

أسّس الامتداد الروحي الإفريقي لإمارة المؤمنين في عهده أيضا على التقوى من أول يوم اعتلاء جلالته العرش عام 1999. وقد أحسن جلالته صنعا في اختيار العوامل التي ارتكزت عليها إمارة المؤمنين في تجديد امتدادها الروحي الإفريقي في عهده. وفي السياق العام، فقد اعتمد على مبدأ الاستقرار في الداخل والامتداد الروحي في الخارج.

وفي ضوء هذه المعلومات، وصف عدد مارس2011 من مجلة زون أفريك الملك محمد السادس، بعبارة «Mohamed VI l'anticipateur»، أي «أن محمد السادس ذو بصيرة وبعد نظر يستبق الاحداث»[1]. ولهذا فقد اعتمدتُ في هذا التحليل على ما حاولتُ تسميته بأنه «ثالوث متآزر من المحاور» التي يشُدُّ بعضُها بعضا كأنّه بنيان مرصوص في توجيه هذا الامتداد الروحي الإفريقي. ومحاور هذا الثالوث منا يبدو من معناه، هي محور الديبلوماسية الروحية «وتشمل العلاقات الثقافية والدينية»، ومحور الديبلوماسية السياسية التقليدية، ثمّ محور الديبلوماسية الاقتصادية. وقد لاحظ المراقبون أن مصدر نجاح التآزر بين هذه المحاور الثلاثة ينبعُ من الحنكة السياسية التي يتميز بها الملك محمد السادس والتي تجعله ينظر إلى هذا العالم المتغيّر بروح العصر. ولهذا فقد بنَى الامتداد الروحي الإفريقي

(1) Voir le mensuel Jeune Afrique, N° 2618, du 13 au 19 mars, 2011 p 6, 16 et 17.

لإمارة المؤمنين في عهده على هذه المحاور. ولهذا سنركّز أساسا في هذا التحليل على محور الدبلوماسية الروحية، لأنه ربما لا يسمح لنا الوقت للحديث عن المحاور الثلاثة مجتمعة.

1. ونبدأ بالديبلوماسية الروحية، لأنها أقدم وأقدس العرى الوثقى التي لا انفصام لها، والتي ربطت وما زالت تربط بين إمارة المؤمنين في المغرب وبين بلاد السودان عبر التاريخ. وعلى هذا الأساس يمكن أن نحلّل حيوية الديبلوماسية الروحية الملكية في عهد الملك محمد السادس الذي حافظ على كل المؤسسات الدينية مثل: «رابطة علماء المغرب والسنغال» أو مثيلاتها في البلاد الإفريقية الأخرى مثلا، والتي تمّ تأسيسها في عهد أسلافه، ثم اعتنَى بها ورعاها حق رعايتها حتى بلغت سن الرشد والتكليف وآتت أكلها؛ ومن ثمَّ راوده حلم تطويرها بما يتلاءم وروح العصر، فحوَّلها حينئذ إلى مؤسسة إفريقية عالمية هي: مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة تحت الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 من رمضان 1436 هجرية.

إن هذا الحدث، كما وصفه صاحب الجلالة نفسه: «مبادرة تُجسّد عمق الأواصر الروحية العريقة التي تربط بين الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء، بملك المغرب أمير المؤمنين، لما يجمع بين المغرب وبين هذه الشعوب من وحدة العقيدة والمذهب والتراث الحضاري المشترك. ومن أبرز تجليات الديبلوماسية

الروحية المغربية في هذا المضمار زيادة تكثيف حضور العلماء والمثقفين والوجهاء والأعيان الأفارقة في المناسبات والأنشطة الدينية في المغرب كحضور الدروس الحسنية وقبول العديد من الطلبة الأفارقة للدراسة في جامعة القرويين وفي معهد محمد السادس لتكوين الائمة والدعاة والمرشدين وفى الكليات والمؤسسات الدينية في المغرب.

ولهذا لم تتمكن مجلة «جون أفريك» في عدد يناير 2014 من أن تتمالك في ذكر أهمية العامل الروحي في زيارات صاحب الجلالة للبلد الإفريقية. وقد أصرت المجلة في عددين مختلفين في سنة واحدة، وهما عددا شهري جانفي ومارس سنة 2014 على التركيز على هذا العامل الروحي. وأشارت إلى حرص صاحب الجلالة على اصطحاب بعض رجال الدين وذكرت بعضا منهم بالاسم على غرار الأستاذ أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووصفه بأنه هو مهندس الحياة الروحية والدينية في المغرب منذ بداية العقدين الأولين من بداية هذ القرن[1]. وأشارت المجلة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض الشخصيات التي تحيط به من الوزارة ومن المجلس العلمي الأعلى ومن مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ومن المؤسسات المغربية الأخرى. وركّزت على ما أوتي به تلك الشخصيات من قوة ومن حاسّة قدرة التعامل

(1) Jeune Afrique, N° 2765, du 5 au 11 janvier 2014, PP 26-27.

مع الأوساط الدينية والاجتماعية الإفريقية: كما أشار إلى أن مؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف قد قامت بتوزيع أكثر من عشرة آلاف نسخة من المصحف الشريف في زيارة واحدة من زيارات الملك محمد السادس. ولا حظت المجلة أنَّ المغاربة يفاجَأون أحيانا بهذا الحماس الشعبي الذى يلقاه الملك من قبل الجماهير الإفريقية التى تحتشد فى أرصفة الشوارع من المطار إلى مقر إقامة الملك.

وقد وصف خليل هاشمي الإدريسي مدير الوكالة المغربية للأنباء: «بأنه من النادر جدا رؤية مثل هذه الجموع الغفيرة إلا فى الزيارات التى يقوم بها قداسة البابا. كما وصف الباحث إسماعيل ريقارق Ismaël Regargui من مركز البحث والدراسات في العلاقات الدولية بباريس (Science-Po)، أن المغرب بهذا الإجراء يقوم بإحياء عادة قديمة كانت موجودة بينه وبين بلاد السودان في القرون الوسطى[1]. وهذا مايفسّر احتفاء الشعوب الأفريقية بملك المغرب وبالرموز الدينية المشتركة بين المغرب وبلاد السودان كالإسلام والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وفاس رمز الطريقة التجانية في المغرب وغير ذلك من الرموز. وُتعيد المجلة كل هذا الاحتفاء إلى أن التاريخ يشهد أن هذه الثوابت الدينية كانت دائما بعيدة عن التطرف والتطرف بعيد عنها طوال التاريخ.

(1) Voir Jeune Afrique, N° 2 du 16-22 mars, 2014, 48-49. 2775.

وعلى هذا الأساس، فإن السلطات الروحية المغربية ترى أنه على عاتقها اليوم واجب التذكير والاقناع بأن التطرف عنصر أجنبي وغريب عن الإسلام. وهذا أحد أهم أهداف الامتداد الروحي لسياسة جلالته في المنطقة. ولهذا جاء على لسان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربي أن المغرب لن يألوَ جهدا في القيام بكل ما أوتي من قوة لكبح جماح هذا العنصر الخطير الذي يعتبر سرطانا في المجتمعات الحديثة وهو التطرف حتى نتمكن من الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

2. الديبلوماسية السياسية التقليدية

لقد كانت سياسة الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش عام 1999، كما صرح بذلك في خطاب تنصيب «مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة»، هو القيام بوضع لبنة إضافية تعزز التوجّه الاستراتيجي للسياسة المغربية الجديدة تجاه إفريقيا. وبناء على هذه الرؤية كانت عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي شغلا شاغلا لجلالته لما له من دور أساسي وإيجابي للارتقاء بعلاقات التعاون السياسي التي تجمع المغرب بالدول الإفريقية. وكان صاحب الجلالة يرى أن الديبلوماسية السياسية هي التي تقوم بالربط بين الديبلوماسية الروحية والثقافية وبين الديبلوماسية الاقتصادية؛ وسيعمل هذا «الثالوث المتجانس» من الديبلوماسية الملكية حينئذ على خلق ظروف مواتية تسهّل للشركات والمؤسسات الاقتصادية المغربية الوطنية والحرة

الكبرى كالبنوك وشركات البناء في التعامل مع مثيلاتها فى الدول الإفريقية. ولهذا قام الملك محمد السادس، في العقدين الماضيين بأكثر من خمسين زيارة رسمية أو زيارة عمل في أكثر من ثلاثين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء لزرع الثقة في نفوس الزعماء الأفارقة الذين يتعامل معهم. وقد ركّز في تلك الزيارات على تنشيط فعالية القنوات الديبلوماسية التقليدية من التعاون السياسي والاقتصادي وخاصة التعاون الثقافي والعلمي التي كانت موجودة وبشكل مُكّثف بين المغرب وبلاد السودان عبر التاريخ؛ ذلك أن الثقافة من أهم العوامل التي تربط بين الشعوب.

واستنادا إلى خصائص الديبلوماسية السياسية التقليدية يُعتبر المغرب من بين الدول التي تستقبل أكبر عدد ممكن من الطلاب الأفارقة في مختلف التخصصات الدينية والأدبية وفي العلوم الإنسانية والتطبيقية، بل حتى في المجالات العسكرية والطيران وغير ذلك من أنواع المعارف. وعلى هذا الأساس فقد شملت الدبلوماسية الملكية في عهد محمد السادس وضع جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك تحت المجهر.

وكان الملك محمد السادس يعالج مع المسؤولين في تلك الدول أثناء هذه الزيارات كل تلك القضايا التي تهمَ كلا من المغرب والدول الإفريقية، سواء القضايا السياسية منها أو الاقتصادية.

3 . الديبلوماسية الاقتصادية:

المغرب هو المستثمر الأول في إفريقيا الغربية

وعلى المستوى الاقتصادي يرى كثير من المراقبين أن المغرب قد تمكن من تحقيق أهداف بعيدة المدى على مستوى الديبلوماسيات الثلاثة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء وفي سياسته الإفريقية الجديدة التي افتتحها الملك محمد السادس منذ سنوات 2006/2005، في حين أن الكثير من المراقبين كانوا يشكون في إمكانية تحقيق ذلك. ولكن الديبلوماسية الاقتصادية المغربية نجحت في ذلك وتمخَّضت سياسة صاحب الجلالة في المنطقة عن نتائج إيجابية واضحة المعالم والأهداف في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، أي في سنوات 2013/2012. وقد حللت مجلة: «جون أفريك، عدد مارس 2014، طبيعة الزيارات التي يقوم بها صاحب الجلالة إلى البلدان الإفريقية ولاحظت أن الوفد الملكي الكبير يضم في كل مرة ما يصل إلى مائة شخص أو يزيدون من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال ورجال السياسة والدين الذين لم تتردّد المجلة في وصفهم «بأنهم جيش جرار من المستثمرين الذين يجوبون البلاد الإفريقية»[1].

وقد أشارت الباحثة المغربية يسرى أبو رابي في هذا الصدد، في العدد الذي خصّصته المجلة للمغرب في الذكرى العشرين

---

(1) Voir Jeune Afrique, N° 2775, du 16-22, mars 2014, 46-47. 12.

لاعتلاء جلالته العرش، إلى التقرير الذي أعدَّه البرلمانيون الفرنسيون في سنة 2013، حول النشاط الاقتصادي المغربي في دول إفريقيا جنوب الصحراء وذكروا فيها ملاحظة هامة، وهي: «أنه لم يكن للمغرب، منذ فجر التاريخ، وجود وتأثير روحي وسياسي واقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء أكبر مما هو عليه الآن. وأن المغرب يعتبر اليوم من الدول التى يُحْسَب لها ألف حساب. ويعتبر المغرب اليوم من الشركاء الذين يعتمد عليهم في العلاقات العربية الإفريقية بمختلف مجالاتها، لأنه أصبح قوة إقليمية في القارة الإفريقية وبسرعة لم يكن يتوقعها أحد في عهد الملك محمد السادس.

وذكرت المجلة أن المغرب قد تمكن من وضع كل الشركات والمؤسسات المغربية الكبرى، العامة منها والخاصة، في فلك المحاور الاقتصادية الحساسة في الدول الإفريقية مما أدَّت إلى أن رسوخ أقدام تلك الشركات قد خلق ظروفا جعلت المغرب يصنَّف اليوم -اقتصاديا- من القوى الكبرى في المنطقة. ويحتل المغرب اليوم - عالميا - المرتبة الخامسة من بين القوى الكبرى على مستوى القارة الإفريقية. ولكن المغرب قد أصبح هو المستثمر الأول في غرب إفريقيا من جهة، والمستثمر الثاني على مستوى القارة الإفريقية من جهة أخرى؛ وأن الشركات والمؤسسات المغربية الكبرى تلعب بحق دور سفراء المغرب في دول إفريقيا

جنوب الصحراء[1]. وخلاصة القول فإن 45%‏ من التدفقات المالية المغربية التي يتم استثمارها خارج المغرب تقع في القارة الإفريقية، بما فيها 90%‏ من تلك الأموال التي يتم استثمارها في داخل مجموعة دول (CEDEAO)، أي المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية على وجه الخصوص.

وعلى هذا الأساس، فقد وقع المغرب أو الشركات المغربية في بعض تلك الدول مئات من العقود التجارية منذ بداية سنوات 2000 من القرن الماضى إلى اليوم. وهذه الاستراتيجية هي التي سماها بعض المراقبين والمحللين الاقتصاديين باصطلاح: «ديبلوماسية العقود التجارية»، والتي كان الهدف الأول والأساسي منها هو إعداد الساحة على مستوى اللوائح القانونية والقضائية بالنسبة للشركات والمؤسسات المغربية التي ترغب دخول حلبة التعاون أو التنافس الاقتصادي والاستثمار خارج المملكة المغربية وعلى الأخص في تلك البلدان الإفريقية.[2] ولهذا فإن مسك الختام في هذا المحور هو القرار الهامّ الذي أعلنه صاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه في اليوم السادس من نوفمبر 2022 بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة

(1) Voir YousraAbourabi, Avant-garde continental, in Jeune Afrique, N° 3054, du 21au 27 juillet 2019, p 93.

(2)انظر مقالة Maroc: Ces vingt qui ont tout مجلة J e u n e . عدد 3054، من 21 إلى27 يوليو/تموز 2019: ص.92.

الخضراء حيث أعلن جلالته ميلاد مشروع خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب. فإذا قدّر لهذا المشروع أن يرى النور فإنه سيكون بمثابة ضرب عصفورين بحجر واحد؛ لأنه سيكون وقودا يزيد من قوة وسرعة الامتداد الروحي الإفريقي في عهد جلالته من جهة، كما أنه سيصبح المغرب -حقا- بهذا المشروع أكبر من أي وقت مضى همزة الوصل التي تربط بين شمال إفريقيا وجنوبها من جهة ثانية، كما أنه سيحوّل المغرب إلى جسر يربط بين إفريقيا وأوروبا على المستوى الاقتصادي من جهة ثالثة.

والجدير بالملاحظة أن كل المراقبين يتساءلون في هذا الموقف كيف نجح المغرب في أن يتمتع بكل هذا النفوذ ويتمكّن من احتلال هذا الوضع المشرف على مستوى القارة الإفريقية في حين أنه ليست من الدول التي تملك ثروات النفط أو الغاز أو غير ذلك من الثروات المعدنية والطبيعية؛ وكيف تمكّن المغرب من النجاح بفضل رأس المال البشري المغربي والموارد البشرية المدربة تدريبا علميا جيدا في ذلك المكان الذي فشل فيه الكثير من الدول التي تملك ثروات طبيعية هائلة أكثر من المغرب. ويعيد المراقبون كل ذلك في خاتمة المطاف إلى السياسات الحكيمة التي تبنّاها الملك محمد السادس. ولا غرو إذاً أن يلفت هذا النجاح والاستقرار في الداخل، وهذا النفوذ السياسي والاقتصادي والامتداد الروحي الإفريقي في الخارج في عهد جلالته مجلة

جون أفريك بمناسبة الذكرى العشرين لاعتلاء جلالته العرش العلوي المجيد. وتخصص لهذا الحدث عنوان عدد خاص للمجلة صاغته بعبارة: «هذه السنوات العشرون التي غيَّرت كل شيء في المغرب»[1].

الخاتمة:

إن ما يمكن استنتاجه في قراءة الامتداد الروحي لإمارة المؤمنين في عهد محمد السادس هو أنه على مستوى الديبلوماسية الروحية، يمكن القول: «إن المغرب يُجيد العزف على الوتر الحساس»، وهو الوتر الروحي والديني، لأن معنَى التعامل مع الشعوب على هذا المستوى هو أن المغرب على اتصال دائم ومنتظم، على الأقل، بشبكة من النخبة والصفوة المؤثرة في البلدان الأعضاء في مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي يزيد عددها اليوم على نصف بلدان القارة الإفريقية؛ كما يتعامل المغرب مع البلدان غير الأعضاء في هذا المضمار بفضل ديبلوماسيتها الروحية المرنة. وبعبارة أخرى، فإن المغرب يتعامل مع الذين يمسكون بزمام الأمور والذين يتفاعلون -على الأقل خمس مرات يوميا- مع الشعوب الإفريقية. وهذه النخبة اليوم من الفئات الأكثر تأثيرا واحتكاكا بسواد الشعب من جهة، وبالقادة

(1) C.F « Ces Vingt ans qui ont changé », in Jeune Afrique, N° 3054, du 21 au 27 juillet 2019, p 01.

وبالزعماء السياسيين وبشيوخ القبائل والعشائر من جهة أخرى. وهذا لا شك سيكون له دور كبير في توسيع هذا الامتداد الروحي لإمارة المؤمنين في القارة الإفريقية.

أما المستويان الآخران، وهما المستوى السياسي والاقتصادي، فيقومان على أساس الثقة والاحترام المتبادل. وقد لفت وزير الخارجية المغربي السابق صلاح الدين مزور الأنظار إلى أهمية روح الخطاب الملكي في الملتقى التجاري بساحل العاج سنة 2014 Forum d'affaires، واقتبس من ذلك على وجه التحديد عبارة هامة وردت فيه، وهي أنه: «يجب أن تثق إفريقيا بنفسها» «L'Afrique doit faire confiance à L'Afrique»

وقد وصف الوزير المغربي العلاقات المغربية الإفريقية بناء على هذا المنطق بأن تطور القطاع الاقتصادي المغربي الحر مرتبط منذ عقود من السنين بقوته وازدهاره على مستوى القارة الإفريقية. ولهذا فإن المغرب لا يأتي إلى إفريقيا لإلقاء الدروس الأخلاقية على الغير، ولكنه يأتي بصفته دولة صديقة لها أهداف واضحة المعالم: ألا وهي التعاون المشترك لصالح جميع الأطراف؛ لأن الاستراتيجية المغربية ليست نتاج ظرفية طارئة، ولا يهدف إلى تحقيق مصالح ضيقة أو عابرة. وإنما يدخل في صلب الأمانة العلمية الملقاة على عاتق جلالته بصفته رئيس دولة فيما يخص النواحي السياسية والاقتصادية من جهة، أو لحماية الملة والدين

والتعريف بالصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، وبقيمه السمحة، القائمة على الاعتدال والتسامح والتعايش السلمي في خدمة الأمن والاستقرار والتنمية بإفريقيا بصفته أميرا للمؤمنين من جهة أخرى.

أمير المؤمنين محمد الخامس، رحمه الله، قائد ثورة الملك والشعب، من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر

د. آمال جلال
رئيس جامعة القرويين

■ مما لا شك فيه أنه ليس من السهولة الحديث عن حياة ملك عظيم والإحاطة بمنجزاته في بضع صفحات أو في دقائق معدودات سيما وأن هذا الملك يعد من العظماء الذين عرفهم العالم في النصف الأول من القرن العشرين، والذي حظيت شخصيته وأعماله بمؤلفات عديدة ومتنوعة اللغات من لدن باحثين مختصين ومؤرخين مرموقين.

فنضال الملك محمد الخامس، رحمه الله، يشكل بطولة رنَّ صداها في مسمع الزمن، واستمر مدويا في موكب الخلود، لما امتازت به شخصية هذا الزعيم العظيم من عبقرية وعز ومجد، مكنته من مجابهة المحن والأحداث الجسام بعزم متين وقلب ثابت وإيمان راسخ، جعلت من كفاحه بجانب شعبه الوفي قصد نيل

البلاد استقلالها، نموذجا للأبطال الذين سيظل التاريخ يذكر، بفخر واعتزاز، إنجازاتهم الرائدة في خضم الأحداث التي شهدها العالم قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها اعتبارا لما تميزت به العلاقات الدولية في هذه الفترة، والمغرب لازال خاضعا لنظام الحماية.

وبالرغم من هذه الظرفية، فقد استطاع الملك محمد الخامس أن يجعل من فترة ملكه مرحلة عظمى تميزت بجلائل الأعمال وعظيم المآثر في ميادين الإرشاد الديني والإصلاح الاجتماعي والكفاح الوطني لتمكين المغرب من الحصول على استقلاله بعد رجوع جلالة الملك من منفاه، مع سعيه المستمر من أجل تَبَوُّئ المملكة المغربية المقام اللائق بها بين الأمم والشعوب.

لذلك، تقتضي معالجة موضوع: «أمير المؤمنين محمد الخامس، رحمه الله، قائد ثورة الملك والشعب، من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»، أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث، حيث نتحدث في المبحث الأول عن محمد الخامس السلطان الشاب المطوق ببيعة شعبه، ونشير في المبحث الثاني إلى محمد الخامس قائد ثورة الملك والشعب، على أن نتطرق في المبحث الثالث إلى محمد الخامس بطل استقلال المغرب ومبدع الجهاد الأكبر.

المبحث الأول: محمد الخامس السـلطان الشاب المطوق ببيعة شعبه:

وُلد سيدي محمد بن يوسف يوم 10 غشت 1909 بالقصر الملكي بفاس، حيث كان والده خليفة لأخيه السلطان مولاي حفيظ بها. ولما أصبح مولاي يوسف سلطانا سنة 1912 وانتقلت العاصمة إلى الرباط، عهد بتعليم ابنه بالقصر الملكي إلى الفقيه محمد لمعمري، الذي سهر على تكوينه في اللغة العربية والعلوم الشرعية وكذا اللغة الفرنسية.

وعند وفاة السلطان مولاي يوسف يوم 17 نونبر 1927، بويع سيدي محمد بن يوسف سلطانا على المغرب يوم 18 نوفمبر 1927 وهو لا يتجاوز الثامنة عشر من عمره. وقد تم اختياره من بين إخوته لما كان يتميز به من الجدية والذكاء والحيوية وحسن الخلق. ورغم حداثة سنه، فقد أدرك السلطان محمد الخامس ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه وحجم الأمانة التي أصبح مطوقا بها كأمير للمؤمنين يقدر تعلق شعبه بجلالته كما يقدر هو ما يكنه لرعاياه من وافر المحبة، وما يبذله من جهد في سبيل نهضة البلاد ومصلحة العباد. مما يجعله ساهرا على حفظ أركان الدين الإسلامي الحنيف ومتمسكا بحبل الله المتين وسلوك صراطه المستقيم. لذلك، أدرك جلالته أن نجاح كل الخطوات التي يخطوها بشعبه متوقف على وجود الرجال المخلصين بجانبه

وإعداد الأطر المغاربة من ذوي الكفاءة بالتشجيع على التعليم وتقدير أهل العلم.

وإذا كانت مبادرات جلالته متعددة في السنوات الموالية لاعتلاء عرش أسلافه المنعمين، فقد تنوعت مع توالي السنين بسبب حرصه على أن تشمل رعايته مجالات مختلفة سواء على الصعيد الوطني الداخلي (أولا) أو على الصعيد الدولي الخارجي (ثانيا).

أولا: على الصعيد الداخلي:

اقتنع السلطان محمد الخامس بأن نهضة المغرب تتطلب مجهودات جبارة في ميادين متعددة فرضتها ظروف البلاد في فترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى واندلاع الثانية مما سيكون له انعكاساته في علاقة جلالته بالإقامة العامة الفرنسية بالمغرب وبالقرارات التي سيتخذها بكل شجاعة باعتباره السلطان الشرعي للبلاد وأمير المؤمنين، وما أكثرها. لذلك سنكتفي بالإشارة إلى أهم المبادرات التي اتخذها جلالته في هذا المجال، وهي على ما يلي:

1. الحث على التعليم:

لاحظ السلطان محمد الخامس أنه لا سبيل في الوصول إلى الأهداف التي كان يصبو إليها مع شعبه الوفي إلا بالإقبال على العلم والإسراع إلى المعرفة. فما من حديث أدلى به جلالته أو

نصيحة أسداها إلا وكان محورها التشجيع على التعليم وإعطاء العلماء المكانة اللائقة بهم. وكمثال على ذلك، فقد قرب إليه في المخزن الشريف عالمين جليلين هما محمد بن العربي العلوي والمدني الحسني كقطبين للثقافة الإسلامية بالمغرب. لذلك كان جلالته يحث على بذل المزيد من المجهودات لتشييد المدارس والمعاهد والمؤسسات الثقافية، التي كان يغتنم فرص تنقلاته بين المدن لتدشينها، وعلى تمكين الفتاة المغربية من نيل نصيبها في التعليم الابتدائي والثانوي مع استعمال جلالته لنفوذه الروحي لإقناع المترددين في هذه المسألة.

2. المدرسة المولوية:

تجسيدا لما يجب أن تكون عليه معاهد العلم بالمغرب، أنشأ السلطان محمد الخامس المدرسة المولوية بالمشور السعيد ليدرس بها أولاده: ولي العهد الأمير مولاي الحسن وأخوه الأمير مولاي عبد الله وكذا الأميرات الجليلات. وقد اختار بنفسه أساتذة الفرنسية والمواد العلمية، وعهد بتدريس اللغة العربية والتاريخ والفقه إلى كل من الأستاذ محمد الفاسي والأستاذ عبد الهادي بوطالب، الأول خريج جامعة السربون بباريس والثاني خريج جامعة القرويين بفاس.

3. المطبعة الملكية:

ومن اهتمام جلالته بالعلم تأسيس جلالته للمطبعة السلطانية بالمشور السعيد، للمساهمة في بعث التراث المغربي القديم وتشجيع الأدباء والفقهاء والأساتذة والمؤلفين على النشر.

4. الاعتناء بجامعة القرويين:

اعتباراً لمكانة جامعة القرويين بفاس وهي أقدم جامعة بالعالم، واعتباراً لأهميتها الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فقد قرر جلالة محمد الخامس أن تدخل هذه الجامعة في عهد التجديد والإصلاح، مع احتفاظها بطابعها الديني، لتنفتح على تدريس علوم جديدة على طريقة الجامعات الشرقية العربية. وفي هذا الصدد يقول جلالته في خطابه الذي ألقاه بفاس يوم 16 يونيو 1941: «علمنا ما لجامع القرويين من سالف المجد في حفظ مهجة العلم الإسلامي، وما تخرج منه من الفحول الذين كانوا تيجان فخر بمفرق الدهر في طي عهود التاريخ المغربي، فما علمنا وسيلة ترد شبابه وعمارة دروسه وازدهار العلم به إلا اتخذناها».

وزيادة في اهتمام جلالة محمد الخامس بوضع أسس النهضة الثقافية، فقد ألقى بجامع القرويين يوم 28 يونيو 1943 خطابا ساميا أشار فيه إلى بعض المشاكل التي كانت تعترض السير الطبيعي للجامعة «علماء يقلون، وطلبة يتشتتون، علوم تنقص

بموت مزاولها، وقلة ذات اليد تلزم المدرسين أن يهجروا العلم للارتزاق بمهن أخرى». لذلك قرر جلالته تأسيس المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية بالأعتاب الشريفة، ليباشر تحت إشرافه إنشاء نظام جديد لجامعة القرويين. فرتب مزاولة العلم في ثلاث طبقات ابتدائية وثانوية ونهائية. وحدد لكل طبقة ما يقرأ بها من العلوم مع افتتاح خزانة الكتب وإصلاح مدارس سكنى الطلبة وإنارتها. ولم يفت جلالته أن يشير في نفس الخطاب أنه وجه جهوده للنهوض بجامعة ابن يوسف بمراكش، فشملتها عنايته حتى تم نظامها على نمط نظام القرويين من كل الوجوه.

وإذا كان الخطابان المشار إليهما أعلاه قدما بمناسبة اختتام سنتين دراسيتين، فقد أبى جلالته إلا أن يلقي خطابا ساميا ثالثا بمناسبة افتتاح الدروس بجامعة القرويين يوم 16 أكتوبر 1946 ورد فيه: «...وأن لجامعة القرويين أن تشرق شمسها، ويلوح نجم سعدها الوهاج، وتثمر أحسن الثمار بإذن ربها، فجئنا حاملين لكم عبارات التهاني مشجعين للمدرسين والطلبة بنيل كل الأماني....».

وقد شملت عناية جلالته بالقرويين الوضعية المادية لأساتذتها، فقرر الزيادة في رواتب العلماء كما هو وارد في خطابه السامي الأول، وهو ما أكده في خطابه الثاني حيث أشار: «فلسنا نعلم طريقا لتحسين أحوالهم إلا سلكناه، ولا سبيل يضمن لهم السعادة إلا مهدناه». ولذلك فقد نصح العلماء «بألا يكتفوا بإلقاء

الدروس الاعتيادية، بل ينبغي لهم الاجتهاد في المطالعة وتحسين طرق التدريس ومتابعة الترقي في أسلوب التعليم مع المثابرة على البحث والتنقيب في كل وسيلة تسهل تبليغ العلم للطلبة». وفي هذا السبيل نجد جلالته يتبرع من ماله الخاص لإغناء خزانة القرويين باقتناء كتب جديدة، ولتحسين كل السبل الموصلة لنشر العلم وإدراك نتائجه.

5. حماية الرعايا المغاربة اليهود:

من المعلوم أنه قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية في فاتح شتنبر 1939 تعرض اليهود في ألمانيا إلى مضايقات متعددة من النظام النازي الذي تزعمه هتلر منذ سنة 1933 حيث وقع منعهم من تقلد بعض الوظائف أو تعاطي بعض المهن مع التضييق على تجارتهم بل ومحاربة أماكن عبادتهم، مما جعل الكثير منهم يفرون نحو دول أخرى.

ومعلوم أن فرنسا التي أعلنت الحرب على ألمانيا في نفس التاريخ ستنهزم في شهر يونيو 1940 وسيصبح ترابها مقسما إلى جزءين: القسم المحتل من القوات النازية ويشكل الجزء الأكبر من خريطتها، والقسم الأصغر الذي شمل فرنسا الحرة. وإذا كانت الحكومة الفرنسية بإيعاز من المارشال بيتان قد أبرمت اتفاقية الهدنة مع ألمانيا، مضطرة إلى نقل إدارتها إلى المنطقة الحرة، بوردو وفيشي، فقد أبانت عن إمكانية استعدادها

للتعاون مع السلطات الألمانية ومن ذلك أنها انخرطت في حملات التضييق على اليهود الفرنسيين بإحصائهم وبإلزامهم بحمل شارة (نجمة سداسية صفراء) على صدورهم ثم المنع من ممارسة بعض المهن مع التضييق على أماكن العبادة. وقد ترتب عن هذه الحالة فرار الكثير من الفرنسيين اليهود في ظروف صعبة وشاقة من جراء المراقبة على التنقل من السلطات الألمانية. أما اليهود الذين لم يتمكنوا من الفرار خلال سنتي 1941 و1942 فقد كانوا يترقبون يوميا إلقاء القبض عليهم وعلى أفراد أسرهم بسبب تعاون الشرطة الفرنسية مع نظيرتها الألمانية. وقد ألقي القبض على الآلاف من الأسر بشيوخها ورجالها ونسائها وأطفالها، ووقع ترحيلها إلى معسكرات سجنية في ألمانيا وبولونيا حيث كان مصير أغلبية المعتقلين الموت بسبب ظروف الاعتقال والأشغال الشاقة.

وخلافاً لما وقع في فرنسا المحتلة، فلم يتعرض اليهود في المغرب لأي أذى وظلوا يمارسون أنشطتهم المهنية وشعائرهم الدينية بكل حرية. فعين أمير المؤمنين جلالة محمد الخامس تحرس كل رعاياه، لا فرق بين مسلمين ويهود، ولذلك ظلوا في مأمن من خطر تهجيرهم القسري إلى فرنسا ومنها إلى ألمانيا، حين رفض جلالته وضع طابعه الشريف على مشروع ظهير اقتبسته سلطات الحماية الفرنسية من قوانين فيشي، اعتقاداً منها أن هذا القانون قد يطبق أيضا على اليهود بالمغرب. وقد كان هذا الموقف

النبيل لجلالة السلطان محمد الخامس إشارة قوية لفرنسا التي تعي جيداً مساندة جلالته للجانب الفرنسي عند المحنة في يونيو 1940 عندما تعرضت فرنسا للهزيمة على يد القوات النازية. وعليه فلن يصاب أي مواطن مغربي يهودي بما أصاب يهود فرنسا. فأمير المؤمنين جلالة السلطان محمد الخامس صان حق رعاياه اليهود في الحياة (قبل الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان في ديسمبر 1948)، وهذا من حفظ النفس، وضمن لهم ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية، وهذا من حفظ الدين، كما ضمن لهم الاستمرار في مزاولة أنشطتهم المهنية المختلفة وهذا من حفظ المال. وقد كان لهذا الموقف الملكي السامي صداه في المحافل الدولية آنذاك.

6. تقديم طلب الاستقلال:

شكل تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال المؤرخة في 11 يناير 1944 وقبولها من طرف جلالة السلطان محمد الخامس، وعرضها على الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب وعلى قنصليات الدول الأجنبية بالرباط، حدثا بارزا في درب الكفاح الوطني من أجل القضية المغربية، كما جسد التحام العرش بالشعب في مسألة مصيرية تتعلق باستقلال المغرب وحريته. لكن سلطات الحماية الفرنسية لم تتعامل مع هذا الطلب المشروع بالموضوعية اللازمة لما اعتقلت الكثير من رجال الحركة الوطنية. وقد اندلعت

بسبب هذه الاعتقالات التعسفية مظاهرات شعبية في جل المدن المغربية قمعتها القوات الاستعمارية بكل عنف، مما خلف العديد من القتلى والجرحى بالإضافة إلى اعتقالات في صفوف المتظاهرين والنطق بأحكام قاسية في حقهم بلغت أحيانا تنفيذ حكم الإعدام في بعض من قادوا هذه المظاهرات.

وقد وعى جلالة السلطان بأهمية التحام عرشه بشعبه الوفي، فاستقر عزمه على أن لا يفوت فرصة سانحة دون المطالبة باستقلال المغرب إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي كما في الخطاب التاريخي بطنجة.

7. خطاب طنجة التاريخي:

لئن كانت موافقة جلالة الملك على وثيقة المطالبة بالاستقلال تمت في السنة السابقة على نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن زيارته لمدينة طنجة تمت في السنة الثانية الموالية لنهاية هذه الحرب أي في فترة أصبحت فيها العلاقات الدولية على غير ما كانت عليه من قبل. وشعوراً من جلالة الملك بهذه الظرفية، فقد قر عزمه على القيام بزيارة مدينة طنجة في 9 ابريل 1947. ومعلوم أن المغرب خلال عهد الحماية كان مقسماً إلى ثلاث مناطق: منطقة الحماية الفرنسية، ومنطقة الحماية الإسبانية، ومنطقة طنجة الدولية. وبتوجهه إلى مدينة طنجة، فقد أراد جلالته أن يبين لسلطات الحماية بأن طنجة هي جزء لا يتجزأ من التراب المغربي وأن تسييرها هو الذي

يكتسي الصفة الدولية. ورغم أن الإقامة العامة لم تعارض في هذه الرحلة، فإن بعض المنابر الفرنسية لم تكن راضية عليها لأنها كانت ترى أن سفر جلالة السلطان لطنجة هو تقوية عظيمة لمركزه الدولي وفرصة لربط صلات مع دول قد تكون لها في المستقبل مصالح مغايرة لمصالح فرنسا.

لقد خصص سكان مدينة طنجة استقبالا منقطع النظير لجلالة السلطان عند وصوله يوم 9 أبريل 1947 كدليل على تعلقهم بجلالته الشريفة وما يكنُّونه له من عظيم المحبة والتقدير باعتبارهم رعاياه يقيمون في طنجة كجزء لا يتجزأ من تراب وطنهم المغرب.

وقد اتسمت هذه الزيارة بالخطاب التاريخي الذي ألقاه جلالته بهذه المناسبة حيث أوضح من خلاله لشعبه الوفي ولسلطات الحماية وللمجتمع الدولي إرادة المغرب وحقه في استرجاع استقلاله مع ضمان وحدته الترابية. وهو ما شكل إشارة واضحة للحركة الوطنية في السير وراء جلالته لبلوغ هذا الهدف. ويمكن القول إنه بسبب ما صدح به هذا الخطاب الملكي ستتأزم العلاقة بين جلالته والإقامة العامة الفرنسية. وقد كان مسك الختام في هذه الزيارة الميمونة هو خطبة الجمعة التي ألقاها جلالته في جموع المصلين بالمسجد الأعظم كدليل على الروابط المتينة التي تجمع جلالته كأمير المؤمنين برعاياه أينما كانوا فوق التراب المغربي.

ثانيا: على الصعيد الخارجي:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في فاتح شهر شتنبر 1939 وأعلنت كل من فرنسا وأنجلترا الحرب على ألمانيا، لم يتردد جلالة السلطان محمد الخامس في مساندة فرنسا دخول الحرب دفاعا عن الحرية والديمقراطية. وقد فطن جلالته إلى أن الظرفية العالمية المترتبة على اتساع رقعة هذه الحرب تدعو إلى التحرر خصوصا بعد إنزال القوات الأمريكية بالمغرب أواخر 1942. لذلك، سيستغل جلالته كل مناسبة سانحة للدفاع عن موقف المغرب وتطلعه إلى إنهاء عهد الحماية واسترجاع استقلال البلاد. وقد تجلى ذلك في اللقاءات التي كانت لجلالته مع قادة بعض الدول.

1. لقاء الدار البيضاء:

أُخبر جلالة السلطان محمد الخامس سرّاً في شهر يناير 1943 بأن رئيس الولايات المتحدة روزفلت ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل والجنرال دوكول عن فرنسا الحرة قد اختاروا مدينة الدار البيضاء لعقد اجتماع يتدارسون فيه خطط متابعة الحرب وكذا وضع تصور لما يجب أن يكون عليه العالم لما بعد الحرب.

وفي حفلة عشاء مقامة على شرف الضيوف، جلس جلالته، الذي كان مرفوقاً بولي العهد الأمير مولاي الحسن وعمره 13 سنة

عهدئذ، إلى جانب الرؤساء كسلطان وكزعيم وكأمير للمؤمنين يشارك في مباحثات دول الحلفاء من أجل تحرير فرنسا (وهي الدولة الحامية للمغرب) من قبضة النازية.

وقد تحدث الرئيس روزفلت لجلالته عن نظريته في تدبير الحرب وعن أمله في تنظيم العالم، بعد انتصار الحلفاء، أي عالم تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. وقد عبر جلالته بدوره للضيوف عما يؤمله لمملكته من رقي وتطور وتشوف لنيل استقلال مبني على أسس هذا النظام الجديد الذي ينبغي أن يحل محل النظم العتيقة التي لم تعد صالحة لضبط العلاقات الدولية.

2. زيارة باريس سنة 1945:

في يونيو 1945 استدعي جلالة السلطان لزيارة فرنسا. ولم تكن هذه أول رحلة لجلالته بل سبق له قبل الحرب أن زار عدة مرات مدنا فرنسية، حيث شارك في الزيارة الرسمية التي قام بها السلطان مولاي يوسف إلى فرنسا سنة 1926 بمناسبة تدشين مسجد باريس. وتأتي هذه الزيارة في الشهر الثاني الموالي لنهاية الحرب العالمية الثانية استجابة للدعوة التي وجهها لجلالته الرئيس الفرنسي شارل دوكول. فهي دعوة من رئيس دولة إلى رئيس دولة لكي يشارك جلالته في احتفالات التحرير، ولحضور الاستعراض العسكري الذي ترأسه الجنرال دوكول، حيث

قام بتوشيح جلالته بوسام رفيق التحرير اعترافا بالجهود التي بذلها والشجاعة التي ميزت وقوفه إلى جانب فرنسا في محنتها، واعترافا للجنود المغاربة بمشاركتهم وتضحياتهم في الحرب في صفوف الجيش الفرنسي. وقد كان جلالته هو الشخصية العربية والمسلمة الوحيدة التي حظيت بوسام رفيق التحرير.

وخلال هذه الزيارة، طلب جلالته كرئيس دولة يخاطب رئيس دولة، تغيير المقيم العام كابريل بيو لتصريحاته المسيئة للمغرب. الأمر الذي تم في شهر مارس 1946 بتعيين إيريك لابون مقيما جديدا بالمغرب. كما أكد جلالته للجنرال دوكول على رغبة المغرب في تغيير نظام الحماية مواكبة لما سيكون عليه النظام العالمي بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية. فكان جواب الجنرال أن الموضوع في حاجة إلى دراسة دقيقة من أجل وضع اتفاق جديد يراعي ما يطرأ من مستجدات بعد المصادقة على دستور الجمهورية الرابعة.

3. زيارة باريس لعرض القضية المغربية أكتوبر 1950:

عندما وجه رئيس الجمهورية الفرنسية السيد فانسان أريول الدعوة إلى جلالة السلطان للقيام بزيارة رسمية لفرنسا، كانت العلاقة بين السلطان وبجانبه الحركة الوطنية من جهة والإقامة العامة من جهة أخرى تعرف شدا وجذبا، وذلك منذ موافقة جلالته على وثيقة المطالبة بالاستقلال في يناير 1944 والتي

أعقبها خطاب طنجة في أبريل 1947. وقد قبل جلالة السلطان هذه الدعوة واعتبر زيارته لفرنسا في أكتوبر 1950 أحسن مناسبة لكي يعرض بصراحة ووضوح أمام الرئيس الفرنسي ورئيس الحكومة السيد بليفن ووزير الخارجية السيد شومان، قضايا العلاقات المغربية الفرنسية في ضوء التطور الذي طرأ على المناخ الدولي في عالم ما بعد الحرب، وحتى يقتنع المقيم العام الجنرال جوان، الذي يحضر اللقاء، بعدالة القضية المغربية. لذلك قدم جلالته لقصر الإيليزي المذكرة الأولى بعد انتهاء حفل العشاء المقامة على شرفه. وكان رد وزير الخارجية السيد شومان أنه يقدر نضال ملك المغرب في سبيل شعبه حق قدره وأنه معجب بهذا الإمام الديني والرئيس السياسي الذي جعل سعادة شعبه شرطا أساسيا لتمام دينه وعقيدته. أما الجنرال جوان فقد فطن إلى نبل جلالته الذي عرف كيف يرتفع فوق الحزازات بين القصر الملكي والإقامة العامة طيلة ثلاث سنوات، فلم يشر إلى هذا الموضوع ولم يلمح إلى إمكانية تغيير المقيم العام. وفي خضم الاحتفالات المقامة على شرف جلالة السلطان في باريس، فقد اغتنم جلالته الفرصة لزيارة مسجد باريس وأداء صلاة الجمعة به والاتصال بالجالية المغربية والإسلامية بباريس، والاجتماع بطلبة شمال إفريقيا.

وقد جاء الجواب على المذكرة الأولى في شكل محتشم يتضمن اقتراحات للقضاء على سوء التفاهم بين القصر الملكي والإقامة

العامة. فما كان من جلالته إلا تقديم مذكرة ثانية، معززة للأولى توضح ما يأمل المغرب تحقيقه ألا وهو تعديل معاهدة الحماية تعديلا جوهريا يكون مرحلة انتقالية إلى استقلال المغرب الداخلي ثم إلى استقلاله التام.

وفي ختام هذه الزيارة نشر المكتب الملكي بيانا أعلن فيه وجود خلاف بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية. وأن الجانب المغربي مازال يؤمل الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين. وبذلك اعتبر جلالته أن رحلته إلى فرنسا، وإن لم تحقق الهدف المنشود، فهي تبقى برهانا واضحا ودليلا قاطعا على أن الشعب المغربي بقيادة جلالته عمل كل ما في وسعه من تفاهم وتسامح للوصول إلى اتفاق مع السلطات الفرنسية على أسس رزينة ومعتدلة للسير بالشعب المغربي إلى المرتبة اللائقة به.

وقد خصصت الجماهير الشعبية لجلالة السلطان استقبالا رائعا عند رجوعه إلى أرض الوطن معبرة عن تشبثها بجلالته كقائد عبقري ماسك بالسلطة الشرعية في الوطن للسير به نحو الاعتراف بحقه في نيل استقلاله وتسيير شؤونه بنفسه، رغم الأشواك التي وضعها الخونة في طريق جلالته والدسائس التي تدبر ضد خطته. لكن الرجال العظام لا تزيدهم المشاكل إلا ثباتا، والعراقيل إلا عزما وقوة كما سنرى في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: محمد الخامس قائد ثورة الملك والشعب:

تميزت نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات بتوتر العلاقات ما بين القصر الملكي والإقامة العامة. فبينما كان صاحب الجلالة محمد الخامس يرى أن الدفاع عن حرية البلاد ورفاهية شعبه تعد من أوجب الواجبات التي يعتز بها لأنه أشد الناس حرصا على أن يفي بما عاهد الله عليه من أمانة حفظ الدين وصون كرامة المواطنين وتحرير الوطن، فإن الإقامة العامة لم تكن تنظر إلى مثل هذه المطالب أو المواقف بعين الرضى بضغط من كبار المعمرين وأصحاب المصالح من الوجود الفرنسي بالمغرب، وكذا بضغط من بعض الخونة المغاربة الذين صاروا يفضلون استمرار نظام الحماية بسبب المنافع الكبيرة التي تضمنها لهم الإدارة الفرنسية. ومن ثم كانت المؤامرة على السلطان (أولا) والتي انتهت بنفيه خارج الوطن (ثانيا).

أولا: المؤامرة على السلطان:

عند رجوع جلالة محمد الخامس من سفره إلى فرنسا إلى أرض الوطن، لم يكن الباشا التهامي الكلاوي في استقبال جلالته، ذلك أنه رغب في البقاء بضعة أسابيع أخرى في باريس بعد انتهاء الزيارة الملكية. وقد أفادت بعض الصحف الفرنسية أن التهامي الكلاوي وابن الهاشمي العيادي قد قاما بزيارة لرئيس الجمهورية الفرنسية للتعبير له عن عدم موافقتهما على روح

المذكرة السلطانية وعلى مطالبها وينوهان بالسياسة التي تقوم بها إدارة الحماية بالمغرب والتي برهنت على صلاحيتها. وبذلك فقد فهم الناس أن بقاء التهامي الكلاوي بباريس لم يكن تعزيزا لموقف ملكه والسير في الطريق الذي نهجه، بل كان لخدمة خصومه.

وقد برهن جلالة محمد الخامس عن تشبثه بمواقفه المؤيدة للحركة الوطنية، فوكل إلى الصدر الأعظم محمد المقري بإخبار صهره الكلاوي بأنه غير مرغوب فيه في القصر حتى إشعار آخر. وقد كان هذا الطرد فرصة سانحة استغلها المقيم العام للدفع بالكلاوي إلى تشكيل جبهة ضد السلطان.

اغتنم التهامي الكلاوي هذه الظرفية وصار يتجول في المغرب بتسهيل من سلطات الحماية معتبرا نفسه رئيسا سياسيا وزعيما دينيا، واتصل بالباشوات والعلماء طالبا منهم الانضمام إلى جهوده لمحاربة الحركة الوطنية. كما سعى إلى العلماء في العاصمة العلمية بفاس بغية التأثير عليهم. ولقد كان جواب علماء القرويين جديرا بمكانتهم العلمية وبما يليق بتاريخ هذه الجامعة المحروسة التي أحاطها جلالة محمد الخامس بكامل رعايته ووافر عنايته، فشدوا الرحلة إلى الرباط قاصدين أعتاب جلالته ليعبروا عن ولائهم وإخلاصهم لملكهم وحاملين عرائض الاستنكار لما قام به باشا مراكش. وقد حذا حذوهم في ذلك في ذلك علماء من الرباط ومكناس وحتى من مراكش تأكيدا منهم على تشبثهم ببيعتهم لملكهم الشرعي.

وإذا كانت تنقلات التهامي الكلاوي في كثير من المدن المغربية تتم بمساعدة سلطات الحماية، فإن الإقامة العامة أرادت أن تضفي نوعا من الشرعية على مسألة إزاحة الملك الشرعي بمبادرة من الأعيان وعموم من يحسب من أهل الحل والعقد، ولذلك ساهمت في تنظيم لقاءين رصدت لهما زخما إعلاميا وحضورا مكثفا وكأن الأمر يتعلق بمبادرة مغربية مغربية مشروعة. فقد نظم اللقاء الأول بفاس في أبريل 1953 باسم: «اجتماع اتحاد الزوايا بالشمال الإفريقي» وتزعمه عبد الحي الكتاني شيخ الطريقة الكتانية، وكان معظم المدعوين له من ورثة المشيخة الصوفية من الأميين وأشباه الأميين، بالإضافة للباشوات وممثلي الإقامة العامة، وأسفر عن تقديم عريضة خلع السلطان محمد الخامس. وقد جاء رد علماء فاس في الحين، حيث انعقد لقاء هام لعلماء القرويين استنكروا فيه هذه العريضة مؤكدين من جديد تعلقهم ببيعتهم لجلالة الملك محمد الخامس الملك الشرعي للبلاد.

أما اللقاء الثاني، فقد نظم بمراكش في ماي 1953 بحضور الباشوات والقياد الخاضعين لنفوذ الباشا التهامي الكلاوي وانتهى بتقديم عريضة للإقامة الفرنسية حررت بإملاء منها تتضمن إزاحة الملك الشرعي عن العرش.

وفي هذا الصدد أصدر التهامي الكلاوي في يوم 19 ماي 1953 بيانا أعرب فيه عن صداقته وإخلاصه لفرنسا، مؤكدا أنه: «إما أن تبادر فرنسا بإبعاد محمد الخامس أو أن تستعد هي للرحيل».

وبعد أن افتضحت مؤامرة الكلاوي ضد جلالة محمد الخامس، أصدر العلامة محمد بن العربي العلوي فتوى بكفر الكلاوي ومن معه، وإباحة دمائهم وهي الفتوى التي تبناها 300 عالم من كل أنحاء المغرب، وعززتها فيما بعد فتوى علماء الأزهر بكفر الكلاوي ومروقه.

ثانيا: نفي جلالة السلطان محمد الخامس:

1. قبل 20 غشت 1953:

لم يعبأ التهامي الكلاوي وعبد الحي الكتاني بعريضة العلماء الأوفياء لجلالة الملك، بل صمما العزم بمساعدة الإقامة العامة على عزل السلطان الشرعي. فقد استطاع الكلاوي أن يقنع الحكومة الفرنسية بأن فرنسا لا يمكنها أن تحتفظ بامتيازاتها بالمغرب مادام محمد الخامس هو الجالس على العرش. ولذلك سيعمل، المقيم العام الذي أعطى تعليماته، على قمع المظاهرات الشعبية التي اندلعت في جل المدن المغربية هاتفة بحياة الملك، في منتصف شهر غشت 1953، على الإسراع بتنفيذ خطة الكلاوي الرامية إلى أن بقاء الإدارة الفرنسية رهين بإبعاد السلطان محمد الخامس عن عرشه.

فقد حل المقيم العام كيوم بباريس يوم 19 غشت 1953 واستُقْبِل من وزير الخارجية بيدو قبل اجتماع المجلس الوزاري الفرنسي في نفس اليوم. وقد أكد وزير الخارجية أمام هذا المجلس وجهة نظر كيوم، بأن صار لزوما على الحكومة الفرنسية أن تختار بين محمد الخامس ملك المغرب وبجانبه الحركة الوطنية، وبين الكلاوي وحركة القياد والباشوات. وإن كانت الحكومة الفرنسية لم تمارس اختيارا واضحا بين الطرفين، فقد أعطت تعليماتها لممثلها بالرباط المقيم العام كيوم لاتخاذ التدابير التي يراها ضرورية.

2. 20 غشت 1953:

وفي مساء يوم 19 غشت، عاد كيوم من فرنسا إلى المغرب بعد أن استدعى الكلاوي لمقابلته في الدار البيضاء، الشيء الذي تم في الصباح الباكر من يوم 20 غشت 1953 حيث تقرر التعجيل بتطويق الرباط بعد إرسال عدد من فرسان القبائل في اتجاه العاصمة. وما إن استيقظ سكان الرباط حتى وجدوا مدينتهم تعج بالمصفحات والسيارات العسكرية مع تحليق طائرات عسكرية لمراقبة حركة السكان.

وفي منتصف النهار اتصل المقيم العام تليفونيا بباريس لإطلاع الحكومة الفرنسية على نتيجة محادثاته مع الكلاوي، علما بأن هذا الأخير يرفض أي تساهل مع القصر مفضلا السير

إلى النهاية، وأن فرسان القبائل تحاصر الرباط وعددا من المدن المغربية، وأن البلاد، حسب كيوم، على وشك حرب مدنية إن لم تسمح الحكومة الفرنسية للمقيم العام باتخاذ القرار المناسب. عندها أخبر هذا الأخير بأن الحكومة الفرنسية تفوض له الأمر لاتخاذ التدبير الحاسم. وبإنهاء محادثته مع باريس، اتصل كيوم بالقصر الملكي ليعلم صاحب الجلالة بأنه يريد مقابلته في الحين. وفي الساعة الثانية بعد الزوال وصل كيوم إلى القصر مصحوبا برئيس الأمن دون أن يترك لجلالته الوقت الكافي لارتداء اللباس الذي يقتضيه البروتوكول. ثم تقدم نحو العاهل مصرحا «بأن المحافظة على الأمن في المغرب تحتم إبعاده مع ابنيه مولاي الحسن ومولاي عبد الله، وطالبا منه أن يوقع على وثيقة يتنازل فيها عن العرش. وبشجاعة الأبطال، أفهم صاحب الجلالة المقيم العام أنه لن يتنازل عن أي حق من حقوقه لأنه مطوق ببيعة شعبه، وما على المقيم العام إلا أن ينفذ الأوامر الصادرة له. وبإشارة من كيوم اقترب مدير الأمن من صاحب الجلالة ووضع يده على كتفه مشعرا إياه بالخروج في الحين. ثم جاء الأميران مولاي الحسن ومولاي عبد الله، فانضما إلى والدهما وخرج الثلاثة يحيط بهم ضباط شاهرين المسدسات، ثم ركبوا سيارة عبرت المشور وسط المصفحات واتجهت نحو المطار العسكري بالسويسي. وقد أفهم مولاي الحسن السلطات بأن حالة والده الصحية لا تسمح له

بالسفر جوا، فتم استدعاء الطبيب الخاص للملك الذي طلب بأن يسمح له بفحص جلالته إلا أن طلبه قوبل بالرفض التام.

وصعد صاحب الجلالة محمد الخامس والأميران إلى الطائرة العسكرية وكانت الساعة تشير إلى الثالثة والنصف عصرا عندما ارتفعت الطائرة في سماء الرباط متوجهة إلى كورسيكا.

وبإقدامه على نفي الملك الشرعي وإبعاده عن بلاده، ظن كيوم أن خطة الكلاوي هي التي انتصرت. فقد تم ترحيل الملك ونصب ابن عرفة سلطانا صوريا محله مما يساعد على استمرار نظام الحماية. فهل يعد هذا انتصارا أم كان بداية لثورة شعبية بطلها ملك مخلص لعقيدته ضحى بالغالي والنفيس من أجل تحرير بلاده؟

وبعد إذاعة خبر نفي جلالة الملك، هبت الجماهير الشعبية بكل تلقائية في جل المدن لتسير في مظاهرات احتجاجية رافعة صور جلالته مع العلم المغربي ومنددة بقرار الإقامة العامة، وهاتفة بحياة عاهل البلاد: يحيا الملك محمد الخامس، وذلك رغم الحصار الأمني والعسكري الذي فرضته سلطات الحماية في هذه المدن، كدليل على أن الشعب المغربي بكل مكوناته يرفض قرار نفي الملك الشرعي وهو مستعد لبذل كل التضحيات من أجل إرجاع الملك إلى عرشه واستقلال البلاد.

لقد اعتقد الخونة ومعهم المقيم العام كيوم أن قرار إبعاد الملك عن عرشه وتنصيب السلطان الدمية ابن عرفة محله سيدخل البلاد في عهد جديد مؤطر باستمرار الحماية الفرنسية الضامنة لمصالحها ومصالح الخونة في المغرب. لكن يوم 20 غشت 1953 سيأتي بعكس النتائج التي كانت تتوقعها الإقامة العامة. فقد كان هذا اليوم إيذانا بثورة شعبية أعطى انطلاقتها الملك الشرعي للبلاد وهو في طريقه إلى منفاه بسبب رفضه التنازل عن الأمانة التي طوقه بها شعبه الوفي: إنها إذن ثورة الملك والشعب.

وفي نفس اليوم وقبل وصول الطائرة التي تقل جلالة الملك محمد الخامس إلى كورسيكا، وجه الزعيم الوطني وأحد علماء القرويين الأستاذ علال الفاسي من إذاعة صوت العرب بالقاهرة نداء اشتهر باسم نداء القاهرة صرح فيه أنه «لا مفاوضة قبل رجوع الملك وإعلان الاستقلال لأن الملك محمد الخامس أكبر من أن يظل على عرش تظله حماية أجنبية. وأكد في ندائه أنه، كواحد من علماء القرويين الذين يبايعون السلاطين، يظل متشبثا بالملك الشرعي وبولي عهده الأمير مولاي الحسن ولا يعترف بالسلطان الصوري الذي نصبته السلطات الفرنسية باسمها وباسم أذنابها أو من ترغمهم بالقوة على ذلك. ومن ثم دعا المغاربة إلى نهج أسلوب الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري بالمغرب، للذب عن كرامة الملك الشرعي وإعادته إلى عرشه عالي الرأس موفور الكرامة.

3. ما بعد 20 غشت 1953:

شعوراً من إدارة الحماية الفرنسية بأهمية دور علماء القرويين في التوقيع على بيعة سلاطين المغرب، فقد لجأت إلى تهديدهم بعد تنصيب ابن عرفة من أجل توقيع البيعة المحررة من الخونة بمساعدة الإقامة العامة. وقد رفض معظم العلماء التوقيع على البيعة باعتبارهم مازالوا متمسكين ببيعتهم لملكهم الشرعي، حتى وإن عرّضهم موقفهم إلى التوقيف عن مزاولة وظائفهم أو الزج بهم في السجون. وفي هذا الصدد قال الشيخ محمد بن العربي العلوي: «إذا أردتم توقيعي فيمكنكم أن تقطعوا يدي وتوقعوا بها». أما بعض العلماء الذين وقّعوا تحت التهديد خوفا من قطع أرزاقهم أو اعتقالهم، فقد اعتبروا أن توقيعهم تحت الإكراه يعتبر لاغياً شرعاً بناء على فتوى الإمام مالك بأن يمين المكره وبيعته لا تجوز شرعا ولا يُعتدّ بها.

ونتيجة للأعمال البطولية التي نفذها رجال المقاومة والفدائيون وما خلفته من أضرار في صفوف الخونة وفي أرواح وممتلكات المعمرين ورموز الوجود الفرنسي بالمغرب، كرد فعل طبيعي على نفي الملك الشرعي للبلاد، سعت السلطات الفرنسية من جديد إلى علماء القرويين في أواخر سنة 1953 من أجل التوقيع على فتوى تدين أعمال الفدائيين، باعتبارها أعمالا إرهابية. لكنهم رفضوا التوقيع مما اضطرت معه سلطات الإقامة

العامة الفرنسية، بعد اعتقال عدد من العلماء في فاس والرباط، إلى نشر الفتوى من غير توقيع، وهي الفتوى التي تعرف تاريخيا باسم الفتوى الفرنسية.

واعتقاداً من سلطات الحماية بأن وجود الملك محمد الخامس في منفاه بكورسيكا يجعله نسبيا قريبا من المغرب مما يكون له تأثيره المباشر على شعبه، فقد قررت تنقيله مع أسرته من منفاه بفرنسا إلى أبعد نقطة في جنوب شرق إفريقيا بمستعمرة فرنسية في مدينة انتسيرابي في جزيرة مدغشقر. ورغم بعد المسافة، فقد كان جلالته يتابع أحداث وطنه العزيز باستمرار، ويلتقط الأخبار عبر جهاز الراديو، بعد أن أصبح يعيش وضعه في منفاه البعيد مع أسرته الشريفة بصبر المؤمنين وبإيمانه القوي لكون شعبه الوفي مازال متشبثا بعرشه ومطالبا بنيل البلاد لاستقلالها.

وبدوره صار الشعب المغربي شغوفا بالتقاط الأخبار المرتبطة بوجود عاهله في منفاه، سيما وأن سكان مدينة انتسيرابي كانوا معجبين بشخصية جلالة الملك، ويهبّون دوما للسلام عليه والتبرك منه كأمير للمؤمنين حين يمر في أسواقهم أو يصلي بهم ويلقي خطبة الجمعة في المسجد، هذه الخطبة التي كان يتولى ترجمتها إلى الفرنسية ولي العهد الأمير مولاي الحسن. وكلما علم المغاربة بأخبار ملكهم في المنفى وتتبعوها بكل اهتمام، إلا وازدادوا

تعلقا بعرشه. ومن ثم فلا غرابة أن تتوالى الحركات الاحتجاجية والمظاهرات والإضرابات التي كانت تقمعها السلطات الفرنسية بالاعتقالات في صفوف رجال المقاومة مع تعذيبهم وتقديمهم لمحاكمات تنتهي بإصدار أحكام قاسية بلغت درجة الإعدام في حق من قدموا حياتهم فداء لملكهم الشرعي ولوطنهم العزيز.

ومن ثبات المواطنين على ولائهم، فقد كان بعض الخطباء يلقون خطاب الجمعة بكل شجاعة باسم محمد الخامس في بعض مساجد المملكة كما في ضريح مولاي إدريس وجامع القرويين بفاس، حيث ينطلق المصلون بأعداد غفيرة بعد انتهاء الصلاة في مظاهرات تواجهها السلطات الفرنسية بأساليبها المعهودة في القمع. وبما أن هذه السلطات لم تستوعب بعد الإرادة الوطنية للمغاربة، فقد قاد رموز الحركة الوطنية معارك سياسية في كثير من العواصم كالقاهرة ومدريد وروما ونيويورك وحتى باريس، من أجل رجوع الملك محمد الخامس إلى عرشه وإعلان استقلال المغرب كحل عادل من أجل معالجة ما كان يعرف آنذاك بالمسألة المغربية.

وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية أضحت لا تمانع في إبعاد السلطان الدمية بن عرفة عن العرش، فقد ظلت متمسكة باستبعاد عودة الملك إلى عرشه مدعية أنها جادة في البحث عن حل وسط تقترحه في محادثات إيكس ليبان مع بعض السياسيين من الحركة الوطنية.

وعلى إثر التحولات التي عرفها العالم في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ومن أهمها مؤتمر باندونغ في أبريل 1955، وكذا الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الفرنسية، وجدت هذه الأخيرة نفسها مضطرة بقبول إبعاد بن عرفة عن العرش وفتح مفاوضات مع السلطان الشرعي في منفاه. وقد انتهت هذه المفاوضات إلى الاتفاق على عودة الملك إلى فرنسا ومنها إلى المغرب بعد المحادثات التي سيجريها مع أعضاء من الحكومة الفرنسية وكذا مع مجموعة من الوطنيين أحزابا وأفرادا. وإذا كان الحق يعلو ولا يعلى عليه، فإن باشا مراكش التهامي الكلاوي اقتنع هو الآخر بالخطإ الفادح الذي ارتكبه، فتراجع عن موقفه مصرحا بأن لا حل للأزمة المغربية إلا برجوع الملك الشرعي محمد الخامس إلى عرشه. فجاء إلى فرنسا يعلن التوبة بتقبيل قدم جلالته في صورة معبرة انتشرت بسرعة في الصحافة العالمية المكتوبة والمرئية عهدئذ.

وقد علق الكثير من المواطنين المغاربة على هذه الصورة بما يشفي غليلهم، إلا أنهم كانوا كلهم منشغلين في جو من الحماس الشعبي الرائع، بتزيين الشوارع بأقواس النصر والأزقة والمساكن بالأعلام الوطنية وصور جلالة الملك قصد إبداء الفرحة والبهجة والسرور بمناسبة رجوع ملكهم المفدى إلى عرشه وعوته إلى عاصمة مملكته يوم 16 نونبر 1955.

المبحث الثالث: محمد الخامس بطل استقلال المغرب ومبدع الجهاد الأكبر:

بعد أن اكتشفت السلطات الفرنسية حجم الخطإ الذي ارتكبته بالموافقة على نفي الملك الشرعي للمغرب، واقتنعت بعدم جدوى الحلول البديلة التي أرادت أن تعالج بها ما كان يعرف بالقضية المغربية، فقد سلمت بأن الحل المعقول لهذه الأزمة والمقبول منطقيا ووجدانيا يكمن في رجوع الملك محمد الخامس إلى عرشه.

وقد تطلبت مرحلة إنهاء عهد الحماية الإعداد لرجوع الملك من منفاه إلى فرنسا بداية لإجراء المفاوضات الممهدة للاعتراف باستقلال المغرب (أولا) حتى يتمكن المغرب المستقل بقيادة جلالة محمد الخامس من الانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر (ثانيا).

أولا: الرجوع من المنفى:

تميز رجوع جلالة الملك من منفاه بمدغشقر بإقامة أسبوعين في فرنسا (1) وبأفراح الشعب المغربي بهذه المناسبة (2) وكذا بتواصل جلالته مع شعبه الوفي خلال هذه الأيام المجيدة (3).

(1) المقام بفرنسا قبل العودة:

تميز رجوع جلالة الملك محد الخامس من منفاه في 30 أكتوبر 1955، بمقامه في باريس بضعة أيام قبل العودة إلى أرض الوطن. وقد خصص جلالته الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1955 لاستقبال الوفود العديدة من المغاربة والفرنسيين التي تواردت عليه في مقر إقامته بسان جرمان آن لي، مهنئة جلالته على سلامة العودة ومعبرة عن تعلقها بجلالته.

كما تميز يوم 6 نوفمبر 1955 بصدور التصريح المشترك المعروف بتصريح لاسيل سان كلو يتضمن الاعتراف مبدئيا باستقلال المغرب وتأسيس حكومة مغربية لتسيير شؤون البلاد، وإجراء مفاوضات تحدد بكامل الحرية العلاقات الجديدة بين المغرب وفرنسا. أما في المغرب فقد تميز النصف الأول من شهر نوفمبر 1955 بالتحضير لاستقبال جلالة الملك محمد الخامس بما يليق لجلالته من مظاهر الزينة والترحاب احتفالا بهذا الحدث الذي يجسد الاتحاد الروحي بين الملك وشعبه. وقد حرص جلالته، من موقعه كملك شرعي للبلاد، على أن يوجه من مقر إقامته بباريس نداء إلى شعبه يوم 7 نوفمبر 1955 جاء فيه: «شعبنا الوفي، نوجه لك هذا النداء لنعبر لك عما يخالجنا من فرح عظيم بمناسبة رجوعنا القريب لوطننا العزيز بعدما قضينا أكثر من عامين في المنفى... وها نحن نتأهب للعودة إلى عزيز

الأوطان وقد انقشعت السحب وقويت الآمال.... هذا وقد سرنا ما أبديتموه من أنواع الفرح والابتهاج بنبإ عودتنا، وسيتم سرورنا إن أنتم حافظتم يوم استقبالنا على النظام وسلكتم سبيل الرزانة والهدوء، كيلا تشوب مظاهر الأفراح شائبة، وينتهي الأمر على أحسن ما يرام».

(2) فرحة الشعب بالعودة:

كان رجوع جلالة الملك محمد الخامس إلى أرض الوطن في 16 نوفمبر 1955 يوما مشهودا في تاريخ المغرب، وفاصلا بين نهاية عهد الحماية وبداية فجر الاستقلال.

فلقد اصطفت عشرات الآلاف من المواطنين منذ الصباح الباكر بجانب الطرقات الفاصلة بين مطار الرباط سلا والقصر الملكي بالمشور السعيد ليتمكنوا من رؤية جلالته والهتاف بحياته في جو من البهجة والسرور معبرين بحماس كبير عن فرحتهم بعودة ملكهم الشرعي إلى أرض الوطن ظافرا منتصرا. وكأن لسانهم يصدح بنشيد العودة:

عُـــدتَ يـا خـيـر إمـــام بـــالأمـــانـي الـعـظــــام
عــدت لـلـعـرش الـمـفـدَّى تـعـتـلـي أسـمـى مَـقَـــام
عـــدتَ لـلـعـرش عـزيـزاً رغـــم أحـــداثٍ جِـســام

وبعد وصول جلالة الملك إلى قصره العامر بالمشور السعيد ألقى جلالته أول خطاب في نفس اليوم قال فيه:

«أيها الشعب العزيز، حمدا لله على أن جمع شملنا وأذهب حزننا ولم يضع جهودنا.

أيها الشعب العزيز، قد أخلصتُ الوفاءَ كما أخلصتَ، وأديتُ الواجبَ أحسن أداء كما أديت.

وها أنا بينكم كما تعهدوننا، حب البلاد رائدنا وخدمتها غايتنا. الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور.

أيها الناس، أرجوكم أن تنصرفوا في هدوء ونظام صاحبتكم السلامة.

وقد لبت الجماهير الشعبية التي غصت بها جنبات المشور السعيد الرغبة الملكية في أن تمر الاحتفالات ومظاهر الفرحة بالاستقبال الملكي في أحسن الظروف، بالمحافظة على الأمن والانصراف في نظام وانتظام في اليوم الأول من الأعياد المجيدة التي استمرت أياما أخرى شهدت توافد المواطنين من مختلف أنحاء البلاد للتعبير عن فرحتهم بعودة ملكهم الشرعي إلى عرشه.

(3) التواصل مع الشعب عبر الخطب الملكية:

وانتظر الشعب المغربي خطاب العرش بعد العودة، فألقى جلالة الملك محمد الخامس بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين

لتربع العاهل المعظم على عرش أسلافه الكرام، خطابا ساميا يوم 18 نوفمبر 1955 جاء فيه:

«شعبنا الوفي العزيز،

في هذا العيد الميمون نوجه إليك جريا على عادتنا المسنونة خطاب العرش مشيرين فيه إلى بعض مساعينا فيما مضى، باسطين أهدافنا فيما يُسْتقبل.

إنكم على بصيرة من جهودنا المتوالية، للنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق بماضيها المجيد وموقعها الهام خصوصا في العصر الجديد، فما زعزعتنا العراقيل، ولا صدَّتنا الحوائل....»

وقد أشار هذا الخطاب إلى المحادثات التي كانت لجلالته في فرنسا مع حكومتها أفضت إلى الاتفاق على المبادئ العليا، وأن الحكومة المغربية المقبلة ستتولى التفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل انتهاء عهد الحماية والارتقاء بالمغرب إلى عهد الاستقلال، وكذا مهمة وضع أنظمة ديمقراطية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم بحقوق المواطن وبالحريات العامة والنقابية. ولم يَفُتْ جلالة الملك أن يقول في هذا الخطاب إنه «من البديهي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين وأنه ملك المغاربة جميعا لا فرق بين مغربي مسلم أو مغربي يهودي». كذلك أشار جلالته في الخطاب إلى أنه على الفرنسيين القاطنين بالمغرب أن يطمئنوا جميعاً على مستقبلهم في ما يخص حقوقهم

ومصالحهم وأحوالهم الشخصية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية.

وتنفيذا لما تضمنه التصريح المشترك المعروف بتصريح لاسيل سان كلو المؤرخ في 6 نوفمبر 1955 المشار إليه أعلاه، توجه جلالة الملك محمد الخامس إلى فرنسا لتدشين المفاوضات الفرنسية المغربية ابتداء من 15 فبراير 1956. وألقى أمام رئيس الجمهورية الفرنسية خطابا في الموضوع بشأن استقلال المغرب وإلغاء معاهدة فاس 1912، من جهة وتحديد الروابط التي ستبنى عليها العلاقات بين فرنسا والمغرب من جهة ثانية. وقد انتهى التصريح المشترك بين جلالة الملك وحكومة الجمهورية الفرنسية الصادر في 2 مارس 1955 إلى أن «حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي بالأخص ديبلوماسية وجيشا كما تؤكد عزمها على احترام وحدة المغرب المضمونة بحكم المعاهدات الدولية وتعمل على احترامها».

وبعد الرجوع من رحلته إلى فرنسا، ألقى جلالته يوم 7 مارس 1956 خطابا ساميا ليخبر شعبه الوفي أن فرنسا اعترفت للمغرب باستقلاله، والتزمت بضمان وحدة ترابه وبحقه في التمتع بسيادته الكاملة، وتسلم مقاليد أموره، مع تنظيم الجيش الوطني والتمثيل الدبلوماسي. كذلك أشار جلالته إلى أن استقلال المغرب يتطلب مسؤوليات كبرى حتى تترعرع هذه الدولة الفتية

ويكون العمل المشترك روحها والنظام طريقتها والركون إلى الهدوء طابعها ومجانبة الفتن شيمتها..... وعلى الحكومة المغربية يقع واجب الدفاع عن أمن ومصالح جميع السكان على مختلف العقائد والأجناس، وأن الدولة المغربية لا تسمح بانتهاك حرمتها أو النيل من نفوذها وسلطتها، لا سيما وللبلاد نظم حكم شرعي هو منبع كل سلطة وتشريع.

وتجسيداً لإمارة المؤمنين ألقى جلالة الملك يوم 9 مارس 1956 (أي يومين بعد الخطاب الأخير) خطبة الجمعة بجامع حسان العتيق بالرباط في جموع المصلين. ومما جاء في خطبته الثانية: «وقد اخترنا هذا اليوم المبارك يوم الجمعة عيد المؤمنين، لنقيم مهرجانا لنصحكم في هذا المقام، الذي أسس على التقوى ليذكر فيه اسم الله وتقام فيه شعائره، أسسه ملك مغربي فاتح من عظماء الإسلام الذين رفعوا رايته مبشرين بمبادئه، فجمع بين إعلاء كلمة الدين وبين نشر حضارته لتشهد الدهور بعظمته وعلو عبقريته وقوة إيمانه».

كذلك سيغتنم جلالة الملك محمد الخامس زيارته لمدينة فاس ويلقي خطاب الجمعة بجامع القرويين يوم 13 يوليوز 1956. وقد جاء في الخطبة الثانية قوله: «أيها الناس إن من بين الإصلاحات التي أخذت اهتمامنا واسترعت أنظارنا وتوجهت إليها عنايتنا مسألة التعليم والتربية بالمعاهد والكليات وخصوصا هذه

الكلية العامرة الزاهرة بماضيها المجيد المملوء بما يفيد وبمفاخر آبائنا العلمية في ميادين التهذيب والدين والوطنية، هذه الكلية المشهورة بما قدمته للإنسانية من خدمات وأنجبت من أبناء وبنات ونشرت من حضارات، هذه الكلية العظيمة التي كانت منذ العهود القديمة مقصد الراغبين وقبلة المتعطشين وكعبة الطالبين، فهي حرية بكل اعتبار ورعاية وإكبار...»

ولقد سبق لجلالة الملك أن اغتنم زيارته التاريخية لمدينة طنجة في أبريل 1947 وألقى بالمسجد الأعظم في جموع المؤمنين خطبة الجمعة تأكيداً للروابط الروحية التي تجمعه بشعبه الوفي كأمير للمؤمنين حتى وإن كانت طنجة تخضع عهدئذ للإدارة الدولية.

أما وقد أصبح المغرب مستقلا، فقد أبى جلالته إلا أن يكون اللقاء بشعبه الوفي في عاصمة ملكه بمناسبة توجهه إلى جامع حسان العتيق الذي ألقى فيه خطبة الجمعة أسبوعاً بالضبط على اعتراف فرنسا باستقلال المغرب.

كذلك سيغتنم جلالته في الأسابيع الموالية زيارته لمدينة فاس العاصمة العلمية ليلقي أيضا خطبة الجمعة بجامع القرويين تأكيدا من جلالته على أهمية الأمانة الملقاة على عاتقه كأمير للمؤمنين أعطى مع شعبه المثل الأسمى في التضحية والثبات على المبدإ حتى ينعم المغاربة بحياة السلامة والمنعة والكرامة في ظل

عهد جديد، قوي وعتيد ومليء بعظيم المفاخر ورفيع المآثر، عهد الجهاد الأكبر.

ثانيا: الانتقال من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر:

منذ إعلان استقلال المغرب توالت الخطب والأنشطة الملكية لتؤكد للمغاربة عزم جلالة الملك محمد الخامس على السير بالبلاد نحو مدارج التقدم والرقي ليجعل المملكة المغربية تبلغ مكانتها اللائقة بفضل منجزات التنمية التي قادها جلالته على كل المستويات، سواء على الصعيد الوطني (I) أو الدولي (II)، والتي وإن كانت الإحاطة بها تحتاج إلى مؤلفات عديدة، فسنشير إليها بكل إيجاز:

I. على الصعيد الوطني:

- تشكيل الحكومة المغربية: تقدمت الإشارة إلى أن التصريح المشترك المغربي الفرنسي المعروف بتصريح لاسيل سان كلو المؤرخ في 6 نوفمبر 1955 تضمن الاعتراف باستقلال المغرب وتأسيس حكومة مغربية لتسيير شؤون البلاد وإجراء مفاوضات في ظل العلاقات الجديدة بين المغرب وفرنسا. وبالفعل، فقد تأسست يوم 7 ديسمبر 1955 (أي ثلاثة أسابيع بعد رجوع جلالة الملك من منفاه) أول حكومة مغربية جديدة تضم تسعة عشر وزيرا وكاتبين للدولة، بعد استشارة الأوساط السياسية والنقابية.

- اعتراف الحكومة الإسبانية يوم 7 أبريل 1956 باستقلال المغرب مع احترامها لوحدة المملكة المغربية. وفي يوم 9 أبريل 1956 ألقى جلالة الملك محمد الخامس بتطوان خطابا جاء فيه: «..... وبالأمس عدنا من فرنسا ووجهتنا عاصمة مملكتنا رباط الفتح لنزف منها إلى رعايانا بشائر الاستقلال. واليوم نعود من رحلتنا إلى الديار الإسبانية ووجهتنا تطوان قاعدة نواحي مملكتنا في الشمال وتحت سماء هذه المدينة قصدنا أن يرنّ صوت الإعلان بوحدة التراب إلى رعايانا في جميع أنحاء المملكة».

- إطلاق جلالة الملك لحملة محاربة الأمية في 16 أبريل 1956.

- تأسيس جيش وطني وتنظيم القوات المسلحة الملكية يوم 15 ماي 1956. وقد ترأس جلالة الملك أول استعراض للجيش الملكي وصرح في خطابه بهذه المناسبة: « هذا هو جيش وطنك الحر وقطب دائرة استقلاله الثابت وشارة عزه، وحارس ترابه ووحدته، فسيكون في خدمتك ساهرا على راحتك وسلامتك، دائما عل أهبة لدفع الأخطار عنك».

- تعيين جلالة الملك لسفير المغرب في باريس وسفير المغرب بإسبانيا يوم 19 يونيو 1956.

- قبول المملكة المغربية في حظيرة هيئة الأمم المتحدة يوم 20 يوليوز 1956.

- افتتاح جلالة الملك للمجلس الوطني الاستشاري يوم 12 نوفمبر 1956 باعتباره يضم كما قال جلالته: «كل النزعات السياسية الوطنية وسائر المهن الحرة ومختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يكون مرآة صافية لحياة الأمة ومجالا لعرض أفكارها».

- افتتاح جلالة الملك لمؤتمر طنجة يوم 10 أكتوبر 1956 الذي عقد بمدينة فضالة (المحمدية) حيث ألقى جلالته خطابا أكد فيه وحدة السيادة المغربية على جميع البلاد بما في ذلك منطقة طنجة في مدينة طنجة.

- خطاب العرش يوم 18 نوفمبر 1956 بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لتربع العاهل الكريم على عرش أسلافه المنعمين الذي قال فيه: «وإن الله لم يتم علينا وعليكم هذه النعم إلا بما كان من الانسجام الكامل بين العرش وبين الشعب، وما نشأ عن ذلك من اتحاد في القلوب وتجاوب في الأفكار وتوافق في ميادين التضحية والاستبسال في سبيل المثل العليا. وإن الملك الذي يقف اليوم فخوراً بما قام به من واجب نحو وطنه وأمته ليشعر بعظيم الغبطة وكبير الإعجاب بمواقف شعبه النبيل وما بذله هو الآخر من عمل دائب وجهاد مستمر واستماتة في سبيل القضية المقدسة، قضية الوطن وحريته واستقلاله ووحدته».

- إحداث لجنة التعليم العليا يوم 2 يناير 1957 وقد كلفها جلالة الملك بوضع برامج للتعليم في جميع مراحله في ضوء أحدث أساليب التعليم الموجودة وحسب حاجيات المغرب في هذا الشأن.

- تعيين القضاة الشرعيين والحكام الإقليميين يوم 5 يناير 1957 للعمل في المحاكم الإقليمية المحدثة في المناطق الشمالية سابقا إتماما لوحدة القضاء في سائر أنحاء المغرب.

- وفي 15 يونيو 1957 وجه صاحب الجلالة الملك محمد الخامس نداء إلى الشباب المغربي بمناسبة مشروع «طريق الوحدة» تدعيماً للوحدة بين منطقتي الوطن شماله وجنوبه بإنشاء طريق بين تاونات وكتامة. وقد أبى ولي العهد الأمير مولاي الحسن إلا أن يعطي المثال بنفسه فيشارك بجانب الشباب في هذا الورش، بعد أن أعطى جلالة الملك انطلاقة الشروع في أعماله.

- تميز يوم 9 يوليوز 1957 بحدث مهم في تاريخ المغرب المستقل تجلى في تنصيب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وليا لعهد المملكة المغربية تلبية لرغبة شعبية تلقائية وعاطفة وجدانية أجمعت عليها مكونات الدولة المغربية من أحزاب سياسية وهيأت علمية ومنظمات نقابية ومؤسسات مهنية. وفي حفل التنصيب بالقصر الملكي بالرباط خاطب جلالة الملك محمد الخامس ابنه ولي العهد قائلا: «..وأنت يابني... وإياك أن تحيد عن صراط الإسلام القويم أو تتبع غير سبيل المؤمنين،

فإنه لا عدة في الشدائد كالإيمان ولا حيلة في المحافل كالتقوى... واجعل القرآن المصباح الذي تستضيء به إذا ادلهمّت الدياجي، وليكن لك في رسول الله وصالحي الخلفاء أسوة حسنة.

يا بني أوصيك بالمغرب بلدك الكريم ووطنك العظيم مستقر الجد والوالد...فحافظ على استقلاله ودافع عن وحدته الجغرافية والتاريخية، ولا تتساهل في شيئ من حريته ولا تتنازل عن قلامة من ظُفر من تربته.. وإذا داهمته الأخطار أو تهددته الأعداء، فكن أول المدافعين وسر في طليعة المناضلين... وكن يا بني ديمقراطي الطبع شعبي الميول والنزعات... وكن من الشعب وإلى الشعب يسعك ما يسعه ويضيق عنك ما يضيق عنه..».

- كذلك تميز منتصف شهر يوليوز 1957 بصدور الظهير الشريف المتعلق بتأسيس النقابات المهنية اعترافا بالحق النقابي وتكريسا للحريات النقابية للأجراء والموظفين والمستخدمين بالمغرب. وهذا الظهير هو الذي ألغى مقتضيات الظهير الصادر في عهد الحماية سنة 1936 والذي كان يحصر الحق النقابي في الأجراء الأجانب ويمنعه على المغاربة.

- وفي نفس الشهر ألقى صاحب الجلالة في 23 غشت 1957 خطابا عندما استقبل أعضاء مؤتمر تومليلين وأكد فيه على أن المغرب سيبقى مهد التسامح الديني «لما عرف عن هذا البلد منذ القديم من كونه منتدى الفلاسفة والمفكرين ومحط أنظار

العلماء والمصلحين..... مما أتاح لكثير من الديانات أن تنعم في كنفه بالحرية والكرامة. ومما جعل المسيحية والإسلام تعيشان تحت سمائه جنبا إلى جنب تعملان في جو من التعاون والود والصفاء وتتآزران لتحقيق خير الإنسانية وسعادتها عن طريق نشر التعاليم الإلهية والتشبث بالمبادئ الإنسانية السامية».

وعند زيارة جلالة الملك محمد الخامس لمدينة تطوان، فقد حرص كأمير للمؤمنين أن يلقي خطبة بمسجدها يوم الجمعة 27 شتنبر 1957، شاكرا الله أن أتم نعمة الاستقلال والوحدة.

فبعد خطبة الجمعة الأولى بعد استقلال المغرب في مسجد حسان بالرباط، ثم بعدها خطبة الجمعة في جامع القرويين، أبى جلالته إلا أن تكون الخطبة الموالية في مسجد تطوان بعد توحيد مناطق المغرب لا فرق بين شماله وجنوبه.

- ورغبة من جلالة الملك محمد الخامس في تزويد التشريع المغربي بمدونة للأحوال الشخصية، فقد استقبل بقصره يوم 19 أكتوبر 1957 أعضاء لجنة تدوين الشرع الإسلامي وخاطبهم قائلا: «.. فواجبنا أن تعود إلينا ثروتنا الفقهية ونعمل على إحيائها وذلك بتأليفها في مواد منسقة مضبوطة عل شكل مدونة. وهذا ما نريد أن يضطلع به فقهاؤنا وقد انتخبناكم من بينهم لما عرف عنكم من تضلع في الشريعة واطلاع على أصولها.. وأسسنا لجنتكم تحت رعايتنا مساهمة منا في المسؤولية التي حملنا الله

إياها يوم اختارنا لإمارة المؤمنين وإمامة المسلمين، وجعلنا من بين أعضائها ولي عهدنا الأمير مولاي الحسن لما نعلم له من التعلق الشديد بالدين، والرغبة الملحة في التوفيق بين أحكامه وبين مقتضيات العصر».

وفي سياق مشابه سيلقي جلالة الملك محمد الخامس يوم 23 أكتوبر 1957 خطابا بمناسبة تدشين المجلس القضائي الأعلى بغرفه المدنية والجنائية والإدارية وقال جلالته: «وقد توجنا الجهاز القضائي بالمجلس الأعلى الذي ندشنه اليوم، والذي يعد تأسيسه حدثا هاما في تاريخنا القضائي. وقد أسندت إليه مهمة الهيمنة على جميع دور القضاء بالمغرب».

- وتميزت نهاية سنة 1957 بحدث متميز تجلى في إنشاء جامعة عصرية بجانب جامعة القرويين تحمل إسم جلالة الملك اعترافا لما بذله منذ تربعه العرش، من مجهودات موصولة للرفع من شأن التعليم في كل مراحله. إنها جامعة محمد الخامس بالرباط. وقد قال جلالته في خطاب ألقاه بمناسبة تدشين هذه الجامعة يوم 21 ديسمبر 1957: «قد لا نحتاج إلى أن نذكركم بما تم على يدنا في أوائل عهدنا باعتلاء العرش، من تأسيس نظام لكليتي القرويين وابن يوسف، كان له أبعد الأثر في ترقية أساليب التعليم بهما، وبما جددناه أو أحدثناه من معاهد وفروع تابعة لهما... وذلك ما أذكى الروح العلمية في مختلف نواحي البلاد.

إلا أن هذا لم يكن من شأنه أن ينسينا ما يقتضيه العصر، وما تتطلبه مقتضيات التطور من تأسيس جامعات عصرية كفيلة بسد حاجات البلاد إلى من يعوزها من الكفاءة في جميع الميادين.

ولم يفت جلالته في هذا الخطاب أن يؤكد على ضرورة توفر المغرب على رجال البحث والاختراع مساهمة في تقدم العلم مما يستوجب إحداث معاهد للأبحاث العلمية والتقنية.

- ولما انتهت سنة 1957 بإنشاء أول جامعة مغربية عصرية، فقد ابتدأت سنة 1958 بحدث ثقافي ذي بعد حضاري حيث ألقى جلالة الملك خطابا بفاس يوم 27 يناير 1958 بمناسبة افتتاح مؤتمر اللجان الوطنية العربية لمنظمة اليونسكو. وقد قال جلالته مخاطبا المؤتمرين: «وعندما ظهرت فكرة هذا المؤتمر، بادرت بلادنا إلى إبداء رغبتها في رعايته واحتضانه. واختارت كبرى حواضرها ذات الصيت الجامعي الذائع، وكان يحدوها في عملها هذا شعورها بأداء واجبها في الميدان الثقافي. فأنتم تعلمون أن وضعها هيأها منذ أقدم العصور للقيام بدور ممتاز في تفاعل الحضارات، ووصل الشرق بالغرب بأوثق الصلات، وفسح آفاق النظر عند علمائها.. ولا نغفل في هذا المقام عن الإشادة بجامعة القرويين التي هي أقدم الجامعات التي درست فيها العلوم الرياضية والطبيعية بجانب علوم اللغة والدين.. وكانت معاهد فاس ومصانعها مقصدا لطلبة ومتعلمي البلدان

الإفريقية والمتوسطية، بما فيهم طلبة أوربا الذين نال بعضهم آنئذ شهرة عالمية.

هكذا خاطب جلالة الملك خبراء منظمة اليونسكو مشيرا إلى أن «الثقافة أصبحت ضرورية للناس ضرورة الماء والهواء، لا لإنارة أذهانهم ورفع مستواهم فقط، ولكن لتقريبهم من بعضهم وتوطيد دعائم السلم بينهم أيضا. وسيشهد العالم سلما ثابتا، واطمئنانا حقيقيا، يوم يتبدل الضيق سعة بالعلم، وينقلب التعصب تسامحا».

- وفي إطار استكمال الوحدة الترابية، وبمناسبة استرجاع المغرب لإقليم طرفاية، ألقى جلالة الملك محمد الخامس خطابا يوم 10 أبريل 1958 قال فيه: «لقد أنعم الله علينا نعمة جديدة، ووفقنا لقطع شوط آخر في سبيل استكمال وحدتنا الترابية، إذ في نهار الغد سيقصد ولي عهدنا البار الأمير مولاي الحسن طرفاية، ليتسلم بالنيابة عنا مقاليد سلطة ذلك الإقليم الذي لن يرفرف على ربوعه بعد اليوم إلا العلم الوطني.. حين اعترفت الدولة الإسبانية بثبوت حقنا، فأمكن ضم تلك الجهة الشاسعة إلى حظيرة الوطن، وتحقيق أماني طائفة من رعايانا الأوفياء، طالما حنت إلى جمع الشمل في ظل الوحدة والاستقلال». وبهذه المناسبة لم يفت جلالة الملك أن يشير إلى أنه سيظل متابعا لجهوده من أجل استكمال الوحدة الترابية للملكة بالطرق السلمية حينما صرح

بأن يكون تسليم مقاليد الأمور بطرفاية سابقة حسنة للفصل في ما بقي من المشاكل بين المغرب وإسبانيا وفرنسا لفسح المجال للتعاون الصادق مع هاتين الدولتين في الميادين الاقتصادية على أساس احترام السيادة المغربية.

بعد مرور سنتين على استقلال المغرب، وإدراكا من جلالة الملك محمد الخامس بأن الاستقلال ليس هو الغاية المقصودة لذاتها، وإنما هو وسيلة للقيام بإصلاحات جوهرية تدعم السيادة الوطنية لإحلال المغرب المكانة اللائقة به في حظيرة الأمم، فقد أعلن جلالته في خطابه بتاريخ 8 ماي 1958 عن العهد الملكي متضمنا المبادئ التي ستعتمدها المملكة المغربية في انتظار قيام المؤسسات التمثيلية المنتخبة إثر انتخابات بلدية وقروية تفرز مجالس محلية بعد وضع قانون الانتخابات والحريات، كحرية التعبير والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات. وقبل انتهاء السنة، صدر فعلا ظهير الحريات العامة في نوفمبر 1958.

- لقد تميزت الخمس سنوات الموالية لاستقلال المغرب بحرص جلالة الملك على الالتقاء بأفراد شعبه الوفي عبر الزيارات الرسمية والمتكررة أحيانا لأقاليم ومدن المملكة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. وكلما حل جلالته بمنطقة، فإنه كان يحرص على أن تكون رحلته فرصة للتنمية الفلاحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. فعلى سبيل المثال عندما

أنهى جلالته رحلته إلى مدينة فاس في منتصف أكتوبر 1958، أبى إلا أن يضع قصبة الشراردة تحت تصرف طلبة العلم بجامعة القرويين، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية بعد أن كانت هذه القصبة ثكنة عسكرية. وفي أواخر شهر ماي 1959 عندما كان جلالة الملك في طريق عودته من رحلته إلى سوس، مر بمراكش ليسلم ثكنة عسكرية، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى وزارة التربية الوطنية قصد تحويلها إلى حي سكني يقيم به طلبة كلية ابن يوسف.

- وفي هذا السياق سنجد جلالة الملك محمد الخامس يغتنم مناسبة ذكرى مرور أحد عشر قرنا على تأسيس جامعة القرويين، فيذكر العلماء والجامعيين المشاركين في هذه الذكرى بأن عظمة الشعوب وحضارتها تعرف من خلال ما لها من تعلق بالروحيات وتمسك بالأخلاق والعلم والأدب وإقامة الدين واحترام العلماء. وقد قال جلالته في خطابه بفاس يوم 10 أكتوبر 1960 بهذه المناسبة: «لقد أثر عن المغاربة تشبثهم بالدين الحنيف وهيامهم بكل فضيلة وتقديسهم للعلم وتقديرهم للعلماء، ويرجع الفضل في اصطباغهم بهذه الصبغة إلى جامعة القرويين التي كانت لها آثار بعيدة المدى في تكييف الحياة المغربية وتوجيهها باستمرار، إذ هي التي مكنت للإسلام في نفوس المغاربة وأطلقت ألسنتهم بالعربية وخطت لهم النهج الذي ساروا فيه زهاء ألف عام».

وهكذا كانت تنقلات جلالته عبر مدن وأقاليم المملكة، بما فيها البعيدة كمحاميد الغزلان، رحلات خير ونماء كدليل على استمرار عنايته بشعبه وسهره الدائم على تحقيق سعادته ورفاهيته، من خلال إعطاء جلالته انطلاقة مشاريع متعددة: منها الفلاحية كعمليات الحرث أو التشجير في عدة أقاليم، أو بناء السدود بما في ذلك إعادة بناء أكادير على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في أواخر شهر فبراير 1960، وكذلك تدشين منجزات اقتصادية كالمعرض الدولي للدار البيضاء، أو مالية عند تدشين بنك المغرب في 2 يوليوز 1959 الذي تولى إصدار الدرهم كعملة وطنية حلت محل الفرنك، مما يضمن قيمة هذه العملة ويساعد على تنظيم الأسواق المالية حت يحتل المغرب المستقل مكانته اللائقة ليس على الصعيد الوطني فقط، بل على الصعيد الدولي أيضا.

II. على الصعيد الدولي:

آمن جلالة الملك محمد الخامس بأن صرح العظمة والمجد للمملكة المغربية المستقلة لا يشيد فقط من الداخل بما ينجز من الأعمال ويحقق من الآمال، وإنما يتوقف رقي البلاد وازدهارها أيضا على بذل المزيد من الجهود على المستوى الدولي لتكون للمملكة الشريفة، وقد مر على تأسيسها ما يزيد على اثني عشر قرنا، مكانتها اللائقة بها بين الأمم بعد أن أصبح المغرب دولة مستقلة.

وبالنظر لأهمية الأدوار التي تطلبتها هذه المرحلة المتميزة في تاريخ المغرب في خضم الأحداث التي عرفتها الساحة العربية والإفريقية والدولية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، فقد قام جلالة الملك محمد الخامس بما عرف عنه من حصافة رأي وبعد نظر وسداد فكر وعزم لا يهون، بأداء الواجب على الوجه الأكمل على المستوى الجهوي والدولي.

1. الشؤون الدبلوماسية:

لم تمر على استقلال المغرب أكثر من ثلاثة شهور حتى قام جلالته بتعيين أول سفير للمغرب في باريس وأول سفير في مدريد تأكيدا على أن المغرب المستقل يقيم الآن كدولة ذات سيادة، علاقة دبلوماسية مع فرنسا وإسبانيا بعد تقديم سفيريهما لأوراق اعتمادهما لجلالته. ونفس الأمر سيتم بعد مدة وجيزة بقبول جلالته أوراق اعتماد السفير فوق العادة والمفوض من لدن إليزابيت الثانية ملكة بريطانيا العظمى.

وبعد ذلك توالت استقبالات جلالة الملك لسفراء جدد بمناسبة تقديم أوراق اعتمادهم لدى جلالته كسفراء الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا والبرتغال ومصر والعراق خلال السنة الأولى لاستقلال المغرب، ثم سفراء هولاندا وألمانيا الاتحادية وتركيا وسوريا والمملكة العربية السعودية وإيران خلال سنة 1957. كما استقبل جلالته خلال سنة 1958

سفراء يوغوزلافيا والباكستان والسويد ولبنان وليبيا والاتحاد السوفياتي، ثم بعد ذلك سفراء النرويج والأردن والهند والصين الشعبية خلال سنة 1959.

وقد تميزت هذه الاستقبالات بالكلمات الترحيبية التي كان يلقيها جلالته أمام السفراء متمنيا لهم مقاما طيبا في المملكة المغربية ومذكرا في نفس الوقت بأهمية العلاقات التي كانت تربط المغرب بهذه الدول، في إطار التعاون الصادق والمساواة والتقدير منذ زمن طويل قبل بسط الحماية على البلاد، باعتبار المغرب دولة عريقة حافظت على استقلالها لمدة اثني عشر قرنا. فعلى سبيل المثال، يكفي أن نستدل على هذه المسألة بما خاطب به صاحب الجلالة سفير الولايات المتحدة الأمريكية عندما قدم أوراق اعتماده لجلالته يوم 16 أكتوبر 1956: «يسرنا أن نستقبل فيكم اليوم سفيرا لدى جلالتنا لدولة ترجع تقاليد السفارة بينها وبين المغرب إلى أول عهدها بالاستقلال. ذلك أن العلائق الدبلوماسية بين المغرب والولايات المتحدة قد رافقت نشوء الدولة وترقيها خلال السنين، فأوجدت تلك العلاقات والصداقة التي أوحت بها وازدادت وثوقا بسببها، تراثا مشتركا من الوئام والتفاهم بين الدولتين طالما عمل المغرب على المحافظة عليه وإغنائه».

ومادامت الدبلوماسية تقتضي المعاملة بالمثل، فقد حرص جلالة الملك محمد الخامس على تعيين سفراء مغاربة لدى الدول التي قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب، وهي تتوزع بين أمريكا وأوربا وآسيا والدول العربية وبعض الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها عهدئذ، حتى يكون المغرب المستقل متواجدا في كبريات العواصم الغربية والشرقية والعربية، كدولة تحظى بقيادة ملكها بالتقدير والاحترام على الصعيد الدولي.

2. الانضمام إلى الأمم المتحدة ومساندة الشعوب الإفريقية في الاستقلال:

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن جلالة الملك محمد الخامس حرص أن يزف بنفسه لشعبه الوفي خبر عضوية المغرب في حظيرة هيئة الأمم المتحدة يوم 20 يوليوز 1956 بعد أن قبل مجلس الأمن طلب المغرب بإجماع أعضائه. وقد قال جلالته: « إن من شأن هذا الحدث التاريخي الميمون أن يثبت دعائم استقلالنا ويوطد أركان حريتنا ويجعلنا أمة تقف في صعيد واحد وعلى قدم المساواة مع باقي الأمم الحرة».

وبنفس المنطق حرص جلالة الملك محمد الخامس على مساندة الشعوب الإفريقية التي كانت لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار من أجل استرجاع حريتها ونيل استقلالها. فقد اغتنم جلالته عقد مؤتمر أكرا في أبريل 1958 حيث التقى فيه المغرب مع

الدول الإفريقية المستقلة للنظر في استكمال أسباب استقلالها وتنظيم التعاون بينها، وكذا التضامن مع الشعوب الإفريقية غير المستقلة في كفاحها من أجل الحرية ليصرح بأن «قضية الشعب الجزائري يجب أن تنال في هذا المؤتمر حظها الوافر من العناية، لأن كفاحه ليس إلا جزء من كفاح الشعوب الإفريقية جمعاء في سبيل التحرر والتقدم.

3. مساندة القضية الجزائرية:

4. لما صادف النطق الملكي الموجه إلى مؤتمر أكرا ليلة القدر في 26 رمضان 1377 موافق 16 أبريل 1958، فقد طلب جلالة الملك من شعبه الوفي أن يشاطره هذه الليلة المباركة في الإعراب عن تضامنه وتأييده للشعب الجزائري المكافح في سبيل حريته واستقلاله، ويبذل ما يطيقه من المساعدات المادية والأدبية لتخفيف آلامه نظرا لما يربط بين الشعبين من أواصر الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

وفي نفس السياق فقد سبق لجلالة الملك محمد الخامس عندما ألقى خطابه بالمقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 1957 أن أشار إلى استمرار الاستعمار الفرنسي بالجزائر بقوله: «..بيد أن مما يؤسف له، أن هناك أقطارا لا يسود فيها السلم والأمن، ويؤلمنا ألما شديدا أن تجري في أرض جارتنا الجزائر الشقيقة معارك يتسع نطاقها يوما بعد يوم، وما أشد رغبتنا في

أن تباشر مفاوضات بين جميع من يهمهم الأمر لتسوية النزاع القائم تسوية تتفق وميثاق الأمم المتحدة».

ولم يتوقف الأمر عند هذا الخطاب، بل سيستمر جلالته في الدفاع عن حق الشعب الجزائري في نيل استقلاله عندما وجه في 22 أبريل 1960 رسالة إلى السيد دويت إيزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يقول فيها:

«صاحب الفخامة، في علم فخامتكم أن الحرب التي تجري في الجزائر تشغل بالنا وتستأثر بحظ وافر من اهتمامنا لأنها ترمي إلى حرمان الشعب الجزائري من حقه الطبيعي في الحياة الحرة، وهو الحق الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب دون تميز أو استثناء....لهذا أحببنا بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية (شارل دوكول) أن نذكر بالتبعات التي تتحملها الجماعة البشرية من جراء استمرار الحرب في الجزائر. ويؤسفنا أن يكون التأييد الأدبي والعون المادي اللذان تلقاهما فرنسا لدى بعض الدول يشجعانها على الإصرار على الحيلولة بين الشعب الجزائري وبين الحرية، والاستمرار في الحرب التي تجري وحدها في العالم.. ونحن لما لنا من اليقين بعشقكم للحرية والسلم، نعتقد أن تدخلكم لدى الحكومة الفرنسية سيكون ذا جدوى في وضع حد لإرهاق الدماء، ويعيد إلى هذه الناحية من العالم استقرارها وهدوءها..».

يتضح مما تقدم أن جلالة الملك محمد الخامس الذي ناضل وكافح مع شعبه الوفي لنيل البلاد استقلالها، لم يتردد في الدفاع عن حق الشعب الجزائري في استعادة حريته من المستعمر الفرنسي مستعملا في ذلك كل الإمكانيات الوطنية والقنوات السياسية والمنابر الدبلوماسية للدفاع عن القضية الجزائرية بالنظر إلى مكانته كشخصية مرموقة تحظى باحترام دولي على الصعيد العالمي. فهل يتذكر هذه المواقف النبيلة (التي كلفت المغرب المستقل عهدئذ الشيء الكثير في علاقته بفرنسا) من يريد أن يصبح اليوم بدون ذاكرة ومتنكرا لحقائق تاريخية موثقة توثيقا دقيقا؟

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الوحدة الترابية للمملكة، فقد بعث جلالة الملك يوم 19 أبريل 1960 جوابا إلى الرئيس الفرنسي شارل دوكول في شأن التجارب النووية بالصحراء. ومما جاء في هذه الرسالة الجوابية: «...فنحن نعتقد أن التنافس في صنع أسلحة ذرية، وإجراء تجارب لمعرفة قوة فتكها وتدميرها يشكل تهديدا على البشرية بأسرها... ومهما كانت قوة التجارب المجرات، والدولة التي تقوم بها، فإننا نستنكرها، سيما إذا أجريت في ناحية مأهولة وفي أرض نعتبرها جزء لا يتجزأ من مملكتنا».

5. الزيارات الرسمية للخارج:

نظرا للمكانة الدولية الرفيعة التي كان يحظى بها صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، وللتقدير والاحترام الذي يكنه له المجتمع الدولي، فقد تلقى من رؤساء دول عربية وغربية دعوات للقيام بزيارات رسمية تدعيما لأواصر الأخوة والصداقة بين المملكة المغربية وهذه الدول.

ففي السنة الموالية لاستقلال المغرب سيقوم جلالته بزيارة إلى إيطاليا لا بقصد الاستراحة والاستجمام فحسب بل كما قال جلالته: «نرجو أن تكون رحلة نافعة حق النفع نستطيع أن نتعرف من خلالها إلى أثر الحضارة والعمران وما بلغت إليه تلك الأقطار من أسباب التقدم والرقي والازدهار وما هي عليه من نظام اجتماعي وتطور في مرافق الحياة ليستفيد المغرب مما سنشاهده ونقف عليه بعدما انتقل من وضع إلى وضع، ودخل في طور الإنشاء والابتكار». وهذه إشارة ذكية من جلالته إلى أن المغرب منفتح على حضارات وثقافات أخرى قد تختلف عما عليه الوضع في فرنسا.

وفي أواخر نوفمبر 1957 سيقوم جلالته بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وسيرد جوابا على الكلمة الترحيبية للرئيس الأمريكي دويت إيزنهاور بمطار واشنطن بقوله: «..لقد راودتني كثيرا فكرة زيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وها

هي اليوم تتحقق، بعد أن استرجعت بلادي استقلالها، وأصبح بإمكاني أن أدعم بهذه الزيارة الصداقة التي تربط شعبينا وبلدينا منذ أن تحررت الولايات المتحدة الأمريكية، وخرجت إلى الوجود أمة حرة مستقلة».

وفي نادي الصحافة بواشنطن، قال جلالته: «إن من حق المغرب أن يفتخر بأن روح التعاون والوئام تسود كافة سكانه على اختلاف جنسياتهم ودياناتهم. فهم جميعا يلتقون فوق أرض المغرب: يمارسون نشاطهم ويبذلون جهودهم، والمسؤولون يحرصون شديد الحرص على صيانة حقوق الجميع ومصالحهم، ويسعون بكل الوسائل ليستمر بينهم التفاهم والتعاون».

وكأمير للمؤمنين حرص جلالة الملك محمد الخامس على زيارة المعهد الإسلامي بواشنطن وقال رحمه الله: «..وقد انشرح صدرنا بهذه الزيارة الحميدة، إذ المساجد مهوى أفئدة المسلمين وأماكن للتذكر والتفكر في ملكوت الله وعظمة خلقه، يجتمع فيها المؤمنون لأداء شعائر الدين والنظر فيما يعود عليهم بالخير والمصلحة، إذ في تشبث المسلمين بعقيدتهم وقيمهم الأخلاقية ضمان لرابطتهم واتحادهم، واستمرار لكيانهم في العالم..».

أثناء مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض تكريما لجلالة الملك محمد الخامس، قال جلالته: «وقد كانت بلادنا في طليعة البلاد التي اعترفت بالولايات المتحدة

الناشئة، وتم بالفعل آنذاك عقد معاهدة صداقة بين البلدين.... وكان لنا من حديثنا مع الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت في يناير 1943 ما دلنا على اهتمام دولتكم بالحالة في بلادنا وبمختلف شؤونها... إننا نعتقد أن ازدهار الحضارة البشرية لا يتأتى إلا عن طريق التعاون بين الأمم والشعوب... وسوف يظل التعاون أساسا لعلائقنا مع سائر الدول، وخصوصا مع دولة مثل دولتكم العظيمة التي تقوم بدور مرموق في الحضارة الإنسانية».

وأثناء تسلمه شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة جورج طاون بواشنطن قال جلالته: «..والمغرب الذي هو جزء من هذه الأمة قد أهلته ظروفه الجغرافية والتاريخية ومواهبه الخاصة، لأن يكون فيما سلف من العصور صلة وصل بين الشرق والغرب، وناقلا من قارة إلى قارة لمقومات حضارات شتى، بلغت أوجا رفيعا من الثروة الروحية والازدهار، فساعد بفضل هذه الوساطة وبفضل ابتكارات علمائه شعوبا مختلفة على الأخذ بنصيب وافر من المعرفة..».

وفي مأدبة العشاء التي أقامتها بلدية لوس أنجليس تكريما لجلالته قال رحمه الله: «..ويسرني أن لاحظت أن الشعب الأمريكي وسط رقيه المادي العظيم، لم يزل متشبثا بتقاليده الدينية وروابطه العائلية».

وفي مدينة سان فرانسيسكو أقامت بلديتها مأدبة عشاء على شرف جلالة الملك الذي قال في كلمته: «..وإن في طليعة المبادئ التي يقوم الإسلام على أساس منها والتي ترتفع في عيون المغاربة إلى مقام التقديس الروحي المحافظة على السلم وتوطيد العلاقات الودية بين الناس وإحلال التعاون والمودة في سائر الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محل التطاحن والتباغض والتطاول..».

وأثناء مقامه بمدينة نيويورك ألقى جلالة الملك محمد الخامس خطابا بمقر منظمة الأمم المتحدة في يوم 9 ديسمبر 1957 قال فيه: «وإذا كانت دولتنا تمتاز بأنها دولة فتية، فإنها في نفس الوقت تمثل أمة عتيقة متشبثة بعقائدها الدينية، وقيم الإسلام الروحية، تلك القيم التي هي أسس حضارة شديدة الحرص على السلم والعدالة والمساواة... إن هذه المبادئ التي هي أسس منظمتكم تتفق وما نعتبره -رعيا لمعتقداتنا- مبادئ مقدسة، ولذلك فإن الأغراض التي حددها الميثاق ليست غريبة عما نهتم به من شؤون وما نرمي إليه من غايات. ولهذا أيضا كانت بلادنا دائمة الحرص على أن يسود التفاهم والمساواة بين المتساكنين فيها دون اعتبار للعنصر والدين والجنسية، وأكبر ما نهتم به ضمان حياة أكثر سعادة وأوفر رفاهية لجميع سكانها..».

وإذا كان جلالة الملك محمد الخامس ألقى خطبا في هذه المؤسسات الأمريكية كأمير للمؤمنين يرعى مصالح رعاياه دون اعتبار لدياناتهم، فإنه حرص أن يظهر أثناء هذه الزيارة كزعيم إفريقي أيضا. فقد قال جلالته في مأدبة العشاء التي أقامتها جمعية العلاقات الخارجية بنيويورك على شرفه: «...إن القارة الإفريقية التي تنتمي إليها مملكتي، تعتبر يقظتها أعظم حادث وقع في القرن العشرين، وقد أخذ شعورها الوطني ينمو ويتمكن، وهذا أنسب وقت يتعاون معها الغرب فيه على أساس الحرية والمساواة. ولكنه إذا أراد الاستمرار في حكمها بالأساليب الاستعمارية العتيقة، فسيضيع فرصة من الفرص الحيوية بالنسبة لتطور القارة والمصالح العليا للطرفين..».

وفي إطار هذا التوجه الإفريقي قام جلالة الملك محمد الخامس في أواخر فبراير 1959 بزيارة إلى مدغشقر وخصوصا إلى مدينة إنتسيرابي مقر منفاه لمدة سنتين، والتقى بسكانها الذين رحبوا به كملك للمغرب المستقل في جو من الغبطة والأفراح. وقد أبى جلالته كأمير للمؤمنين إلا أن يصلي بمسجد المدينة ويلقي خطبة الجمعة يوم 27 فبراير 1959 على غرار ما كان يقوم به أثناء وجوده بالمنفى.

وفي 23 مارس 1959 قام جلالته بزيارة إلى السينغال وألقى خطابا أمام المغاربة المستقرين في هذا البلد أعلن فيه عن فتح

قنصلية مغربية بدكار تكون بمثابة دار المغرب يقصدها المغاربة لقضاء مآربهم كرعايا دولة مستقلة.

وبموازاة مع الزيارات الرسمية لدول غربية وإفريقية رأى جلالة الملك محمد الخامس ضرورة القيام برحلة إلى ربوع الشرق العربي تأكيدا لروابط الأخوة والصداقة التي تجمعه بقادة هذه الدول وتجسيدا لأواصر المحبة والتجاوب والتعاطف ما بين الشعب المغربي وشعوب الدول العربية.

ابتدأت هذه الرحلة بالزيارة التي قام بها جلالته إلى مصر في 7 يناير 1960 حيث استقبلته الجماهير المصرية بحفاوة كبيرة استقبال الأبطال بجانب الرئيس جمال عبد الناصر، الذي رافقه إلى جامعة القاهرة التي منحت لجلالته شهادة الدكتوراه الفخرية. وقد قال رحمه في هذه المناسبة: «..وقد فعلنا ما فعلنا في الميدان العلمي خاصة إدراكا منا لما للثقافة من آثار في حياة الأوطان والشعوب، إذ لا حياة لأمة جاهلة، ولا تعز الأوطان إلا بقدر إقبال أبنائها على العلم وانتشاره بين ربوعها».

وقد اقترنت زيارة العاهل الكريم لمصر بإعطاء انطلاقة الشروع في بناء السد العالي حيث ساهم رحمه الله بجانب الرئيس المصري، في وضع حجره الأساسي وتدشين منشآت صناعية مهمة.

وتأكيدا لمكانة المغرب على الساحة العربية، فقد ألقى جلالته خطابا يوم 14 يناير 1960 في مقر جامعة الدول العربية

أشار فيه إلى: «أنه على أبناء العروبة أن يدركوا أن العصر عصر تكتل وتضامن وتعاون، وأن الشعوب العربية لا تستطيع أن تحقق كل ما تطمح إليه إلا إذا عملت متكاتفة متآزرة وانضوت تحت علم منظمة تجمع كلمتها وتوحد صفها».

وقد شمل برنامج هذه الرحلة زيارة المملكة العربية السعودية مع أداء جلالته لمناسك العمرة والتبرك بزيارة البيت الحرام والروضة النبوية الطاهرة بالمدينة المنورة، ثم المسجد الأقصى في إطار زيارة جلالته إلى المملكة الأردنية الهاشمية، حيث اغتنم، رحمه الله، هذه المناسبة ليزور مخيم اللاجئين الفلسطينيين بأريحا.

كذلك زار جلالته الجمهورية اللبنانية، واستقبلته جامعة بيروت ومنحته شهادة الدكتوراه الفخرية.

وقد اغتنم العاهل الكريم فرصة وجوده في بعض دول المشرق العربي لإجراء محادثات مع ملوك العرب ورؤسائهم وقادتهم حول القضايا التي تهم العالم العربي بصفة خاصة والوضع الدولي القائم عهدئذ، مع تبادل وجهة النظر في شأن جمع الكلمة وتوحيد الصف ليستطيع العرب القيام بالدور المنتظر منهم بحكم موقع الدول العربية وإمكانياتها المتعددة.

6. استقبالات رؤساء الدول الأجنبية بالمغرب:

تميزت الفترة الموالية لاستقلال المغرب برغبة ملوك ورؤساء بعض الدول في زيارة المغرب تقدرا منهم للكفاح البطولي الذي قاده جلالة الملك محمد الخامس بمعية شعبه الوفي لاستعادة البلاد لحريتها واستقلالها، والالتقاء بجلالته شخصيا، والتعرف عن قرب على المبادرات الملكية التي قادها جلالته في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتميزت زيارة رؤساء الدول للمغرب بالاستقبالات الشعبية، تعبيرا عن فرحة السكان وترحيبا بضيوف جلالة الملك، وبالحفلات الرسمية التي كان يقيمها جلالته بالقصر الملكي، وبالمباحثات الثنائية التي كان يجريها مع ضيوفه تعزيزا لأواصر الأخوة والمحبة والصداقة والتعاون المشترك لما فيه مصلحة البلدين، لا فرق بين دول عربية أو غربية أو آسيوية أو إفريقية.

وهكذا استقبل جلالة الملك محمد الخامس في الأربع سنوات الأولى من الاستقلال كلا من: الملك فيصل عن العراق، والملك سعود عن المملكة العربية السعودية، والملك حسين عن المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس أحمد سوكارنو عن جمهورية أندونيسيا، والرئيس دويت إيزنهاور عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تميزت كل هذه الاستقبالات بصدور بلاغ رسمي في أعقاب كل زيارة يشيد بحسن العلاقات الثنائية وبتثمينها فيما يحقق مزيدا من التعاون بين المملكة المغربية وهذه الدول.

في مطلع سنة 1961 استقبل جلالة الملك محمد الخامس رؤساء بعض الدول الإفريقية هم: الرئيس جمال عبد الناصر من مصر، والرئيس مودي بوكيتا من مالي، والرئيس أحمد سيكوتوري من غينية، والرئيس كوامي نكروما من غانا، والأمبراطور هيلا سيلاس من إثيوبيا، وعبد القادر العلام ممثلا لملك ليبيا محمد ادريس السنوسي، وفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة. وبهذه المناسبة، احتضنت مدينة الدار البيضاء، التي استقبل سكانها ضيوف جلالة الملك، بكل ما يليق بمقامهم من مظاهر البهجة والفرحة، مؤتمرا لرؤساء الدول الإفريقية دام أربعة أيام من 4 إلى 7 يناير 1961. وقد أصدر المؤتمر في نهاية أشغاله ميثاق الدار البيضاء أعلن فيه المؤتمرون عزمهم على نصرة الحرية في جميع القارة الإفريقية وتحقيق وحدتها، مع المطالبة بتحرير الشعوب الإفريقية التي ما تزال تحت السيطرة الأجنبية، ومد يد المساعدة لها. كذلك أشار هذا الميثاق إلى ضرورة توجيه الدول الإفريقية المستقلة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية نحو استثمار خيراتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بعدل وإنصاف بين المواطنين.

وقد مكن هذا اللقاء الذي ترأسه جلالة الملك محمد الخامس من إتاحة فرصة الاتصال بين بعض رؤساء الدول الإفريقية من أجل تدارس قضايا متعدد تهم مستقبل القارة، ومن تبادل آرائهم حول مختلف المشاكل القائمة مع السعي لجمع كلمتهم وتوحيد مواقفهم لما فيه خير الشعوب الإفريقية.

وهكذا استطاع جلالة الملك محمد الخامس، من خلال مؤتمر الدار البيضاء، أن يؤسس، كزعيم إفريقي مؤمن بحرية الشعوب حتى النخاع، لمشروع منظمة الوحدة الإفريقية التي سترى النور بعد وفاته رحمه الله بسنتين.

خاتمة:

لقد عاش جلالة الملك محمد الخامس خمس سنوات بعد حصول المغرب على استقلاله، وهي مدة جد قصيرة، لكنها حافلة بجلائل الأعمال وعظائم المنجزات، وخير شاهد على عظمة هذا الملك وسر نجاحه في أعماله وتوفيقه في مشاريعه التنموية. وخلال هذه المدة تعرف المغاربة أكثر على شخصية عاهلهم المفدى وبعد نظره وقوة عزيمته وحسن تدبيره وطيبة نفسه، وقوة تحمله للمشاق من أجل أداء الواجب في سبيل تقدم ورقي شعبه الوفي منذ أن ولاه الله إمارة المؤمنين إلى أن أخذه إلى جواره في يوم 10 رمضان 1380 موافق 26 فبراير 1961. وفي نفس اليوم بويع ولي العهد الأمير مولاي الحسن ملكا على المغرب تحت اسم

جلالة الملك الحسن الثاني ليواصل السير على النهج الواضح والطريق المستقيم والمحجة البيضاء لوالده رحمه الله. فكان خير خلف لخير سلف حيث اضطلع بمسؤولياته وأدى رسالته طبق مبادئ الإسلام وقيمه السامية مراعيا المصلحة العليا للوطن، ومدافعا عن حوزته واستقلاله وسيادته وساهرا على وحدته الترابية. فالشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء قد أتت أكلها بإذن ربها، والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه.

رحم الله الملكين العظيمين محمد الخامس والحسن الثاني، وأكرم مثواهما وأسدل عليهما شآبيب رحمته ورضوانه، وحفظ أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس بما حفظ به الذكر الحكيم، ومتعه بموفور الصحة والعافية وطول العمر، وأبقى عرشه منبعا لجمع الكلمة وتوحيد الصف وإخلاص النية وتطهير القلوب. إنه سميع مجيب.

والسلام.

مراجع البحث:

- أبو بكر القادري:

  مذكراتي في الحركة الوطنية الجزء الأول

  مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 1992.

- بهيجة سيمو:

البيعة ميثاق مستمر بين الملك والشعب

مديرية الوثائق 2011

- عبد الهادي بوطالب:

ذكريات شهادات ووجوه الجزء الأول

الشركة السعودية للأبحاث والنشر 1992.

- علال الفاسي:

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

دار أبي رقراق للطباعة والنشر الطبعة السابع. – الرباط 2010.

- محمد الرشيد ملين:

نضال ملك في جزءين

المطبعة الملكية 1956 – 1957.

- محمد حسن الوزاني:

مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية – بيروت 1985.

- محمد العربي المساري:

المغرب خارج سياج الحماية- منشورات عكاظ – الرباط 2012.

- محمد الفاسي:

ذكريات عن محمد الخامس

ندوة جمعية رباط الفتح حول محمد الخامس الملك الرائد – مطبعة المحمدية 1988.

- انبعاث أمة من الجزء الأول إلى الجزء السادس:

مجموعة الخطب التي ألقاها جلالة الملك محمد الخامس من 7 نوفمبر 1955 إلى 22 يناير 1961. المطبعة الملكية من سنة 1956 إلى 1961.

- دعوة الحق - العدد 440:

عدد خاص بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب – غشت 2022

- من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي:

مجموعة ثانية: نص خطب ألقاها جلالة أمير المؤمنين.

المطبعة المحمدية الرباط 1952.

1- ELGLAOUI Abdessadeq : le ralliement, le glaoui, mon père

Récit et temoignage. Editions : Marsam Rabat 2004.

2- JULIEN Charles – andré : Le Maroc face aux impérialismes. 1415 – 1956.

Editions J.A Paris 1978

3- LACOUTURE jean : cinq hommes et la France.

Editions Seuil 1961

4- LANDAU Romuald : Mohamed V King of morocco.

Edition publishers 1957

5- MONTAGNE Robert : Révolution au Maroc.

Edition France – Empire 1953

6- SPILLMAN Georges : Du protectorat à l'Independence- Maroc 1912 – 1955.

Edition Plon 1967

7- VAUCHER Georges : Sous les cèdres d'ifrane.

Edition Julliard 1962

8- WATER BURY John : Le commandeur des croyants. La monarchie marocaine et son élite (en Français) PUF 1975.

الملك الحسن الثاني رحمه الله
باني المغرب الحديث

د. محمد فاروق النبهان
مدير دار الحديث الحسنية، سابقاً

■ تحتفظ الذاكرة التاريخية بالكثير من ملامح الأعلام الذين سجلوا صفحات مضيئة في تاريخ شعوبهم بما أنجزوه من أعمال خالدة وبما حققوه من إصلاحات وما أضافوه من آثارهم، وما اشتهروا به من المواقف التي أسهمت في خدمة مجتمعهم ونهضته. والتاريخ وفيٌّ لكل من أسهم في رقي مجتمعه ونهضته من الأعلام التاريخية؟ والأجيال اللاحقة ترقب كل الأحداث التي مرت من قبل، وتتأمل في كل المنجزات بموضوعية ونزاهة، وتُكبر عمل كل المصلحين، وهي حَكَم عادل لا يُحابي ولا يجامل، وتذكر كل محسن بما أحسن فيه وتعترف له بما أنجز...

وكان الملك الحسن الثاني، رحمه الله، من أبرز الشخصيات التي سوف يظل اسمها حاضراً ولامعاً ومضيئاً في الذاكرة المغربية بفضل الكثير مما أنجزه في عهده، وما تركه في ذاكرة شعبه، وإنني أشهد بما رأيته بنفسي وما عشته خلال الحقبة المغربية، وكانت

حقبة غنية بما تعلمته فيها من دروس وما شهدته من أحداث ومواقف. وكنت أتأمل كل ذلك. وما زلت أستعيد الكثير منها في لحظات تأملاتي فيما بعد. وأحاول أن أستنتج منها ما يجعل أحكامي أكثر موضوعية وصدقا...

ويسعدني، في هذه الندوة العلمية التي ينظمها المجلس العلمي الأعلى في المغرب، أن أسجل بعض ما شاهدته وما عشته من خلال مشاركتي في الدروس الحسنية، وإدارتي لدار الحديث الحسنية، وعضويتي للأكاديمية المغربية التي كان يرعاها بنفسه، ومن خلال متابعتي للكثير من مواقفه وسياساته وتأكيده على أهمية وضوح الهوية الإسلامية في التعليم والتكوين الثقافي واحترام الثوابت التي ترسخ الوحدة الوطنية والوحدة المذهبية، ويسعدني أن أسجل بعض ملامح شخصية الملك الحسن الثاني رحمه الله من خلال بعض اهتماماته وإنجازاته كما هي في الذاكرة، والتي تؤكد على اهتمامه بترسيخ الهوية المغربية بكل مكوناتها الإيمانية والروحية، وأعترف أنني فيما أكتب لا يمكنني التغلب على عاطفة المحبة والشعور بالوفاء التي أحتفظ بها في قلبي للملك الحسن الثاني رحمه الله، وأنا مدين له بالكثير، وأهم ذلك هو ذلك الاهتمام والرعاية التي أشعرني بها منذ الدرس الأول الذي ألقيته في الدروس الحسنية، وتكليفي بعد ذلك بإدارة دار الحديث الحسنية التي كان يوليها اهتمامه وتحظى برعايته تعبيرا عن اعتزازه بحديث رسول

الله، وهذه خطوة واضحة الدلالة على اعتزازه بالهوية الإسلامية وحرصه على أن تحظى الثقافة الإسلامية بمكانة في التربية والتعليم والتكوين...

وكنت ألاحظ اهتمامه في كل مناسبة في ترسيخ القيم الإيمانية والروحية من خلال كلماته التوجهية في المناسبات الوطنية والدينية، وبخاصة في ظاهرة الدروس الحسنية الرمضانية واعتزازه بهذه الدروس التي كانت أنوارها تضيء كل مساء في المغرب كله، وكل المغرب ينصت باهتمام لكلام الله وسنة رسوله، وقد أسهمت هذه الدروس في تنمية المشاعر الإيمانية وتعميق الثقافة الإسلامية، وكانت الدروس الحسنية أهم تظاهرة ثقافية لترسيخ القيم الإيمانية في المجتمع المغربي، وظاهرة الدروس ذات رسوخ في تاريخ ملوك المغرب، وتعرف بالمجالس السلطانية التي كان علماء المغرب يشاركون فيها ويتحاورون في القضايا العلمية بحرية، وفي عهد الملك الحسن الثاني أصبحت مجالس الدروس مفتوحة لعلماء المغرب وعلماء من العالم الإسلامي، وتنقل عن طريق الإعلام لكي يتابعها كل المغاربة باهتمام، وكانت كل الشخصيات الرسمية من وزراء وسفراء وكل الرموز الوطنية والفكرية تحضر هذه الدروس التي يرأسها جلالته كل مساء في القصر الملكي، و تحترم فيها التقاليد ذات الدلالة على احترام المغرب للقيم الإسلامية كمنهج

إيماني في السلوك الاجتماعي، وتختم الدروس بحفل رسمي وهو ختم البخاري بكل الأدعية المعتادة التي ترسخ مكانة الإسلام في الذاكرة كهوية مغربية وانتماء فكري ومرجعية جامعة لكل المكونات الوطنية، وكنت أرى منبر الدروس الحسنية من أهم المنابر الإسلامية لطرح أهم القضايا الإسلامية بحرية، ملتزمة بكل الثوابت الإسلامية، ومتطلعة نحو فهم أعمق لدور الإسلام في نهضة المجتمعات الإسلامية، وكنت أرى أن مجالس هذه الدروس تتسع لكل التطلعات التي تسهم في رقي مجتمعها نحو الأفضل....

وهناك تأسيس جلالته لدار الحديث الحسنية لتكوين كفاءات علميه لإحياء دور المغرب التاريخي في نشر الثقافة الإسلامية من خلال منارة القرويين العلمية وكل المنارات الإسلامية ذات الرسالة العلمية والتربوية والتكوينية وبخاصة دور المساجد التربوي والعلمي الذي أسهم في نشر المعرفة في المغرب الإسلامي والأندلس وافريقيا الإسلامية، وكانت الدار إحدى أبرز إنجازاته العلمية وكان فخورا بها ويحظى علماؤها برعايته تكريما للعلم وتشجيعا لرموزه. وما زلت أذكر الكثير من المواقف التي تعبر عن رعايته لهذه الدار وكل نشاطاتها العلمية، وكان فخورا أن تنسب إليه وأن تكون أحد منجزاته العلمية، وكان يوليها كل اهتمامه لكي تشارك في نهضة مجتمعنا وإحياء دور المغرب التاريخي في إغناء التراث الإسلامي بجهد هذا الجيل. وما زلت أذكر أنه في أحد الأعوام أمر أن يكون كل المتكلمين في الدروس الحسنية من علماء الدار،

وكان فخورا بهم وأن يراهم فرسان تلك الدروس في ذلك العام. وما زلت أذكر رعايته لمؤتمرات جمعية الخريجين، وبخاصة مؤتمر الخريجين الذي انعقد في مدينة وجدة، وحظي ذلك المؤتمر برعاية جلالته، وكنا نشعر أننا في حصن منيع، وكنا أقوياء بتلك الرعاية، كان رحمه الله مع هذه الدار في كل المواقف مشجعا لها لكي تسهم في ترسيخ الهوية الإسلامية من خلال ذلك الجيل الذي تخرج من هذه الدار، وأسهم في إغناء المكتبة الإسلامية بالجديد من البحوث العلمية، وإنني أشيد بالنهضة العلمية التي تحققت في عهد الملك الحسن الثاني بفضل هذا الجيل من العلماء الدار الذين أسهموا في نهضة كليات القرويين وشعب الدراسات الإسلامية في الجامعات المغربية، وأسهوا في ترسيخ الهوية الإسلامية في الحياة المغربية...

ومما لاحظته أنه عندما أنشأ الأكاديمية المغربية التي كان يختار أعضاءها بنفسه ويختار موضوعاتها، كان يحرص على هويتها المغربية الإسلامية من خلال اختياره لأعضائها، ويحرص أيضا على أن يكون رئيس علماء المغرب عضوا فيها كرمزية إسلامية ذات دلالة على الاعتزاز بالإسلام، وأن تضم عددا من الرموز العلمية التي اشتهرت باعتزازها الإسلامي والتزامها الإيماني لترسيخ القيم الإسلامية في الحوارات الفكرية، وغايته من كل ذلك إيجاد تواصل ثقافي وفكري بين مختلف الكفاءات التي أسهمت في رقي العلم والمعرفة...

هذه أهم منارات ثقافية كانت تعبر عن شخصية الملك الحسن الثاني رحمه الله، وهذه المنارات الثقافية تضاف إلى الجهود التي تقوم بها وزارة الأوقاف والمجالس العلمية بتوجيه من جلالته من نشر كتب التراث الإسلامي والأطروحات العلمية وتنظيم الدروس في المساجد والحرص على تأكيد الوحدة المذهبية، وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال احترام كل المكونات المغربية القومية واحترام التعددية الوطنية في ظل الرحم الجامع لكل المغاربة في ظل صيغة لتوافق إرادي على احترام الخصوصيات المغربية التاريخية والتعايش المشترك في ظل دستور يضبط الحقوق ويمنع التجاوزات ويحتكم إليه عند الاختلاف، وهذه التعددية السياسية كفلت المغرب الاستقرار والتنافس على المشروع الذي يحقق العدالة بين كل المكونات الثقافية... لقد أنجز الملك الحسن الثاني الكثير من مقومات الدولة الحديثة في النظام الاجتماعي والمشهد السياسي، وقد حقق هذا الإصلاح السياسي للمغرب أسباب الاستقرار عن طريق الاحتكام للقضاء والمحكمة الدستورية التي تفصل في الخلافات وفقا للدستور المتوافق عليه...

وقد استطاع المغرب أن يواجه الكثير من العواصف والأزمات التي كانت تهدد العالم العربي خلال القرن الماضي بفضل استقراره السياسي وفهمه لمتطلبات التغيير والتجديد في

النظم الاجتماعية مع الحفاظ على الهوية الإسلامية في التعليم والتكوين والسلوك الاجتماعي. وبفضل حكمة الملك الحسن الثاني كان المغرب عاصمة اللقاءات السياسية التوافقية والقمم العربية لجمع شمل العالم العربي. وقد أنجز عهد الحسن الثاني أهم خطوة في تاريخ المغرب الحديث، وهي تحقيق الوحدة الترابية للمغرب، واستطاع أن يستعيد الصحراء المغربية من إسبانيا وأن يفشل مخططات والتقسيم عن طريق التصدي لكل محاولات إثارة النزاعات القبلية والطائفية الهادفة لتفكيك وحدة هذه الأمة. وكانت في المسيرة الخضراء ذات الدلالة الوطنية والشعبية على التمسك بالوحدة المغربية في ظل الالتزام بالاختيارات السلمية ذات العاطفة الإيمانية والرمزية القرآنية. كانت المسيرة أروع صورة للجهاد السلمي للتعبير عن إرادة الشعوب في حماية مصالحها المشروعة في تحقيق وحدتها الوطنية والتمسك بمطالبها العادلة واحترام التعددية في ظل الوحدة الوطنية الجامعة والناتجة عن إرادة التعايش في ظل الهوية الوطنية والثقافة الإسلامية. وسوف يذكر الملك الحسن الثاني بهذا الإنجاز الكبير المعبّر عن رقي مفاهيم الجهاد السلمي، وسوف تظل المسيرة الخضراء أهم منجزات الحسن الثاني رحمه الله، وأصدقها تعبيرا عن شخصيته وإيمانه بالحلول التوافقية وكراهيته للمواجهات والحروب...

ويُشهد للملك الحسن الثاني الشجاعة في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقدس بصورة خاصة، حيث احتضن المغرب أهم المؤتمرات العربية والإسلامية لدعم جهاد الشعب الفلسطيني والدفاع عن القدس، وترأس لجنة الدفاع عن القدس، وشارك الجيش المغربي في مساعدة الجيش المصري والسوري في حرب أكتوبر، واحتضن المغرب أهم مؤتمرات القمة العربية التي كانت تتدارس قضايا العالم العربي وتحاول التغلب على الأزمات والتخفيف من الانقسامات والمنازعات.....

هذه هي أهم ما تحتفظ به الذاكرة التاريخية عن شخصية الملك الحسن الثاني رحمه الله، وأنا واثق أن التاريخ سوف يسجل له ما أسهم فيه لخدمة وطنه وترسيخ أسباب الاستقرار فيه...

وقد تابع جلالة الملك محمد السادس نصره الله منهج والده في كل السياسات والمواقف التي تسهم في ترسيخ الهوية الإسلامية في المجتمع المغربي، والتأكيد على دور المغرب في مناصرة القضايا العربية العادلة، وأنشأ المجلس العلمي الأعلى لكي يسهر على حماية القيم الإيمانية ونشر الثقافة الإسلامية والنهوض بدور المساجد العلمي والتربوي وتنظيم الإفتاء وأمور الدعوة في كل ما يسهم في احترام القيم الأصيلة في السلوك الاجتماعي...

أدعو الله تعالى من أعماق قلبي أن يجزي ملك الحسن الثاني خيراً عما أحسن فيه من تلك المنجزات التي ستظل معلمة عهده، وأن يرحمه برحمته الواسعة، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجعله مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

الرباط 2022

إمارة المومنين
ورعاية الأقليات الدينية بالمغرب

د. أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

■ أولا- رعاية مؤسسة إمارة المومنين للأقليات الدينية، الفرش التوقيعي والأصول التشريعية

إن دستور المملكة المغربية قد اتسم بالدقة الوظيفية، وبالموضوعية القاصدة في مجال التأصيل لإمارة المؤمنين، وذلك في فصله الحادي والأربعين، وهو تأصيل يُعْتَبَرُ صدى لوثيقة البيعة الشرعية لمولانا الإمام أدام الله عزّه، التي حُرِّرت يوم الجمعة 23 يوليوز 1999، والتي جاءت مُحْكَمَةً جامعة مانعة، عاكسة لاستيعابية مؤسسة إمارة المؤمنين باتّزان، لكافة مكونات الأمة.

تتميّز إمارة المؤمنين، كما شَرُفَت بأداء مولانا الإمام جلالة الملك محمد السادس أدام الله عزه، وأمدّ في عمره، بكونها حيةً حكيمةً حادبةً، رؤوفةً رحيمةً، حاسمةً في الحق، مراعيةً للأصول

الشرعية المرعية، في تَمَاهٍ مع مقتضيات سياقنا المعولم، وتجاوبٍ مع الهندسة الاجتماعية الحالّة، وبنيتها الراهنة، أخذا بعين الاعتبار تحت مظلة الحرص الدائم على رضوان الله تعالى، لكافة تطلعات مولانا الإمام، وانتظارات المواطنات والمواطنين بكافة انتماءاتهم الدينية، وانسلاكاتهم الاجتماعية، وقد شكّل هذا الضفاء الوظيفي، الملموس والجميل، بحمد الله، ذرعا حاميا دون العديد من الارتباكات التي يعرفها عالمنا المعاصر، بسبب الحركية التنقّلية والرقمية غير المسبوقة، والتي أنشأت بدورها واقعا غير مسبوق.

وهو ما اقتضى تحت سديد نظر مولانا الإمام أدام الله عزّه، اجتهادات تأهيلية وإقدارية، لبناء ما يلزم من كفاءات علمية نَصّية وسياقية وأخلاقية تستجيب لهذه المستجدّات.

إن العناية بالأقليات الدينية في المملكة المغربية الشريفة ورعاية شؤونها في سياقنا المعاصر، لها تدبيرات تنطلق من كون هذا الإجراء مصلحيا، يوازَن فيه بين الواقعيّ السياقي، والمعياريّ الشرعيّ، بشكل يصون المصالح بمختلف مراتبها، ويحفظ الحقوق بمتنوع تجلياتها.

وهو تدبير يجري عليه في المملكة الشريفة ما يجري على سائر التدابير من مقتضيات تكليفية، جرى تفصيلها في مباحث

الحكم التكليفي، وأخرى وضعية تمَّ بيانها في مطالب الحكم الوضعي، على ما هو مقرر عند جمهور العلماء.

وإذ إنّ تدابير الشأن العام في الشريعة الإسلامية، تندرج في مُجْمَلِهَا تحت باب المصالح المنضبطة بضوابط الشرع الحكيم، مراعاة وموازنة وتحصيلا، فإن تدبير شؤون الأقليات لا يشذّ عن ذلك، دفعا لضرر قائم، أو تفاديا لآخر متوقّع، أو استجابةً لحاجة ماسة، أو جلبا لمصلحة متوخاة، وعلى هذا نص كبار فقهاء المالكية، ومن أبرزهم الإمام محمد بن علي المازَري، رحمه الله (ت536هـ).

وقد أناط الشارع الحكيم، بمؤسسة إمارة المؤمنين، بموجب تعاقد البيعة الشرعية، واجب الإشراف على جلب وإقامة مصالح الأمة ودرء المفاسد عنها، وهي جميعها معان تختلف تمظهراتها باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والعادات، والأعراف، كلّ ذلك انطلاقا من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٢﴾﴾ (النساء: الآية 82).

فالإمام الأعظم (أمير المؤمنين) هو الذي يشرف على هذه الدينامية المركبة وينسقها. قال القرافي رحمه الله (ت 684هـ)

في الفروق: «إنَّ حُكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يَرفع الخلاف، ويُرْجِعُ المُخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم، وتتغير فتواه بعد تحرير الحكم، عمّا كانت عليه، على القول الصحيح من مذاهب العلماء» الفروق، 103/2.

وعليه نص الماوردي، رحمه الله، (ت450هـ)، في الأحكام السلطانية بقوله: «وولي الأمر ينبغي أن يكون واحدا غير متعدد، من أجل وحدة الآراء والمواقف والتطبيقات العملية، وعليه جمهور علماء الأمة» الأحكام السلطانية، ص: 9.

وقد أجمع علماء المالكية على أن ضبط إعمال المصالح المرسلة بقسميها (1 - الأصول الخمسة التي تعود عليها بالحفظ. 2 - درجات قوتها الثلاث) يعود لمؤسسة إمارة المؤمنين، تطبيقا للقواعد الكلية على مصاديقها، وإعمالاً للأحكام المكمّلة.

يقول الإمام القرافي، رحمه الله: «الإمام وظيفته عامة وشاملة في مَجَالَي حراسة الدين وسياسة الدنيا، فالإمامة جزؤُها القضاء والفتيا، فللإمام أن يقضي ويفتي - فرداً أو من خلال القائم من المؤسسات - **وله أن** يفعل ما ليس بفتيا ولا قضاء، وهي أمور كثيرة يختص بها، لا يشاركه فيها القاضي ولا المفتي» الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام، ص: 32.

وتأسيسا على ما سلف، يتبيّن أن الضوابط التي تؤطر تدبير شؤون الأقليات الدينية ورعاية مصالحها والعناية بها، هي بامتياز

ضوابط تدبيرية تنبني على النظر الشرعي المصلحي المُوَازِن، في القواعد المعطياتية ذات الصلة، سدًّا للذرائع، وتحقيقا للمصالح المنضبطة بضوابطها الشرعية في اعتبارا للمآلات.

وإن رعاية مؤسسة إمارة المؤمنين في هذا البلد الكريم لشؤون الأقليات الدينية الموجودة به، جرى دوما، ويجري الآن بفضل الله تعالى، استحضاراً واعتباراً لكل ما سلف بيانه.

ويدخل في هذا الباب أمر إقامة البيع والكنائس ودور العبادة، وهو أمر تحكمه معايير وضوابط السياسة الشرعية، المُؤَطَّرة بأحكام ومقاصد وموازنات وتوجيهات الشرع الحنيف، ويرجع اتخاذ القرار فيه إلى ولي الأمر.

ومن هذا الصوب كانت العهدة العمرية المشهورة، والتي بمقتضاها، عاهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أهل القدس من النصارى «فأعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصُلبانهم وسقيمهم وبريئهم، وسائر مِلَّتهم، أنه لا تُسكنُ كنائسهم ولا تُهدم ولا يُنتقص منها ولا من حَيِّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكْرَهون على دِينهم، ولا يضارُّ أحدهم...» الإمام الطبري تاريخ الرسل والملوك.

ومن هذا الصوب أيضا كان كتاب خالد بن الوليد رضي الله عنه لأهل دمشق، حيث جاء فيه «وأنني أمَّنتهم على دمائهم وأموالهم وكنائسهم» ابن عساكر - تاريخ دمشق.

وهو النهج الذي سار عليه من جاء بعدهما من أئمة المسلمين من أمثال عمر به عبد العزيز رحمه الله، واستدل به أولياء الأمر المسلمين في بلاد الأندلس والمغرب كما بيّنه ابن عذاري المراكشي (ت695هـ) في كتابه «البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب».

وعليه، فإن إقامة دور عبادة الملل والأديان المختلفة حين تمس الحاجة لذلك، وبعد النظر الشرعي المتّئد، المراعي للذَّرائع سدّاً أو فتحا، والمجتهد في اعتبار المآلات، القائم بما يلزم من موازنات وترجيحات، تحت سديد نظر وليّ الأمر وبعد إذنه، حكمه إن شاء الله الجواز، إذا كان المعنيّون، قد ولدوا في أرض المملكة، أو دخلوها مسالمين، كل ذلك في إطار الجاري به العمل من القوانين السارية، المدنية والجنائية والأعراف المرعية في هذا الباب[1]، واعتبارا للمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

وقد تم تأصيل هذا الجواز عند من ارتأوه، استناداً إلى قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ (سورة الحج آية 38). قال الإمام الرازي في المفاتيح: «فكأنه

(1) وثمة ملاحق تفصيلية لهذه القوانين وكذا المعاهدات والمواثيق الدولية، ملحقة بهذه الورقة وسوف تنشر معها بإذن الله، أنموذجا على ذلك. (الفصول 220 -221 - 223 من القانون الجنائي):

سبحانه وتعالى قال: (ولولا دفاع الله أهل الشِّرك بالمؤمنين... لاستولى أهل الشرك على أهل الأديان، وعطّلوا ما يبنونه من مواضع العبادة، ولكنه دَفع عن هؤلاء... ليتفرّغ أهل الدين للعبادة، وبناء البيوت لها» تفسير مفاتيح الغيب (سورة الحج آية 40).

وعلى هذا المشرب ذاته، نجد كلاً من الإمام أبي حنيفة رحمه الله وابن عابدين صاحب الحاشية وابن نجيم المصري صاحب البحر الرائق (ت970هـ)، وآخرين.

ثانيا- التجليات الوظيفية والميدانية لرعاية الأقلّيات الدينية في سديد تدبيرات مولانا الإمام أدام الله عزّه

تؤطر رعاية شؤون سائر الأقليات الدينية في هذا البلد الكريم جملة من التشريعات والنصوص التنظيمية، وقد أشار إلى فحواها مولانا الإمام أدام الله نصره، بشريف نطقه في الرسالة الملكية التي شرَّف بها حفظه الله مؤتمر **«حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية.. الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة»**، والذي عُقِدَ بمدينة مراكش في شهر يناير من سنة 2016م، حيث قال أيده الله:

«إننا بوصفنا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، نضع على عاتقنا حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين على السواء، نحمي حقوقهم كمتدينين بمقتضى المبادئ المرجعية

الثابتة التي أشرنا إليها. ونحميهم كمواطنين بمقتضى الدستور. ولا نجد في ذلك فرقا بحسب المقاصد والغايات. ونحن في ذلك إنما نحرص على الاستمرار على ما درج عليه أسلافنا الأماجد. ويكفي أن نشير هنا إلى ما قام به جدنا السلطان المولى الحسن من إهداء أرض تقوم عليها - إلى اليوم - الكنيسة الإنكليكانية في طنجة. كما نذكر قيام جدنا جلالة المغفور له محمد الخامس بحماية اليهود المغاربة من بطش حكم فيشي المتحالف مع النازية. وما بادر به والدنا جلالة الملك الحسن الثاني - طيب الله ثراه - من استقبال البابا يوحنا بولس الثاني في أول زيارة له لبلد إسلامي.

وعلى هذا النهج نسير في تمكين المسيحيين المقيمين إقامة قانونية بالمغرب، من أداء واجباتهم الدينية بمختلف طوائفهم وكنائسهم المتعددة. كما نعمل على تمتيع المغاربة اليهود بالحقوق نفسها المخولة للمسلمين بالدستور فهم ينخرطون في الأحزاب، ويشاركون في الانتخابات، ويؤسسون الجمعيات ويقومون بأدوار مشهودة في النشاط الاقتصادي، فلهم وجود في الاستشارة والسفارة لجلالتنا، ولهم داخل مجتمعنا مشاعر عميقة مشتركة، ما يزال يحملها حتى أبناء الجيل الثاني من اليهود الذين هاجروا إلى مختلف بلدان العالم».

ثالثا- إسهام التأطير التعليمي والثقافي بالمملكة في تعزيز التعايش الديني في عالمنا التعددي

إن الحديث عن التأطير التعليمي في علاقة بموضوعنا، هو بالضرورة، حديث عن تعليم الدين، ونقل المعارف الدينية ذات الصلة إلى الأطفال واليافعين والشباب المغاربة، في مختلف المستويات الدراسية، وفي تكامل وتَماهٍ مع المواد والأنشطة الدراسية الأخرى، وتناسب مع بنياتهم الإدراكية والنفسية، وكذا في انتظام وانسجام مع المقتضيات التشريعية والتنظيمية والحقوقية المؤطرة لعيش المغاربة المشترك، كما ينص عليه الميثاق الدستوري للمملكة.

ومما يشهد لهذا المسار الرحيم المستنير بنور وهدي وحي رب العالمين، إذن مولانا أمير المومنين أعزّه الله، بإدراج التعبيرات الثقافية للرافد اليهودي وتاريخ اليهود المغاربة ضمن البرامج الدراسية. وكذا زيارته أدام الله حفظه «بيت الذاكرة» باعتباره فضاءً روحياً وتراثياً لحفظ الذاكرة اليهودية المغربية وتثمينها، وأمره نصره الله بترميم المقابر اليهودية عبر التراب الوطني، وقد عزّز مولانا المنصور بالله هذا الفضل المولوي، في مجال الاستمرار في دعم تنظيم الطائفة اليهودية المغربية؛ بإنشاء كل من:

1. المجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية: ويتولى على السهر على تدبير شؤون الطائفة والمحافظة على التراث والإشعاع الثقافي والشعائر للديانة اليهودية وقيمها المغربية الأصيلة.

2. لجنة اليهود المغاربة بالخارج: وتعمل على تقوية أواصر ارتباط اليهود المغاربة المقيمين بالخارج ببلدهم الأصلي، وتعزيز إشعاعهم الديني والثقافي، والدفاع عن المصالح العليا للمملكة.

3. المؤسسة الدينية اليهودية المغربية: وتسهر على النهوض والاعتناء بالتراث اللامادي اليهودي المغربي والمحافظة على تقاليده وصيانة خصوصياته.

يؤطر كافّة ما سبق النطق الشريف لمولانا الإمام نصره الله، الآتي:

«وبصفتي ملك المغرب، وأمير المؤمنين، فإنني مؤتمن على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية. وأنا بذلك أمير جميع المؤمنين، على اختلاف دياناتهم.

وبهذه الصفة، لا يمكنني الحديث عن أرض الإسلام، وكأنه لا وجود هنا لغير المسلمين. فأنا الضامن لحرية ممارسة الديانات السماوية.

وأنا المؤتمن على حماية اليهود المغاربة، والمسيحيين القادمين من الدول الأخرى، الذين يعيشون في المغرب».

مقتطف من الخطاب الذي ألقاه أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مراسم الاستقبال الرسمي لقداسة البابا فرانسيس.

حريٌّ بالذكر ما يحفل به دستور المملكة الشريفة وتشريعاتها، وكذا سياساتها وتدبيراتها بهذا الصدد.

فدستور المملكة ضَمِنَ حرّية ممارسات الشعائر الدينية[1]. وحمى دور العبادة وكذا التجمعات ذات الطابع الديني المأذونة[2].

أما بخصوص المعاهدات والمواثيق الدولية:

فقد وازنت المملكة بين حرية ممارسة الشعائر الدينية المكفولة في دستورها، وفي المواثيق والمعاهدات الدولية كما صادقت عليها من جهة، ومن جهة أخرى حافظت على هويتها

(1) «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية» الفصل الثالث.

(2) (من عطل عمدا مباشرة إحدى العبادات، أو الحفلات الدينية، أو تسبب عمدا في إحداث اضطراب من شأنه الإخلال بهدوئها ووقارها، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وغرامة من مائة إلى خمسمائة درهم.)- الفصل 221. (من تعمد إتلاف بنايات أو آثار أو أي شيء مما يستخدم في عبادة ما، أو خرّب ذلك أو لوّثه، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائة إلى خمسمائة درهم. في الجرائم المتعلقة بالمقابر وحرمة الموتى) - الفصل 223.

الإسلامية الراسخة وحماية الأمن الروحي للمجتمع، باعتبار الإسلام هو الدين الرسمي للدولة.

إن المصفوفة الرقمية اليوم، تتميّزُ بكونها سوقا مفتوحا لجميع العروض والطلبات، مادية كانت أو معنوية، وقد أصبح الانغمار فيها، والتفاعل، والتفاوض داخلها، قبولا أو رفضا، مُيَسَّرا بشكل كبير من خلال التشبيك الرقمي، الذي ينفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات.

فالأديان السماوية، كما الأديان الجديدة، والروحانيات المختلفة المؤمنة منها والملحدة، والوثنيات المتجددة، أصبحت كلها متاحة، على بعد ضغطة زرّ، تعرض خدماتها «للمستهلك».

لا يخرج السياق المغربي عن هذا التشخيص العام، أو «العرض والطلب الدينيين»، المُتَعَدِّدَيْن في الزمني الرقمي المعولم. وتجدر هنا الإشارة إلى أمور ينبغي استحضارها:

1. انفتاح المملكة المبكر، ومساحات الحرية المتاحة، وعدم التضييق الإعلامي منذ ظهور الصحون المقعرة (البارابول)، إلى الانفجار المعلوماتي اليوم.

2. اعتبار المملكة أرضاً لاستقبال للوافدين، وهو اعتبار تم تتويجه باحتضان المهاجرين الأفارقة الجنوب-صحراويين بمختلف دياناتهم، وكذا مختلف الجاليات بجميع مكوناتها العقدية والدينية.

فرسوخ المملكة وتثبيتها لثقافة الانفتاح، جعلها تدخل زمن انفجار «العرض الديني»، بشكل أقل حدة، بخلاف من كانت ثقافته المنع والكبت والقمع والانغلاق.

لقد تم تحرير هذه الورقة في استحضار للمنهج الشرعي المعتمد، إبرازاً للدعامات والأسس، والمقتضيات والمستلزمات الاستنباطية، التي أطّرت الانفصال الشرعي بعناصر ومكونات وتجليات سياسة إمارة المومنين في مجال التعاطي مع الأقليات الدينية الموجودة على أرض المملكة الشريفة، والعناية بها، في إناطةٍ بالمعتمد من الآليات الاجتهادية بهذا الصدد، سواء في مرحلة النظر، أو في مرحلة الإجراء والإمضاء، من زاوية إعمال أصل الاستحسان والمصالح المرسلة، كما ينص عليهما مذهبنا المالكي، سبراً وتقسيماً، وسداً وفتحاً للذرائع، واعتباراً للمآل، وتخريجاً وتحقيقاً وتنقيحاً للمناطات، مع إظهار الصلاحيات الحصرية شرعاً، للإمام وليّ الأمر، في الإشراف الفعلي على كل ذلك والاضطلاع به، حفظاً لمصالح الأمة ودرءاً للفتن عنها.

كما تحرّت هذه الورقة، إبراز الأسس الشرعية والمنهاجية، التي تؤطر اشتغال مؤسسة إمارة المؤمنين في هذا البلد الكريم، بشكل عام، مع التركيز على مفاصل اشتغالها الشرعي الراشد والمستنير، في مجال العناية بالأقليات الدينية ببلادنا ورعاية شؤونها، في استحضار لمختلف المقتضيات

السياقية والتدافعات الميدانية الكثيفة والسريعة التي لزم استجماع ما ينبغي من عدّة للتعاطي الراشد معها، تحت إشراف مولانا أمير المؤمنين أدام الله عزّه.

كما أن مجمل التقارير الصادرة عن مصالح الأمم المتحدة ذات الاختصاص، وكذا عن وزارة الخارجية الأمريكية تحت مسمّى **«Report on International Religious Freedom: Morocco »** قد أشادت بتجربة المملكة المغربية الفضلى في المنطقة، بهذا الصدد... وضمن الملاحق المرفقة بالورقة، نماذج من هذه التقارير.

خاتمة:

حريٌّ بالذكر انتهاءً، أن عالمنا ينغمر بإيقاع متسارع في أتون **المصفوفة الرقمية** التي أضحت سارية في كافة شؤون التدبير والتسيير والاتصال، ومؤطِّرةً ومُوجهة لها.

مما أنتج واقعا خافضا رافعا للعديد من الأمور التي كانت تبدو ثوابت لا تتزعزع ! إلى درجة أن بعض المفكرين، وفي مقدمتهم زيكمونت بومان، قد طفقوا منذ سنة 2006 في الحديث عن تسييل الثوابت...

ومن هذه الثوابت مسألة الأقليات والأغلبيات، حيث صرنا نشهد بزوغ أضرب من الشعبيات والاشتهارات، لفئات

من الخلق، لم يكن قبلا، يتصور إمكانٌ لظهورهم، وأضرب من الخطاب، ونكهات من الممارسات، لم يكن يتخيّلُ إطلاقا إمكان ذَرّها بقرنها في واقعنا بهذا القدر والتأثير..

فتوطّن مفهوم الفرد ذي السيادة **Individu Souverain**، القادر على التواصل مع العالمين، وقبول من يشاء، وردّ من يشاء، إلى درجة أن بعضهم بات يُقَدَّرُ عدد متابعيهم بمئات الملايين، وهي تبعية صارت لها امتدادات إلى مجال حقوق الأقليات الدينية وحتى غير الدينية... فأمكن في إطار هذه المصفوفة الخافضة الرافعة، أن تصبح الأغلبية أقلية من حيث التمثل والحضور في وعي الناس، والأقلية أغلبية... مما اقتضى تحقيق مناط التداول والتباحث في هذا الموضوع، فتنقيحَه ثم تخريجَه، حتى يكون لقولنا في ذي المضامير بإذن الله تعالى، القدرة على تطبيق المفاصل وإصابة الغايات، واستبانة ما يلزم بناؤه لذلك، من كفايات وقدرات وتنظيمات وإجراءات.

والله الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله ربّ العالمين.

ورقة تحضير الندوة

د. إدريس ابن الضاوية
رئيس المجلس العلمي المحلي للعرائش

■ يحيل مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر على أنه مجموعة من الأشخاص الموجودين على بقعة جغرافية معينة والمتفقين على نظام معين بإدارة شؤون حياتهم في ما بينهم وبين الدول الأخرى المحيطة بهم بهدف ضمان الأمن والأمان والاستقرار والراحة لجميع الأفراد القائمين فيها.

ونظرا لكون الدين ملازما فطرة لكيانات الجماعات البشرية كان من اللازم على نظام الدولة الحديثة أن يراعي هذا الأصل في تقنينه وتشريعه للقضايا المصيرية للإنسان.

وقد جرى رسم أئمة أهل السنة ممن اشتغلوا بقضايا الاعتقادات باختتام فصول أبواب الإيمان المسلمات بذكر فصل في إمارة المؤمنين بين باقي مشمولات الدين، كما فعل الإمام الطحاوي في عقيدته، وأبو الحسن الأشعري في «الإبانة»، وعبد القاهر البغدادي في «أصول الدين»، والجويني في «الإرشاد»، والغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد»... للتدليل على أن أمر ولاية أمر

الناس من أعظم واجبات الدين التي تؤسس نظام الحياة الإنسانية على المعروفات، وتطهره من المنكرات؛ وتؤمن له الضروريات، وتلبي به الاحتياجات، كيف لا وقد علم أنه لا تتم مصلحتهم، ولا تنضبط أعمالهم ومتصرفاتهم إلا بالاجتماع، لحاجة بعضهم إلى بعض، وتسخير بعضهم لبعض. وأنه لا بد لهم بعد اجتماعهم من رأس ناظم له يقوم أمره على البيعة الشرعية، ويصدر في التزام مقتضياتها عن «قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها[1]»، يُحْرس بها الدين، وتُساس بها الدنيا وتتحقق به العبودية القائمة على أداء حق الشهادة، وعلى الوفاء لمقتضى الأمانة التي حملها الإنسان يوم أن عرضها الله تعالى على من أباها من الأكوان، حتى قال النبي عليه الصلاة والسلام : لا يحل لثلاثة يكونوا بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم، «فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا تتم ذلك إلا بقوة وإمارة وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة ولهذا.. وجب اتخاذ الإمارة دينا وقربة يتقرب بها إلى الله فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات[2]».

---

(1) تاريخ ابن خلدون 1/ 238.

(2) ينظر السياسة الشرعية 217.

ثم لما تقوم به الإمارة بشرط بيعتها من أمانات لإقامة العدل وحفظ الحقوق وتهيئ أسباب إقامة مقاصد الدين، وشرائعه، ومبادئه، وقيمه... في أفق تحقيق مصالح العباد الأخروية والدنيوية وتلبية الاحتياجات الدينية المتمثلة في تكوين المتكلمين في الدين، وتيسير تعليم الضروري من علومه في المساجد والمدارس والمعاهد، ووسائل التواصل، وتهيئ الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تستقيم بها حياة الناس في الدين، وتوفير التأطير المادي والبشري والتنظيمي الذي يرعى أصل المصالح التي تستقيم بها أعمال العباد بمختلف أنواعها، وتحمى بها مصلحة البلاد فيما ألزمه بها ظرفها ومحيطها.

وقد أبان عن هذه الحقيقة في معتقد أهل السنة والجماعة العلامة عبد القادربن علي بن يوسف الفاسي الفهري في قوله: «...لما زعمت الإمامية وبعض المعتزلة أن الإمامة تجب عقلا، وشاع بين الناس في بابها اعتقادات فاسدة، ومالت فرق أهل البدع والأهواء إلى تعصبات باردة، تكاد تفضي إلى رفض كثير من قواعد الإسلام، ونقد عقائد المسلمين، والقدح في الخلفاء الراشدين، بُوب عليها، أي الإمامة، في علم الأصول، لبيان أنه لا يجب شيء في أحكام التكاليف بدون الشرع، ألحقت تلك المباحث بالكلام وأدرجت في تعريفه، عونا للقاصرين، وصونا للأئمة المهتدين عن مطالب المبتدعين»؛ على أن ابن عرفة أبا عبد الله محمد بن محمد التونسي قال: حديث: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة

جاهلية[1]». وحديث: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية[2]». يشير لكونه من المعتقدات[3].

وبناء على استشعار الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى لجليل المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذا الإطار، والتي قلدها إياها أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فإنها أجمعت الأمر على عقد ندوة علمية في «إمارة المؤمنين والخصوصية المغربية» بغية إثراء النقاش العلمي وتعميق الدراسة البحثية حول هذه الخصوصية في نظام الإسلام للإيقاف على قدر إمارة المؤمنين في انتظام أمر الأمة، والدفاع عن وحدتها، وصيانة ثوابتها، وحراسة اختياراتها، وحفظ كيانها، وإشاعة أمنها، وتنمية محيطها وتزكية أفرادها، ودرء الفتنة عن أوجه تعبدها، ثم للتذكير بخصائص نعمة إمارة المؤمنين المتميزة بالتصاقها بالشريعة الإسلامية السمحة، وارتباطها بالنسب الشريف، وانفرادها بالجمع بين الدين والدنيا، واشتهارها بعراقتها بين مجموع ممالك العالم المتبقية.

وقد ارتأت أن تندرج مداخلاتها في المحاور الأساسية الآتية:

__المحور الأول__: الدولة في الفكر والتاريخ الإسلامي.

---

(1) مسلم برقم 1851.

(2) مسلم برقم 4882.

(3) الأجوبة الحسان في الخليفة والسلطان 141.

المحور الثاني: معالم فقه الدولة في الإسلام.

المحور الثالث: خصوصية الحكم في المملكة المغربية.

المحور الرابع: الدولة الحديثة والإكراهات الخارجية.

وللأمانة العامة أمل كبير في أن تسهم هذه الندوة المباركة بموضوعها وعطاء المتدخلين فيها في إنارة الأفكار، والتذكير بجميل الآثار، والتنبيه على ما قرره المترئسون الأخيار، وألزم به الفقهاء النظار، لحماية الأمة وصون حقوق الدولة التي لا يقوم حق الاستخلاف بدونها.

والله تعالى الموفق للخير، والهادي إلى سواء السبيل.



الفهرس

هذه الندوة

▫ عندما نقيم ندوة حول «إمارة المومنين والخصوصية المغربية»، فإننا نذكر أهلنا بأن إمارة المومنين هي ثابت من ثوابتنا، وهي التي تحمي الثوابت والعقيدة والشريعة والإنسان والحضارة. هكذا سار المغرب وكذلك سيبقى، ولاسيما أن أمراء المومنين في بلدنا، خصوصا في عصر دولة الأشراف العلويين، يجمعون بين النسب الشريف وبين العلم وبين النضال. وهم مناضلون من أجل أن يبقى هذا المغرب الذي كانت سلطته تمتد في بعض الأزمنة من المحيط الأطلسي إلى حدود مصر، كل ذلك كان تحت ظل إمارة المومنين.

كما نذكّر أنفسنا وقومنا بأن مجدنا وتاريخنا في هذا البلد صنعه الشعب والعرش. لذلك كان بعض الوطنيين الكبار يقولون إن العرش بالشعب والشعب بالعرش، وسيبقى هذا دائما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

